

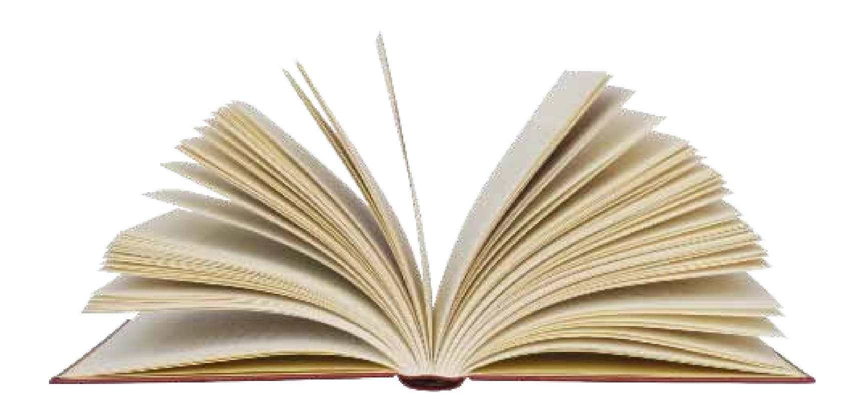
هيئة التحرير

ردمك

ISSN 1858 -7216

المركز الدولي لاستشراف المستقبل الطائف مربع (٢٢)شرق مستشفى الصفا
E-mail: icffmas@gmail.com

قواعد النشر في المجلة



- ترحب المجلة بمساهامات المفكرين والباحثين وطلاب الدراسات العليا ذات الصلة بمجالات اهتمامها من مقالات وبحوث وعرض للكتب وغيرها.
- تمنح الأولوية للدراسات والبحوث التي تتبع منهج الدراسات الاستشرافية.
- معايير النشر في المجلة هي الموضوعية والأصالة والعلمية في التناول ، الدقة والتوثيق.
- في حال البحوث يشترط ذكر المصادر الأصلية للبحث ، والإشارة اليها بارقام متسلسلة في المتن، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهاية البحث.
- يشترط الا تكون المواد المرسلة للنشر قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلة أخري.
- تخضع البحوث للتحكيم من قبل الهيئة الإستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد التي لا تنشر لصاحبها.
- للمجلة الحق في حذف أوإعادة صياغة بعض الكلمات مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.

محتويات العدد

الموضـــــــــــوع	الصفحة

علم استشراف المستقبل

د.سامي مصطفى محمد علي ١٥

النظام الفدرالي في السودان الواقع والتحديات

د.سامي مصطفى محمد علي / أ. محي الدين محمد محي الدين ٢١

وسائل التواصل الاجتماعي بين حرية التعبير والحفاظ على الأمن القومي

د. أميمة التجاني عبد الرحمن ٤٩

الاقتصاد الإسلامي عالمية المشروع فى ضوء التجربة السودانية

د.بدر الدين طه أحمد ٦٥

تأثير مرض الإيدز على أقتصاديات بعض الدول الأفريقية

د. خالد حامد محمد أحمد ١٠١

التعدين التقليدي في السودان آثاره الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسيّة

مهندس : عباس الشيخ ١١١

آثار تدني أسعار النفط على الاقتصاد السوداني

أ. محي الدين محمد محي الدين ١١٧

في ظلال (رسالة الغفران)

د.محمد ابو القاسم حسن ١٣٣

الأم الظالمة

إلهام الزين محمود ١٤١

وسائل الإعلام ودورها في حفظ لغة الأمة وهويتها

رابعة إبراهيم النضيف ١٤٥

واحة الشعر (أقمار في سماء تلودي)

شعر : محمد حامد آدم ١٤٦

الأغراض في الشعر السوداني المعاصر

د.محمد ابو القاسم حسن ١٤٧

كلمة هيئة التحرير

القارئ الكريم أننا نحمد اللّه اليك ونسأله العون في البدء والختام، ونصلي ونسلم على سيد الخلق رسولنا الأكرم محمد صلى اللّه عليه وسلم ، ثم نبدأ بحول اللّه وقوته مسيرة مجلة (استشراف) التي تأتيك ثمرة لجهد يبتغي الفائدة والنفع ،تسعى فيه المجلة لفتح الباب امام الباحثين والخبراء للإسهام في دراسة واقع بلادنا من منظور يستبصر المستقبل مرتكزا على وعي بالماضي والحاضر، و هي المهمة التي أنتدب المركز نفسه لها .

في عدد المجلة الأول تطالعون دراسات وبحوثاً تنظر في الإقتصاد والإجتماع والسياسة، ومقالات في الثقافة والفكر والأدب، وهو نهج نعمل على استمراره في أعدادنا مع مايتصدر المجلة من أخبار المركز وتغطية أنشطته.

وإبتداءً من العدد القادم يسبق النشر تحكيم للبحوث والدراسات ترسيخاً للنهج العلمي.

نامل أن تجد - قارئنا الكريم - في هذا العدد الأول ثماراً طيبة المذاق نافعة في خير آنية ، سائلين اللّه العون والمدد وان تمضي المجلة في طريق يرضيك وآخر دعوانا ان الحمد للّه رب العالمين .



المركز يوقع مذكرة تفاهم مع جامعة دنقلا

وقع المدير العام للمركز الدولي لاستشراف المستقبل د.سامي مصطفي محمد علي مذكرة تفاهم مع مدير جامعة دنقلا بروفيسور/سعد الدين إبراهيم ونصت المذكرة على تبادل الخبرات والتعاون في مجال البحوث والدراسات والتدريب. وأعرب المدير العام عن سعادته لروح التعاون التي أبداها مدير الجامعة مؤكداً حرص المركز على إنزال بنود الاتفاق إلى أرض الواقع، من جهته رحب مدير جامعة دنقلا بوفد المركز الدولي لاستشراف المستقبل وقدم شرحاً للعمل الذي تقوده الجامعة في مجال تشجيع البحث العلمي وتعزيز دور الجامعة في خدمة قضايا انسان الولاية والسودان بصفة عامة، وقال إن المرحلة القادمة ستشهد عملاً كبيراً في ما يلي المحاور التي شملتها مذكرة التفاهم مع المركز. يذكر أن وفد المركز ضم بحضور الامين العام أ. بابكر عثمان خالد ود.فتح الرحمن الجعلي مدير إدارة دراسات الإعلام التفاعلي.

تعـــاون وثيـــق في مجـــال التوثيـــق

في اطار المساعي الرامية لتمتين الصلات مع المؤسسات المهتمة بالتوثيق زار وفد من المركز بقيادة مدير إدارة التوثيق والمعلومات المهندس عباس الشيخ الدار القومية للوثائق ، حيث عقد الوفد لقاء مع مدير الدار بحث أوجه التعاون المشترك في المجالات كافة. كما تناول اللقاء مجالات عمل المركز والسبل الكفيلة بإ نجاح خطته في مجال التوثيق لمسيرة التطور الوطني في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقال مدير إدارة التوثيق بالمركز المهندس عباس الشيخ إن اللقاء مع إدارة دار الوثائق يجيء ضمن خطة



المركز الهادفة للتعاون مع الجهات المختلفة في مجال الحفاظ على ذاكرة الأمة وتنفيذ مشروع حماية الوثائق الذي يتبناه المركز. من جهته حيا مدير الدار السودانية للوثائق هذه الروح معبرا عن صادق رغبتهم في التعاون والتنسيق مع المركز في الجوانب ذات الصلة بالتوثيق وأكد استعدادهم للعمل مع المركز في ما يتصل ببث ثقافة الوثائق وتشجيع المجتمع للتعاون في الحفاظ عليها. هذا واتفق الجانبان على مواصلة التنسيق والتفاكر حول قضايا وهموم التوثيق بالسودان بما يخدم الأهداف المشتركة للجانبين.

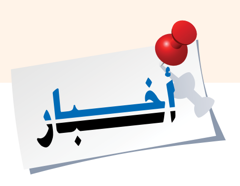
إلى ذلك عقدت إدارة المركز بقيادة الأمين العام الأستاذ بابكر عثمان خالد لقاء مع بروفيسور حسن مكي بمكتبة بجامعة أفريقيا العالمية ، وتطرق اللقاء لكيفية رصد وتوثيق الحياة السودانية في المناحي كافة. وشرح بروفيسور حسن مكي محمد احمد تجربته في رصد وتوثيق بعض مراحل التاريخ السياسي السوداني مشيرا إلى الخطوات التي يتوجب القيام بها بغية حفظ التاريخ والمساهمة في حفظ الذاكرة الجمعية للأمة من التزييف. وفد المركز من ناحيته عرض على الخبير والاكاديمي بروفيسور حسن مكي محمد احمد رؤية المركز التوثيقية والذي عبر عن سعادته بطلب المركز تعاونه في إنجاح هذا المشروع المهم.

على صعيد أخر زارت إدارة التوثيق بالمركز أرشيف وحدة تنفيذ السدود وتعرفت خلال الزيارة على عمل الأرشيف وناقش مجالات التعاون المشترك بين الجانبين.

آفاق التعاون بين المركز والأكاديمية العسكرية العليا

تلقي وفد المركز الدولي لاستشراف المستقبل تنويرا حول الأدوار التي يطلع بها مركز تدريب القيادات بالأكاديمية العسكرية العليا جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها وفد رفيع يتقدمه الامين العام والمدير العام وعدد من قيادات المركز لمقر الأكاديمية يوم الثاني عشر من مايو الماضي.

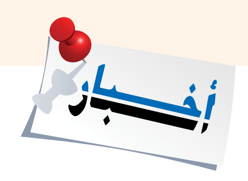
وأوضح مدير مركز تدريب القيادات لدى استقبالة الوفد بمقر الأكاديمية بأم درمان أن المركز يعمل على تأهيل قادة الدولة من دستوريين وقيادات تنفيذية وتشريعية وتعريفهم بالاستراتيجية والسياسات والموجهات وترسيخ ثقافة صناعة القرار والتعريف بآلياته وخطوات دعمه وإصداره. وشمل برنامج الزيارة عرضا تعريفيا وشرحا مفصلا لأقسام مركز تدريب القيادات قدمه اللواء الركن د. محمد خوجلي الأمين والذي أبان البرامج التدريبية التي ينفذها المركز في مجال إدارة الأزمات وإعداد القرار ودعمه.





المدير العام: المنابر الاستشرافية ملتقي الخبراء والمهتمين

نظم المركز الدولي لاستشراف المستقبل عددا من المنابر الاستشرافية بمشاركة مقدرة من الأكاديميين والباحثين والقيادات السياسية. وأبان المدير العام د. سامي مصطفي محمد علي أن المنابر تعد من آليات المركز في مناقشة القضايا المختلفة في جو علمي وعبر نقاش هادف وبناء. وقال في تصريح لمجلة (استشراف) إن المركز نظم أكثر من خمسة منابر حظيت بمشاركة مقدرة من الباحثين والناشطين في المجالات السياسية والإجتماعية والعدلية ، مشيرا إلى المنبر الأول الذي تناول ورقة حول التجربة الفدرالية في السودان وكانت مخرجاته معينا لقيادة الدولة في معالجة المثالب التي أظهرتها التجربة خلال السنوات الماضية ، كما عقدت منابر ناقشت قضية التشيع في السودان والعلاقات السودانية الأثيوبية وإصلاح النظام العدلي في السودان. وأشاد د. سامي بالباحثين الذين أعدوا أوراق العمل التي ناقشتها المنابر المختلفة محييا كل الضيوف الذين شاركوا في مناقشة هذه الأوراق وأثروا بارائهم الرؤى والأفكار التي طرحت في المجالات المختلفة.



نائب الرئيس يرعى أنشطة المركز

امتدح نائب رئيس الجمهورية حسبو محمد عبد الرحمن الجهود التي يقوم بها المركز الدولي لاستشراف المستقبل وقال لدى استقباله بمكتبه بالقصر الجمهوري الأمين العام والوفد المرافق له إن البحوث العلمية هي عماد النهضة المأمولة مطالبا المؤسسات البحثية للإسهام بفعالية في دعم الدولة والمجتمع بالدراسات والبحوث والأوراق العلمية التي تعين في معالجة المشكلات إقتصادية كانت أم سياسية أم إجتماعية . وأعلن نائب رئيس الجمهورية موافقته على رعاية أنشطة المركز ودعم برامجه وأنشطته .

الأمين العام الأستاذ بابكر عثمان خالد قدم شكره لنائب الرئيس مؤكدا حرص المركز على تقديم دراسات وبحوث تعين متخذ القرار في المجالات المختلفة وفق معايير الدراسات الاستشرافية ، مشيرا إلى العمل الكبير الذي أنجز خلال العام الماضي فيما يتصل بتأسيس المركز ورفده بالباحثين.

من ناحيته قدم المدير العام شرحا لخطة المركز المستقبلية والعقبات التي تعترض سير الأداء موضحا عزم المركز على تجاوز التحديات الراهنة والعبور نحن العالمية والريادة في المحيط الإقليمي.

وزير الدولة بالخارجية يزور المركز ويلتقي الباحثين

زار وزير الدولة بالخارجية د.عبدالله محمد عبدالله المركز الدولي لإستشراف المستقبل في شهر فبراير وإلتقى قيادة المركز والعاملين فيه ، وتلقى تنويراً عن عمل المركز وغاياته ومايمكن أن يسهم به في مجال العلاقات الخارجية من حيث الدراسات والتحليلات ، والتقى الوزير بالباحثين والعاملين في المركز وقدم شرحاًعن سياسة الدولة الخارجية والأسس التي تقوم عليها ، كما أشار للتحسن الكبير في العلاقات العربية والأفريقية .



جلسات العصف الذهني قدح زناد الفكر

تنوعت أنشطة المركز وتعددت برامجه ولم تقتصر على الأنشطة الأكاديمية فحسب بل نحت منحى يجمع بين مفاهيم الحلقات العلمية والمؤانسة الرصينة. وحسب مدير إدارة الدراسات والبحوث بالمركز د. محمد أبو القاسم حسن فإن جلسات العصف الذهني الراتبة أتاحت فضاءات واسعة لعضوية المركز للتفكير بصوت مسموع في كل قضايا الشأن العام، مدللا على ذلك بالنقاش الثر الذي تناول مستقبل السودان بعد الإنتخابات وهو موضوع طرح للنقاش في جلسة مسائية سبقت الاستحقاق الإنتخابي الأخير ببضعة أيام.

وأضاف أن مشاركة د. يعقوب إبراهيم في جلستي العصف الذهني الأخيرتين حول الصراعات القبيلية في السودان أضفت بعدا أكاديميا للتداعي التلقائي للنقاش في قضية محورية مهمة تتصل بمستقبل التماسك المجتمعي وكيفية تجاوز تداعيات العنف القبلي الذي يسم المشهد في بعض ولايات البلاد.

واكد مدير إدارة الدراسات والبحوث بالمركز الدولي مواصلة جلسات العصف الذهني خلال المرحلة القادمة وتطوير مخرجاتها لتصدر في أوراق وكراسات بحثية صغيرة .

علاقات متطورة على المستوى الأقليمي والدولي

زار المركز في مايو الماضي وفد من منظمة عمل الماليزية والتقي عدداً من قيادات المركز الذين رحبوا بزيارة الوفد وعبروا عن تقديرهم للنهضة الكبيرة التي تشهدها ماليزيا في المناحي كافة. وفي لقاء موسع مع عضوية المركز قدم وفد منظمة عمل شرحا وافيا حول الواقع السياسي والإجتماعي والإقتصادي في بلادهم وعناصر التفرد في تجربة النهضة الماليزية كما أجابوا عن أسئلة الحضور بشأن الصيغة التي اتبعتها ماليزيا لإدارة التنوع الإثني والثقافي. هذا وقد اتفق الجانبان على صياغة مذكرة تفاهم تشمل التنسيق والتعاون في مجال تبادل الخبرات والزيارات وإجراء الدراسات العلمية وتدريب وتأهيل الكوادر.



رفع القدرات أولوية

نظمت إدارة التدريب بالمركز الدولي لإستشراف المستقبل دورات تدريبية متخصصة للعاملين بمشاركة خبراء في مجال التدريب .

على صعيد متصل أقامت إدارة التقنية بالمركز ورشة تعريفية بإستخدامات الإنترنت في مجال التدريب ، وورشة عن القاعات الإفتراضية .

وقد شارك عدد من منسوبي المركز في دورة تدريب المدربين بمنطقة بحردار بدولة أثيوبيا .

وفي إطار الإهتمام بالتدريب ورفع القدرات نظم مركز ريجونال سنتر دورات تدريبية متخصصة للعاملين بالمركز الدولي لاستشراف المستقبل بمشاركة خبراء في مجال التدريب . وتلقى منسوبو المركز دورة في مجال المراسم والإتكيت شملت مفهوم البرتكول والعمل المراسمي ، وعبر الدارسون عن رضائهم وقالوا أنها فتحت بصيرتهم على أهمية البرتكول والمراسم في الحياة إجتماعيا ومهنيا.

على صعيد متصل أقام مركز ماس للتدريب ورشة تعريفية باستخدامات الأنترنت في مجال التدريب .

منبر سد النهضة



ضمن سلسلة المنابر الاستشرافية التي ينظمها المركز الدولي لاستشراف المستقبل عقد منبر يوم الأربعاء ١٣ مايو ٢٠١٥ م بقاعة الشارقة حول الاثار المستقبلية لسد النهضة . تناول المنبر عددا من المحاور منها قضية التناول الإعلامي فيما يخص السد وما يتصل بآثاره على الأمن القومي السوداني إضافة للمعالجات الموضوعة من قبل الجهات الحكومية والمتمثلة في وزارة الموارد المائية والكهرباء .

شارك في المنبر لفيف من الخبراء والأكاديميين والصحفيين وعدد من المهتمين ، و شرفه بالحضور الوزير الأسبق المهندس الريح عبد السلام والمهندس تاج السر احمد ود. أحمد الطيب ، د. عبد الحفيظ جعفر مدير مركز حوض النيل بجامعة النيلين إضافة لعدد من الإعلاميين منهم الأستاذ اسحق احمد فضل الله و الاستاذ خالد كسلا والاستاذة أمينة الفضل ، وترأسه د. سامي مصطفى محمد علي مدير عام المركز .

قدمت في المنبر ثلاث أوراق تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، حيث تطرقت الورقة الاولي التي قدمها الأستاذ أبوعبيدة عوض الطيب لقضية التناول الإعلامي بمختلف جوانبه وبكافة الوسائط الإعلامية فيما يخص التسمية والموقع وطبيعة المنطقة التي أقيم فيها السد ،كما تناولت الورقة التصميم والخصائص الفنية للسد فيما يتعلق بسعته التخزينية التي تصل إلى (٧٤) مليار م٣ في آخر التصريحات . كما تطرقت للوضع القانوني في حوض النيل من حيث البروتوكولات والمعاهدات والإتفاقيات المنظمة لمصالح واستخدامات دول الحوض لمياهه

وابرزت الورقة الإيجابيات والفوائد المستقبلية للسد لكل من إثيوبيا والسودان ومصر ، إلى جانب السلبيات والمخاطر المحتملة من قيامه لتلك الدول.

وتناولت الورقة التي قدمها المهندس النذير محمد عبدالله الجوانب الخاصة بالأمن القومي والمائي وتأثير السد على المصالح الوطنية السودانية من منظور استراتيجي من واقع التدخلات الأجنبية في قضايا المياه لدول حوض النيل وصور التدخلات السياسية وخاصة الأمريكية في مجالات المياه والاقتصاد والاستثمار وما يرتبط بهذه المجالات من سياسات وقضايا عسكرية وسياسية .



كما تناولت الورقة تأثير السد من منظور اقتصادي واجتماعي من حيث التكامل الاقتصادي الإقليمي وأسباب ظهور مشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمي ودوافع وأهداف هذا التكتل سواء كانت لأهداف سياسية ، عسكرية ، أمنية واقتصادية ، والتكتلات الإقتصادية في منطقة حوض النيل مثل التكامل السوداني المصري و التعاون السوداني الإثيوبي ، إضافة للأبعاد الأمنية لقيام السد على السودان والتحديات والفرص الإستراتيجية المتوقعة منه .

إلى ذلك تحدث د. أحمد الطيب ممثل وزارة الموارد المائية والكهرباء مثنيا على المبادرة الكريمة للمركز في طرح هذا الموضوع المهم ، وأشار خلال تقديمه ورقة المعالجات الحكومية الموضوعة لآثار سد النهضة إلى طلب الحكومة الإثيوبية من الحكومتين السودانية والمصرية العمل معاً على دراسة السد وهو ماحدا حسب قوله بوزير الري السابق المهندس كمال علي للجنة الوطنية السودانية لتشكيل لجنة برئاسته وعضوية البروفيسور سيف الدين حمد ود.أحمد الطيب مؤكدا على الدور الكبير الذي لعبه السودان في هذه المفاوضات من حيث المعرفة و المشاركة الواسعة و العلاقات الكبيرة التي تمتع بها مع كبريات الشركات العالمية في مجال السدود من كل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا واستراليا .

كما تحدث عن الشروط المرجعية لتكوين اللجنة الثلاثية من إثيوبيا والسودان ومصر وبدء عملها حول السد حتى وصولها إلى تكوين لجنة تضم ممثلين لكل دولة واختيار أربعة خبراء عالميين تشترك هذه الدول في اختيارهم، موضحا أن السودان كان له القدح المعلى في اختيار ثلاثة منهم لمعرفته وخبرته وعلاقاته في مجال السدود ، وأوضح ان الدرسات تبحث قضية سلامة تصميم وإنشاء السد.

هذا وقد حظي الموضوع بنقاش ثر اسهم من خلاله الخبراء في توضيح الجوانب المختلفة لموضوع سد النهضة بما يمثله من أهمية لراهن ومستقبل العلاقة بين الدول الثلاث، وقد انعكست المعلومات الثرة التي تفضل بها الخبراء على التناول الإعلامي للصحفيين الذي شاركوا في المنبر والذي بدا واضحا من خلال المواد التي نشرت في اعقاب المنبر .



الإفطار السنوي للمركز









علم استشراف المستقبل

د.سامي مصطفى محمد علي

أصبح علم استشراف المستقبل اليوم من أهم العلوم الاستراتيجية للمنظمات الكبيرة والدول التي تضع خططها المستقبلية بناء على قراءة لتطور أحوال الناس، والاهتمام بهذا العلم يزداد يوماً بعد يوم؛ حيث إن هذه الفعاليات هي الحد الفاصل بين المنظمات التي تبقى وتزدهر والأخرى التي تذوب وتندثر. والتاريخ الحديث مليء بالأمثلة عن المنظمات التي اندثرت بسبب عدم اهتمامها بدراسة المستقبل أو قراءتها الخاطئة لتطورات المستقبل وفشلها في اتخاذ المواقف المطلوبة التي تمكنها من الاستعداد للفرص والتحديات المستقبلية.

إن وسائل استشراف المستقبل لم تكن دائماً من أبواب العلوم الرصينة، حيث لجأ الإنسان القديم إلى وسائل غيبية تعينه على سد حاجته الفطرية المتمثلة في حب الاطلاع ومعرفة المستقبل طمعاً في الخلود. ولقد كان إرصاد مواقع النجوم من أقدم الوسائل التي استخدمها المنجمون في سبيل معرفة المستقبل، وهذه العادة معروفة منذ زمن العراقيين الأوائل وذكرها القرآن الكريم في سياق قصة إبراهيم عليه السلام عندما رفض الخروج مع قومه في عيدهم وآثر أن يبقى في المدينة لكي يحطم الأصنام التي يعبدونها من دون الله، فكان العذر الذي برر فيه تخلفه عنهم أنه نظر في النجوم التي دلت على أنه سوف يمرض، «فنظر نظرة في النجوم. فقال إني سقيم»(الصافات ٨٨-٨٩).

إن الرغبة في معرفة المستقبل حاجة فطرية وحيثما وجدت الحاجة فلا بد من وسائل لسدها بغض النظر عن دقة النتائج أو صحتها. ومحاولة معرفة المستقبل لم تكن حكراً على العرافين الأوائل، فقد ظلت الأجيال ليومنا هذا تعتمد النظر في النجوم واستخدام «قراءة الطالع». ومن مشهور الأخبار التي حفظها التاريخ والأدب قصة موقعة عمورية المشهورة التي حدثت في زمن الخليفة المعتصم بالله العباسي وبدأت بحادثة اعتداء على امرأة مسلمة في تلك المنطقة من بلاد الترك التي نادت بصوت عال «وامعتصماه»، فتناقلت الألسن هذه الاستغاثة حتى وصلت إلى الخليفة المعتصم الذي أقسم بالله أن يفتح المدينة استجابة لتلك المرأة، لكن المنجمون نصحوه بأن ينتظر لأوان نضج الفاكهة، لأنه الوقت الوحيد الذي دلت عليه النجوم، فأبى الاستماع إليهم وتوجه

إلى عمورية متوكلاً على الله وفتحها. وقد أرخ هذه الموقعة المشهورة الشاعر العربي الكبير أبو تمام بقصيدته الرائعة التي رد فيها على أدعياء معرفة المستقبل من خلال قراءة النجوم، وهذه بعض أبياتها:

السيف أصدق أنباءً من الكتب	في حده الحد بين الجد واللعب
بيض الصفائح لا سود الصفائح	في متونهن جلاء الشك والريب
والعلم في شهب الأرماح لامعة	بين الخميسين، لا في السبعة الشهب
أين الرواية، بل أين النجوم وما	صاغوه من زخرف فيها ومن كذب
تخرصا وأكاذيبا ملفقة	ليست بنبع إذا عدت ولا غرب

تساعد الدراسات الاستشرافية على صنع مستقبل أفضل، وذلك من خلال ما يلي:

1. اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها، أو حتى لقطع الطريق عليها، والحيلولة دون وقوعها على المديين القصير والطويل.
2. إعادة اكتشاف أنفسنا، ومواردنا، وطاقاتنا، مما يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نصبو إليه من تنمية شاملة سريعة، ومتواصلة.
3. بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عملية المفاضلة بينها، ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يُمكن للناس من خلالها أن يحددوا اختياراتهم.
4. ترشيد عمليات التخطيط، واتخاذ القرارات، أو الاقتراب التدريجي من الحل الصحيح Successive Approximations.
5. دراسة مستقبلات محتملة Probable futures ؛ أي التركيز على فحص، وتقييم المستقبلات الأكثر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمني معلوم من أجل التكيف مع تلك التصورات عندما تقع.
6. إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة، والقيم المختلفة من أجل حُسن تصميم الفعل الاجتماعي المستقبلي.
7. زيادة المشاركة في تصور وتصميم المستقبل، وإفساح المجال لكل الناس للاشتراك في اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم.

الخصائص المنهجية، والعلمية الرصينة المطلوب توفرها في الدراسات الاستشرافية الجيدة:

ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

1. الشمول والنظرة الكلية Holistic .

2. مراعاة الفهم الصحيح للأمور المعقدة complexity وتفادي الإفراط في التبسيط المخل، والتجريد للظواهر المدروسة والتعمق في فهم ما يزخر به الواقع من علاقات وتشابكات، ولا يقين، وديناميه .

3. القراءة الجيدة للماضي باتجاهاته العامة السائدة، ورصد الاتجاهات الأخرى الراهنة، والقراءة الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم.

4. المزج بين الأساليب الكيفية، والأساليب الكمية في العمل المستقبلي.

5. عمل الفريق، والإبداع الجماعي .

والقرآن الكريم والسنة النبوية مليئان بالأمثلة على استقراء واستشراف المستقبل وحث المسلمين على إدراك معاني المتغيرات العالمية والاستفادة منها، ولعل من أوضح الأمثلة فواتح سورة الروم "الم*غلبت الروم* في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون* في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون* بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم" (الروم ١-٥) وهذه الآيات تتحدث عن حال المسلمين في مكة عندما كانوا يتابعون الصراع بين القوى العالمية الكبرى آنذاك ممثلة بالإمبراطوريتين الفارسية والرومية، حيث يذكر الطبري في تفسيره رواية عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قَالَ فِي قَوْل اللَّه عَزَّ وَجَلَّ : « الم . غُلِبَتْ الرُّوم . فِي أَدْنَى الْأَرْض « قَالَ : كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَر أَهْل فَارِس عَلَى الرُّوم لِأَنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ أَهْل أَوْثَان ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُحِبُّونَ أَنْ تَظْهَر الرُّوم عَلَى فَارِس لِأَنَّهُمْ أَهْل كِتَاب ، فَذَكَرُوهُ لِأَبِي بَكْر فَذَكَرَهُ أَبُو بَكْر لِرَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : (أَمَا إِنَّهُمْ سَيَغْلِبُونَ) فَذَكَرَهُ أَبُو بَكْر لَهُمْ فَقَالُوا : اِجْعَلْ بَيْننَا وَبَيْنك أَجَلًا، فَإِنْ ظَهَرْنَا كَانَ لَنَا كَذَا، وَإِنْ ظَهَرْتُمْ كَانَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَجَعَلَ أَجَل خَمْس سِنِينَ، فَلَمْ يَظْهَرُوا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:(أَلَا جَعَلْته إِلَى دُون)- أُرَاهُ قَالَ الْعَشْر - قَالَ قَالَ أَبُو سَعِيد: وَالْبِضْع مَا دُون الْعَشَرَة. قَالَ: ثُمَّ ظَهَرَتْ الرُّوم بَعْد، قَالَ: فَذَلِكَ قَوْله» الم. غُلِبَتْ الرُّوم - إِلَى قَوْله - وَيَوْمئِذٍ يَفْرَح الْمُؤْمِنُونَ. بِنَصْرِ اللَّه». قَالَ سُفْيَان: سَمِعْت أَنَّهُمْ ظَهَرُوا عَلَيْهِمْ يَوْم بَدْر». فهذه الآيات

إذاً تنبأت إلى حادثتين مهمتين في مستقبل حركة الإسلام وهما انتصار الروم على الفرس وانتصار المسلمين في موقعة بدر الكبرى.

وكما قلنا فإن استشراف المستقبل يوفر لصناع القرار فرصة وضع الخطط والاستعداد لما هو آت، إما بالتنبيه لخطر داهم ومحاولة تفاديه أو بإدراك فرصة متاحة ينبغي الاستفادة منها، وهذا بالتحديد ما فعله السلطان العثماني محمد الفاتح عندما درس في صغره حديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه «لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش» وهو الحديث الذي بدون شك قرأه الكثير من الأمراء والرؤساء من قبله، لكن قليلا منهم حاول أن يعمل شيئاً في سبيل تحقيق هذه الفرصة المستقبلية، التي بقيت بانتظار الفاتح الذي جعل من هذه القضية محور الحكم الاستراتيجي الذي تدور رحى الدولة بأجمعها حوله، لكي ينال ذلك الشرف العظيم.

فإذا كان هذا العلم على هذه الدرجة من الأهمية، ولم تكن «قراءة الطالع» أو «النظر في النجوم» من الوسائل المعتبرة، فما هي إذاً الوسائل التي يستخدمها الخبراء في هذا المجال؟ وبادئ ذي بدء نقول بأن معرفة السنن الكونية من أنفع وأقوى الوسائل التي تمكن الإنسان من استشراف ما سيكون، يقول تعالى «قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ « (آل عمران-١٣٧) ويقول الطبري في تفسيره الآية وَأَمَّا السُّنَن، فَإِنَّهَا جَمعَ سُنَّة، وَالسُّنَّة، هيَ الْمثَال الْمُتَّبَع، وَالْإِمَام الْمُؤْتَمّ به، يُقَال منْهُ: سَنَّ فُلَان فِينَا سُنَّة حَسَنَة، وَسَنَّ سُنَّة سَيِّئَة: إِذَا عَملَ عَمَلًا اُتُّبِعَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْر وَشَرّ، وَمِنْهُ قَوْل لَبِيد بْن رَبِيعَة:

مِنْ مَعْشَر سَنَّتْ لَهُمْ آبَاؤُهُمْ وَلِكُلِّ قَوْم سُنَّة وَإِمَامهَا

إذاً فالسنن الكونية هي عبارة عن قوانين إلهية تسري على البشر وهي نافذة يمكن التعرف عليها من خلال الأمثلة من حياة البشرية التي سبقت. ومنها مايسميه مؤسس علم الاجتماع العالم الكبير ابن خلدون «قانون هلاك الظالم» والذي ذكر في القرآن الكريم في مواطن عديدة منها «وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا» (الكهف-٥٩) وهذا القانون الإلهي الذي يقضي بحتمية هلاك الأمم التي يستشري فيها الظلم، وهذا القانون فيه استثناء واحد هو «وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ» (هود-١١٧) أي إن الاستثناء الوحيد الذي يحول بين الأمة التي يستشري فيها الظلم وحتمية الهلاك هو وجود المصلحين، ولعل ذلك يكون لإعطاء المصلحين الفرصة لتحقيق الإصلاح

أو إكراماً لهم، علماً بأن هذا الاستثناء لا يمنح لأهل «الصلاح» وذلك لقوله صلوات الله وسلامه عليه في الحديث الذي أخرجه البخاري عندما سألته أم المؤمنين زينب رضي الله عنها «أنهلك وفينا الصالحون؟ قال نعم إذا كثر الخبث». والسنن الكونية تدرك من الكتاب والسنة وكذلك من دراسة التأريخ، فهناك أحداث متكررة وأمور تنبئ عما سيأتي، ولقد صدق شوقي رحمه الله حين قال:

اقرأ التـــاريخ إذ فيـــه العـــــبر ضلَّ من ليس يدري أين يأتيه الخبر

وهذه المعرفة لا تأتي من الدراسة السطحية للتاريخ، وإنما من الدراسة المنهجية التحليلية القائمة على فهم وإدراك راسخ للسنن الربانية وفعلها في الأمم.

إضافة إلى ما سبق نذكر وسيلة أخرى لاستشراف المستقبل وهي دراسة الوجهة المستقبلية للمتغيرات وذلك بمتابعة بعض المعايير المهمة التي يجب عدم إغفالها لأنها تنبئ بالمستقبل. فعلى سبيل المثال دراسة نسبة المواليد في الأمم ومقارنة ذلك بنسب الوفيات وارتفاع معدلات الأعمار التي تعطي فكرة واضحة عن الزيادة السكنية لعقود طويلة. وهذه الدراسة تكون هي الأساس لمعرفة حاجة الدولة إلى بناء المدارس وتوفير فرص العمل للأجيال القادمة ووضع الخطط المناسبة لذلك. وعلى نفس الشاكلة تكون دراسة معدلات النمو الاقتصادي في الدول وخصوصاً الكبيرة منها، والتي تنبئ عن حدوث متغيرات كبيرة في عوالم الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وهذه النتائج تستوجب أخذ العدة والاستعداد لها قبل فوات الأوان.

ومع ذلك فلا يمكن الجزم بإمكانية التنبؤ بجميع الظواهر الكونية، فهناك ما يسمى بالظواهر اللاخطية (Non-linear Phenomenon)، ومنها على سبيل المثال ظاهرة الأرصاد الجوية، إذ حاول عالم الأرصاد الجوية (إدوارد لورينتز) دراسة إمكانية التنبؤ بالتغيرات التي تحدث في الطقس، فطور نموذجا لمحاكاة تحولات الطقس مؤلفا من مجموعة معادلات لوصف المتغيرات الجوية، يقوم من خلالها بتوقع نظري للتغيرات التي تحدث في الطقس بحسب الشروط الأولية التي توضع؛ لكنه اكتشف أن النتائج تختلف بشكل كبير إذا ما حصل أي تغيير ولو كان طفيفا في نقطة البداية. ومن هذه الفكرة، استنبط هذا العالم بأنّه من المستحيل توقع الطقس بدقّة، على أي حال، قادَه هذا الاكتشاف إلى تشكيل النظرية التي عرفت لاحقا بنظرية الفوضى Cheos Theory.

المصادر

القرآن الكريم

١. ضياء الدين زاهر ،مقدمة في الدراسات المستقبلية (مفاهيم أساسية وتطبيقات)، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ط١،٢٠٠٤م.
٢. الياس بلكا ،الغيب والمستقبل ، مؤسسة الرسالة ،بيروت لبنان ،٢٠٠٦م.
٣. د. محمد البشير ، أهمية أستشراف المستقبل وضوابطه ، دبي ٢٠١١م.
٤. محمد بن محسن باميره ،أدوات وآليات أستشراف المستقبل ، محاضرة مقدمة لقسم الإعلام بجامعة أم القرى ٢٠٠٩/٦/١٢م.

المصادر الإنجليزية

1. Lane Jennings,The future reseach directory and periodicals,world future society,1994.
2. www.metafuture.org
3. www.mostaqbaliya.com

مجلة إستشراف العدد (١) ٢٠١٥، ٨٧- ١١٤



النظام الفدرالي في السودان الواقع والتحديات



د. سامي مصطفي محمد علي

أ. محي الدين محمد محي الدين

مقدمة:

تُعني الدراسة بمراجعة التطور الدستوري لنظام الحكم الفدرالي في السودان، بالتركيز على مستوى الحكم الولائي والعلاقات التي تحكمه بالمركز في جانبي السلطات وقسمة الموارد، وتأثيرات تلك العلاقة الدستورية والقانونية على واقع المستوى المحلي، الذي يمثل مستوى أصيلا من مستويات الحكم الثلاثة.

لقد أظهرت تجربة الحكم الفدرالي الكثير من الملاحظات التي يجدر النظر اليها بعين واعية بصيرة بغية معالجة المثالب التي اكتنفتها، وأبرز تلك العثرات التي عاقت طريق تطورها قضية المحاصصات القبلية، وقسمة المناصب الدستورية في حكومات الولايات على أساس قبلي وجهوي، لذا فإن الورقة تنفذ بعد تشخيص حجم الظاهرة إلى تقديم مقترحات تواكب التعديلات الخاصة بتعيين الولاة التي سيتم إدخالها على الدستور القومي المرتقب.

الهدف من الدراسة:

ترمي الدراسة إلي تقديم رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين مستويات الحكم المختلفة، من خلال تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية التي أفرزتها الممارسة والبناء على الإيجابي ومعالجة الجوانب السلبية.كما تسعي لتأكيد أهمية ترتيب الحقوق والاختصاصات الأصيلةفي جانب الحكم وقسمة الموارد، بما يحقق أهداف الحكم الفدرالي المتمثلة في: توسيع المشاركة في السلطةعلى المستويات المختلفة،وتقصير الظل الإداري بالتالي تقديم الخدمات العامة.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكونه يتناسب مع طبيعة الموضوع قيد البحث.

فروض الدراسة:

1. نظام الحكم الفدرالي المطبق في السودان حدد اختصاصات كل مستوى من المستويات بوضوح دون لبس أو غموض.
2. شابت قسمة الموارد المالية اختلالات في التطبيق أثرت على فاعلية الأداء التنفيذي للمستويات الأدني.
3. هناك تجاوزات في هيكلة الحكم أسهمت في ترهل ألأجهزة الولائية، مع ضعف تنزيل الموارد على مستوى المحليات.

المبحث الأول

التعريف والمفاهيم

أولاً: مفهوم الحكم الفدرالي:

اشتق مصطلح الفدرالية من كلمة (foedus) اللاتينية والتي تعني المعاهدة أو الاتفاق أو الاتحاد([1]).وتعرف الدولة الفدرالية بأنها « دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة، لكل منها نظامه القانوني الخاص واستقلاله الذاتي، وتخضع في مجموعها للدستور الفدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري وسياسي مركب»([2]).

وتعد الفدرالية شكلاً من أشكال الحكم التي ترمي لتحقيق قدر من العدالة والاستقلال للأقاليم المختلفة ضمن إتحاد اكبر يحفظ لها خصوصيتها ويوفر لها تكاملاً في المصالح مع بعضها البعض. والفدرالية مع ذلك» ليست محصنة ضد أشكال النزاع والفساد أو انهيار النظام الديمقراطي ،لكنها مع ذلك مناسبة بشكل واضح لظروف الكثير من البلدان خاصة الديمقراطيات التي بها عدد من السكان أو التي تمتد على مساحات شاسعة من الأرض أو التي توجد بها تعددية كبيرة في السكان»([3]).

وفق هذا التوصيف يمكن القول أن النظام الفدرالي يرمي لتلبية حاجات ضرورية لمجتمعات ذات ظروف خاصة بغية معالجة مشكلات تنشأ عن اتساع مساحاتها وتعدد

1 DAVIS,S.THE federal principal: journey through time in Quest of a meaning ,university of California press.p.216.

2 الهماوندي،محمد،الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والإدارية والسياسية،ط1،1990،ص162.

3 Anderson, George: federalism an introduction. Forum of Ottawa,Canada,p.73.

أعراقها وإثنياتها. وقد تختلف التجربة من دولة إلى أخرى، تبعاً لطبيعة كل دولة وفهمها للفدرالية وتطبيقها لها. فالتجربة الأميركية التي رسخت عبر القرون المتطاولة بدأت عام 1787م، ثم لم تلبث أن خضعت لمراجعات كثيرة، أفرزت أنموذجا اتضحت فيه العلاقة بين المستويات المختلفة الفدرالية والولائية. وكذا الأمر في الهند التي تمتاز بعدد كبير ومتنوع من السكان. أما في المحيط الإفريقي فيمكن النظر إلي التجربة النيجرية وأخيرا إثيوبيا، والأخيرة تتبع نسقا من الفدرالية يعرف بـ(Ethnic Federalism الفدرالية الإثنية(. وهي تجربة فيها شئ من الفرادة منشؤها اعتمادها تقسيم الأقاليم على حسب القوميات الغالبة فيها، وهو أمر فرضته طبيعة التركيبة السكانية هناك.

ويقسم بروفيسور الحواتي خصائص النظام الاتحادي إلى خصائص (وحدة) و(استقلال):

1.أما (خصائص الوحدة) فهي :

أ. وحدة الشخصية للدولة .

ب. وجود سلطة اتحاد – تعلو على ما عداها من سلطات – (وينظم الدستور الاتحادي) علاقتها بمستويات الحكم الأخرى .

ج. التمتع بالجنسية الواحدة .

د. السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الاتحادية .

و. أي سلطات أخرى ينص عليها (الدستور الاتحادي) – تكون ذات طابع اتحادي.

2.أما خصائص (الاستقلال) فهي :

أ. وجود (دستور ولائي) لا يتعارض مع (الدستور الاتحادي) ولا يمنع ذلك من اختلاف دساتير الولايات فيما بينها .

ب. وجود سلطات تشريعية تنفيذية وقضائية ولائية يتولى الدستور الولائي تنظيمها.

ج. اعتراف بالخصائص الثقافية والدينية والاقتصادية والإثنية[1].

ثانياً: التجربة الفدرالية في السودان:

جرب السودان أنماطا مختلفة من أنظمة الحكم، أبرزها نظام الحكم الإقليمي الذي أعقب اتفاقية أديس أبابا عام 1972م التي أنهت الحرب في الجنوب، واستمر العمل بها

1 د.بركات موسي الحواتي، النظام الاتحادي بين التماسك القومي والتفكيك الإقليمي الأطر النظرية وواقع الممارسة 1993-2009م : اقتراح مشروع إعادة هيكلة،ص5.

حتى أدخلت عليها تعديلات قُسمت بموجبها المديريات الجنوبية إلي عدد من الأقاليم، وهو ما قاد ضمن أسباب أخري لاندلاع الحرب من جديد عام 1983م.

واستمر ذلك الوضع إلي حين تطبيق نظام الحكم الاتحادي عام 1991م، واستند هذا التطور الدستوري إلي المرسوم الدستوري الرابع،الذي أصدره رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في فبراير من عام 1991م، والذي قسمت البلاد بموجبه إلي خمسة وعشرين ولاية عشر منها بالجنوب.والناظر للأمر في سياقه التاريخي يجد أن الفدرالية كانت حاضرة في تاريخ السودان الحديث لا سيما في قضية الجنوب،على اختلاف بين رأي أنها كانت مطلبا للجنوبيين في مؤتمر جوبا عام 1947 مثل بروفيسور محمد عمر بشير[1]، ومن ينفي ذلك مثل السياسي الجنوبي أبل الير صاحب كتاب (جنوب السودان التمادي في نقض العهود)، وتباينت النظرة إليه بين ريبة أهل الشمال الذين يرون فيه تمهيداً لانفصال الجنوب،وقناعة أهل الجنوب الذين يعدونه الضامن لحياة المساواة والعدالة التي يتطلعون إليها، فمطلب إنسان الجنوب في جوهره كان البحث عن إعادة قسمة السلطة والثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للسلطة والثروة،ويستوعب كل التركيبة الإثنية والعرقية والثقافية والدينية لعموم أهل السودان»[2].

ويهدف النظام الفدرالي لتحقيق الأهداف التالية:

1. توسيع المشاركة في السلطة على المستويات الثلاثة(الاتحادي، الولائي، المحلي).
2. تقصير الظل الإداري.
3. تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

1 بروفيسور محمد عمر بشير ،, Southern Sudan from conflict to peace دار جامعة الخرطوم للنشر.

2 د.حافظ غانم،الفدرالية المالية ،أثر تخصيص قسمة الثروة والموارد المالية على نجاح الحكم الفدرالي،مجلة السودان للإدارة والتنمية،العدد2011،24م،ص15.

المبحث الثاني

وضع أجهزة الحكم في الدستور

يتناول هذا المبحث بالتحليل أجهزة الحكم التي نص عليها الدستور القومي وتتمثل في المستويات الثلاثة، المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومستوى المحليات إلي جانب وضعية المحكمة الدستورية.

مستويات الحكم:

أفرد الدستور القومي الانتقالي فصلا كاملا حدد فيه مستويات الحكم التي تشمل المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومستوى الحكم المحلي، كما حدد اختصاصات ومسؤوليات كل مستوى. ونص الدستور القومي الانتقالي لسنة 2005م في الفصل الرابع المادة(24)على أن «السودان دولة لامركزية وتكون مستويات الحكم فيها على الوجه الأتي[1]:

أ. مستوى الحكم القومي، الذي يمارس السلطة ليحمي سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه، ويعزز رفاهية شعبه.

ب. مستوى الحكم الولائي، الذي يمارس السلطة على مستوى الولايات في كل أنحاء السودان، ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين.

ج. مستوى الحكم المحلي، ويكون في أنحاء السودان كافة.

ووضح أن هذه النصوص رخوة التعابير وفضفاضة في مدلولاتها ولم تقدم ما يوضح هذه المستويات، فليس دور الحكم الاتحادي حماية السيادة وتعزيز الرفاهية فقط ولا دور الحكم الولائي تقديم الخدمات فقط، أما المستوى المحلي فلم تحدد له هذه المادة أي صلاحيات او اختصاصات بل أعطته وصفاً يصلح لكل المستويات. ويستبين هذا الأمر من خلال التفصيل في تقييم الواقع العملي على ضوء الملاحظات التي رصدتها الدراسة في كل مستوى من المستويات الثلاثة.

1. المستوى الاتحادي:

اتسم العمل في مستوى الحكم الاتحادي بالانسجام ويعود ذلك الي استقرار أسسه

1 الدستور القومي الإنتقالي لسنة 2005م.

عبر الحقب المختلفة، إلى جانب أنه يستمد قوته من رعاية رئيس الجمهورية لعمل مؤسساته. ولم تبين المتابعة وجود تنازع أو مشكلات، حيث ظلت الأجهزة الاتحادية تعمل بتناسق تام.لكن يلاحظ أن اختصاصات مجلس الولايات وعلاقته بالمستوى الولائي تحتاج لبعض المعالجات حتى يتسق دوره مع ما هو عليه الحال في الدول التي تأخذ بنظام الغرفتين في البرلمان.

2. المستوى الولائي:

ينص الدستور القومي الانتقالي على أن «جمهورية السودان، جمهورية لامركزية وتتكون من ولايات يحدد معايير إنشائها وعواصمها التشريع القومي(المادة 177[(1)]) .كما ينص على أن تنشأ على مستوى الولاية أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية تؤدي مهامها وفقاً لهذا الدستور ودستور الولاية المعنية(المادة 178).

وأكد الدستور القومي الانتقالي في المادة (179) على سمة من سمات النظام اللامركزي الاتحادي والمتمثلة في إنشاء أجهزة دستورية بالولايات تتمتع بالاستقلالية عن المستوى القومي، حيث نص على أن يتولي رئاسة الجهاز التنفيذي للولاية والٍ منتخب من قبل مواطني الولاية وفقاً لنصوص الدستور القومي ودستور الولاية والقانون، على أن يكون ذلك وفقاً للإجراءات التي تقررها المفوضية القومية للانتخابات. وان يعين الوالي وزراء الولاية المسؤلين لديه ولدى مجلس الولاية التشريعي بالتضامن والانفراد.كما أكد النص المشار إليه على مبدأ المسؤولية البرلمانية للوالي وذلك بخضوعه للعزل بناء على قرار بحجب الثقة يصدره مجلس الولاية التشريعي بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه.

المتتبع للممارسة العملية للولايات لحقوقها في تشكيل أجهزة الحكم يلاحظ التباين في عدد الوزراء والمعتمدين، وقد أدي هذا الوضع لوجود تباين واضح في الولايات من حيث تحديد الحقائب الوزارية. ولعل السبب الأبرز لهذا التباين هو عدم النص على عدد محدد من الوزارات ما جعل الولاة يعملون على تشكيل الحكومة على أساس المحاصصة القبلية والترضيات السياسية؛ ما أدي لترهل أجهزة الحكم.

وقد أفرزت التجربة شواهد على التقاطعات التي حدثت بين الأجهزة المركزية وبعض ولاة الولايات، وهذا الواقع يستدعي مراجعة النصوص الحاكمة لإجراءات تنحية الوالي أو عزله، حيث لم يعط الدستور رئيس الجمهورية حق عزل الوالي. وقد اضطرت الرئاسة في

١)(الدستور القومي الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

أكثر من حالة للطلب من الولاة المنتسبين للحزب الحاكم التقدم باستقالاتهم للمجالس التشريعية، وإلا فإن البديل سيكون إعلان حالة الطوارئ بتلك الولايات حتى يتسني عزل الوالي، ولذلك الإجراء محددات وتبعات دستورية كثيرة ومعقدة. **ولمعالجة هذا الأمر ودون المساس بمبدأ استقلالية الولايات نقترح إجراء تعديل دستوري ينص على جواز تقديم مجلس الولايات توصية لرئيس الجمهورية بعزل الوالي حال ثبوت فشله في إدارة شأن الولاية ورعاية مصالح مواطنيها أو الإخلال بأي من الالتزامات الدستورية**. ولا شك أن هذا التعديل سيعالج مشكلة مدي تبعية الوالي لرئيس الجمهورية دون الإخلال بمبدأ استقلال الولايات وفق دستورها، كما أنه يسهم في تعزيز دور مجلس الولايات بحسبانه يمثل الإرادة الجمعية لمواطني الولايات، ويناط به فض النزاعات بين مستويات الحكم المختلفة.

كذلك فإن دساتير الولايات نصت على قيام مجالس تشريعية منتخبة تتولي مهام سن القوانين الولائية والرقابة على أداء الأجهزة التنفيذية بالولاية المعنية. ولا يخفي أن المجلس التشريعي الولائي يقوم بانتخاب شخصين لتمثيل الولاية في مجلس الولايات، لذا يبدو من الضروري وضع صيغة تحقق التكامل في الأدوار بين الجهازين ، ونقترح أن تقوم مجالس الولايات والولاة بمطالبة مجلس الولايات بمناقشة الميزانية القومية لضمان تطبيق المعايير المتفق عليها لقسمة الموارد، وإلزام الوزارات والأجهزة المركزية بعدم التغول على حقوق وصلاحيات الولايات.

3. المستوى المحلي:

أ. مفهوم الحكم المحلى :

الحكم المحلي هو أسلوب حكم، يكون دائماً في قاعدة هرم الدولة، من غاياته معالجة التباين. ونختار من بين التعريفات المتعدده للحكم المحلي التعريف الذى تبنته الأمم المتحدة، الذى يقرأ :»اصطلاح الحكم المحلي يشير إلى وحدات سياسية في الدولة تنشأ بقانون، لها صلاحية إدارة الشؤون المحلية بما في ذلك صلاحية فرض الضرائب، الهيئة الحاكمة المحلية أما منتخبة أو معينة أو كليهما»([1]).

ب. خصائص الحكم المحلى:

يشير المختصون فى مجال دراسة تطور تجربة الحكم المحلي إلى أن أي نظام سليم

١ .Henry Madic: Decentralization, Democracy & Development
(Asian Publishing House, London 1975 page (7.

للحكم المحلى ينبغي أن تتوفر فيه خصائص هى بمثابة مرتكزات استخلصت من التعريفات المتعددة، صيغت فى النقاط الآتية[(1)]:

أ. وجود قانون تنشأ بموجبه، تحدد فيه الموارد، السلطات والصلاحيات.

ب. وجود رقعة جغرافية محددة المعالم وبها قدر من السكان.

ج. وجود هيئة حاكمة منتخبه أو معينه أو كليهما معنية بصنع السياسات.

د. وجود أجهزة تنفيذيه معنية بتنفيذ السياسات العامة.

ه. وجود موازنة مستقلة تمكن من ممارسة السلطات وتنفيذ السياسات.

ج. أسباب إنشاء الحكم المحلى:

لم تقف جهود العلماء والباحثين عند دراسة خصائص الحكم المحلى فحسب، بل تعدى ذلك لدراسة أسباب ومبررات إنشاء وحداته، التى أوجزت فى[2]:

1. كفالة الحرية فى المناطق المحلية لتفجير طاقات أفرادها لصالح الجماعة.
2. إيجاد التنظيم المناسب والملائم الذى يحقق له فاعلية العمل الجماعى.
3. توثيق تعاون الجهدين الشعبي والحكومي فى أداء الخدمات اللازمة ذات الصبغة المحلية.

د.أهداف الحكم المحلي:

توجز أهداف الحكم المحلي الأساسية، في هدفين أساسيين هما[3]:

(1) تقديم الخدمات، والتنمية المحلية.

(2) إشراك المواطنين في السلطة.

مرّ الحكم المحلي بمراحل مختلفة بدأتبقانون الحكم المحلى 1951م الذي نص على إنشاء مجالس بموارد مالية ملائمة، وبسلطات وصلاحيات تتماشى مع الموراد البشرية والمالية، وقد ظل هذا الوضع على ماهو عليه حتى صدور قانون الحكم الشعبى المحلى 1971م الذى كان من أهدافه[(4)]:

١ جمعه محمد أحمد الكنجارى: الحكم المحلى ، المفهوم والخصائص ، مذكره تدريبية ، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية ، الخرطوم ،٢٠٠٥ ص (٢).

2 شيخ الدين يوسف من الله : الحكم المحلى خلال قرن ،عرض تحليلى لتجربة السودان 1899م 1988م شركة مطابع العملة المحدودة ، الطبعة الخامسة نوفمبر 2003م ص **(48).**

3 الحكم المحلى ، المفهوم والخصائص،مرجع سابق، ص (2).

4 تقرير وتوصيات لجنة تطوير الإيرادات الذاتية للحكم المحلى والإقليمى المشكلة بموجب قرار مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى رقم (93) 1989م، أبريل 1990م ، ص(11).

(1) تحديث الهياكل الإدارية وتمكين القائمين بأمرها من استيعاب احتياجات المواطنين وإحداث التغيير فى مضمون الحياة الإجتماعية.

(2) المشاركة الشعبية لتركيز مبدأ شعبية الحكم وجماهيرية السلطة.

تأسيسا على هذا أنشأ القانون المذكور المجالس الشعبية التنفيذية فى المديريات، تحت كل مجلس عدد من مجالس الحكم المحلى، وألحق كلمة شعبى فى كلٍّ، محدثا بذلك تغييرا جذريا فى هيكل الحكم المحلي السابق[1].

ظل هذا الوضع على حالته تلك حتى العام 1980م، حيث تم تطبيق نظام الحكم الإقليمى الذي انشئت بموجبه الأقاليم. وفى ظل الحكم الإقليمى صدر قانون الحكم الشعبى المحلى1981م الذي أنشئت بموجبه مجالس مناطق بهدف تحقيق لامركزية الحكم. وقد كانت من حيث سلطاتها ومواردها المتنزلة صورة مصغرة من المجلس الشعبى التنفيذى. فى العام 1991م صدر المرسوم الدستورى الرابع الذي كان أساس الحكم الاتحادي، تبعه صدور قانون الحكم المحلى لسنة 1991م، وهو أول قانون للحكم المحلى فى ظل الحكم الاتحادي، ويحمد لهذا القانون أنه الى جانب تسميته لثلاث أنواع من المجالس (بلديات، مدن، أرياف) عمل أيضا على تنظيم إنشائها إذ ربط ذلك بموجهات إتحادية وولائية[2]، هذا الأمر نظم المجالس، حد من إنشاء العديد منها، وجعل من القائم منها وحدات فاعلة وقادرة على تقديم الخدمات والتنمية.

في العام 1994م صدر المرسوم الدستورى العاشر الذى بموجبه تمت إعادة تقسيم الولايات لتصير ستا وعشرين ولاية بدلا عن تسع. صدر على إثره قانون الحكم المحلى لسنة 1995م الذى هدف الى مزيد من اللامركزية وتم تعديل مسمى وحدات الحكم المحلى من مجالس (بلدية، مدن وأرياف) إلى محليات (مدن وأرياف) وجعل أمر إنشائها شأنا ولائيا. فيما بعد صدر قانون الحكم المحلى الإطارى لسنة 1998م الذى يلحظ أنه سار على خطى سابقه فى دعمه للامركزية، (كلاهما دعم مبدأ إنشاء العديد من المحليات فى الولايات)[3].

على إثر مؤتمر تقييم وتقويم تجربة الحكم الاتحادي عام 2002م، صدر قانون

1 د. أبكر عمر أبكر خليل، الحكم المحلى والإدارة الأهلية فى دارفور، قراءة فى الماضى والحاضر،موقع صحيفة حريات الإلكترونية.

2 قانون الحكم المحلى 1991م الفصل الثالث الماده (8) (1) ،(3).

3 الحكم المحلى والإدارة الأهلية فى دارفور،مرجع سابق.

الحكم المحلى 2003م الذى يعتبر آخر قانون اتحادى نظم هذا المستوى من الحكم. حمل فى ثناياه الكثير من المتغيرات([1])، أبرزها إلغاء مسمي محافظ ومحافظة واستبدلهما بمسمى معتمد ومحلية، وحكم إنشاء المحليات بمرسوم جمهورى يصدره رئيس الجمهورية بالتشاور مع حكومة الولاية؛ هادفا من ذلك تقييد إنشائها، محددا هيكلا تنظيميا وإداريا لكل محلية، وتحديد العضوية في مجالسها المحلية في عدد (20 30) عضوا، كما خفض أجل المجلس المحلى إلى ثلاث سنوات. وظل هذا القانون ساريا حتى صدور الدستور الانتقالى 2005م الذى منح الولايات سلطة إصدار تشريعاتها وقوانينها المنظمة بما فى ذلك الحكم المحلى.

نجد أن المادة (178)من الدستور الانتقالي أشارت الى مسؤولية الدولة عن الحكم المحلي، ولكن بصيغة غامضة إذاما قرئت في ضوء ورود النص على الحكم المحلي ضمن سلطات الولاية الحصرية. ويبدي خبراء في القانون ملاحظات حول ما ورد في الدستور القومي بخصوص مستوى الحكم المحلي ومنها» عدم الاهتمام بأهم مستوى من مستويات الحكم كما أوردته المادة24/د، واكتفت بأن ضمنته اختصاصات الولايات وفق الجدول ج في البند (3)، فمستوى الحكم المحلي يشكل استقلالاً له ضوابطه التي نصت عليها وأوردتها المادة 26 من نفس الدستور، كما أن النص لم يشر إلى طبيعة الحكم المحلي، وأول ما يلاحظ على هذا المستوى من الحكم ضرورة أن يقع في دائرة الانتخاب ، فهو سلطة قانونية مباشرة تخول التشريع والتنفيذ والرقابة؛ ويشكل في هذا السياق مركزاً للسلطة والثروة محل التنافس الانتخابي، وقد يضمن ذلك فاعليته وكفاءته وشفافيته. ([2])"

وقد أثبتت تجربة السنوات الماضية ضعفا في التعاطي مع هذا المستوى من مستويات الحكم.ويمكن ترتيب العلاقة بين الحكم المحلي وغيره من المستويات من خلال تطوير المواد الدستورية الحاكمة للعلاقات بحيث تنص على وضعية ذات استقلالية تمنحه السلطات اللازمة وفق نصوص واضحة تُضمن في القوانين الولائية للحكم المحلي.وحتى يتم تعزيز وضع الحكم المحلي في الدستور المرتقب نرى ان تكون الصيغة كما يلي:

« تعمل الدولة على ترقية الحكم المحلي وتعزيزه، ويتم تنظيم الحكم المحلي وتُجرى

1 قانون الحكم المحلى 2003 الفصل الثانى المادة (4)(1) والثالث المادة (7) ج   والرابع المادة (16) و (17).

2 النظامالاتحادي بين التماسك القومي والتفكيك الإقليمي الأطر النظرية وواقع الممارسة ،مرجع سابق ،ص15.

انتخابات مؤسساته الشعبية الخدمية بموجب تشريعات ولائية وفقاً للمعايير والمبادئ العامة التي يتضمنها قانون قومي إطاري.»

4. السلطة القضائية في الدول الفدرالية:

تبرز النظرة الفاحصة للنماذج الفدرالية تفاوتا في شكل السلطة القضائية، ففي معظمها يكون القضاء لا مركزياً كما هو الحال في ألمانيا وسويسرا ؛ أي يكون لكل وحدة من الوحدات المكونة قضاءها الخاص، ويكون للمحكمة الاتحادية العليا الولاية على جميع المحاكم في الوحدات المكونة فيما يخص صلاحيات تلك المحكمة، والتي هي في الغالب: تفسير الدستور، والرقابة على دستورية القوانين، والفصل في النزاعات التي تنشأ بين حكومات الوحدات المكونة، أو بينها وبين حكومة الاتحاد؛ إلا أن القضاء ما يزال في بعض النماذج الفدرالية مركزياً. وقد يكون من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية كما هو الحال في إسبانيا حيث يتم إدارة شؤون القضاء والقضاة والمحاكم بأنواعها من قبل السلطة الاتحادية.

وقد يكون القضاء مزدوجاً كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد محاكم اتحادية، بالإضافة للمحكمة الاتحادية العليا تناظر في تدرجها محاكم الولايات، إذ توجد في كل ولاية محاكم تابعة للسلطة الاتحادية تنظر الدعوى بدرجة أولى وهناك عدد من المحاكم التي تنظر الدعاوى بدرجة ثانية، بالإضافة للمحاكم التي تنظر الدعاوى بدرجة أخيرة (والأخيرة لا يشترط وجودها في كل ولاية). وتنظر المحاكم الاتحادية العليا كل ما يتعلق بالاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، وهناك قواعد واجراءات معقدة لنقل الدعوى من محاكم الولاية للمحاكم الاتحادية، على أنه في أي مرحلة من مراحل التقاضي يجوز نقل الدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا إذا كان موضوعها ينطوي على خرق أو مخالفة الدستور. ويواجه القضاء المزدوج في الولايات المتحدة الأمريكية صعوبات، من أهمها: التمييز بين ما هو من اختصاص محاكم الولايات والمحاكم الاتحادية، هذا بالإضافة إلى التكلفة والنفقات العالية التي يتطلبها إنشاء المحاكم الاتحادية، وإعداد الكادر القضائي لهذا الغرض إذ يوجد عشرات الآلاف من القضاة الاتحاديين، بالإضافة إلى الحساسية التي تنشأ بين القضاة المحليين والقضاة الاتحاديين. ويعتبر القضاء المزدوج في الولايات المتحدة الامريكية سمة من سمات الادارة المباشرة لاختصاصات السلطة الاتحادية داخل الولايات.

5. المحكمة الدستورية:

ينص الدستور القومي الانتقالي في الفصل الثالث المادة(15)1 على اختصاصات المحكمة الدستورية:

"تكون المحكمة حارسة للدستور ودساتير الولايات وتعتبر أحكامها نهائية وملزمةوتتولي:[(1)]

(أ) تفسير النصوص الدستورية بناءً علي طلب من رئيس الجمهورية أو الحكومة القومية أو حكومة أي ولاية أو المجلس الوطني أو مجلس الولايات ،

(ب) الاختصاصعند الفصل فى المنازعات التي يحكمها الدستورودساتير الولايات الشمالية بناءً علي طلب من الحكومة أو الشخصيات الاعتباريةأو الأفراد،

(ج) حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،

(د) الفصل في النزاعات الدستورية فيما بين مستويات الحكم وأجهزته بشأن الاختصاصات الحصرية أو المشتركة أو المتبقية ،

(هـ) الاختصاص الجنائي في مواجهة رئيس الجمهورية والنائب الأول لرئيس الجمهورية وفقاً لأحكام المادة (60 /2) من الدستور كما لها اختصاص جنائي في مواجهة نائب رئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي الهيئة التشريعية القومية وقضاة المحكمة القومية العليا.

(و) أي اختصاصات أخرى يحددها الدستور أو القانون أو دساتير أي من الولايات.

(2) على الرغم من أحكام البند (1) لا تخضع أعمال السلطة القضائية والأحكام والقرارات والإجراءات والأوامر التي تصدرها محاكمها لمراجعة المحكمة الدستورية.

ونص القانون في المادة (16)-(1) على الأتي:

"يكون للمحكمة في سبيل القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في المادة 15 ممارسة السلطات الآتية :

(أ) النظر والحكم وإلغاء أي قانون أو عمل مخالف للدستور ورد الحق والحرية للمتظلم وتعويضه عن الضرر،

(ب) إصدار أي أمر إلى أي جهة في أي مسألة أمامها،

1 قانون رقم (40) لسنة 1974.

(ج) إصدار أي أمر لأي جهة أو شخص لإحضار الشخص المعتقل أو المحبوس أمام المحكمة بغرض النظر في دستورية الحبس أو الإعتقال".

وترى د. بدرية سليمان الخبيرة القانونية "أن تجربة المحكمة الدستورية المنفصلة عن السلطة القضائية التي أقرت منذ دستور 1998م مناسبة تماماً لدستور يقر حكما لامركزيا فيه سلطات حصرية قومية وأخري ولائية وسلطات مشتركة، لاحتمال قيام تنازع في السلطات، ولأهمية وجود المحكمة الدستورية للفصل في القضايا ذات الصلة بوثيقة حقوق الإنسان إلى جانب اختصاصاتها بالفصل في دستورية القوانين وغيرها"[1]

ولعل مواد القانون المذكورة تمثل نصوصاً قطعية الدلالة؛ إذ تعطي مستويات الحكم المختلفة حق التقاضي والطعن في إجراءات أي مستوى آخر، بما يمثل ضمانة لحفظ الحقوق الدستورية لجميع الأطراف. لكن تلاحظ عدم اتجاه أجهزة الحكم للتقاضي رغم بروز مشكلات واضحة بشأن المنازعات الدستورية بين مستويات الحكم فيما يلي الاختصاصات الحصرية أو المشتركة أو المتبقية. وهذا أضعف التجربة لحد كبير؛ فقد أدي لتغول المستويات على اختصاصات بعضها البعض، وأعطي انطباعا بأن المركزية ما تزال تحكم عقلية المسؤولين؛ وهو ما حرم التجربة الدستورية للحكم الفدرالي من التطور وفق قواعد القانون الذي يحقق العدالة ويعطي مستويات الحكم إحساس الإطمئنان إلى نجاعة النصوص الحاكمة للعلاقة بينها.

ولعل هذه الملاحظة تدعونا للتنبيه لضرورة زيادة وعي المستويات المختلفة بضرورة الاحتكام للدستور والقانون، وعدم التهاون في أمر الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها حتي لو اقتضي الأمر رفع مظلمتها للمحكمة الدستورية؛ فسيادة روح القانون والاحتكام في المنازعات للجهات العدلية من شأنه تعزيز تجربة الحكم الفدرالي، وتقويم ما يظهر من اختلالات في التطبيق العملي لنصوص الدستور فيما يتصل بممارسة كل مستوى من مستويات الحكم لاختصاصاته وسلطاته.

1 د.بدرية سليمان،رؤى دستورية،ورقة منشورة على الإنترنت.

المبحث الثالث

الموارد المالية

تمثل قسمة الموارد واحدة من أهم الموضوعات ذات الصلة بتطبيق النظام الفدرالي، وينظر لهذا الأمر في ظل أهمية وجود مؤشرات هادية لا تخرج عن نطاق المبادئ العامة الآتية:

1. شفافية وعدالة السياسات التي تضبط إجراءات قسمة الثروة والإيرادات بين مستويات الحكم.
2. التوظيف الرشيد للموارد المادية والبشرية.
3. تطوير البني التحتية والموارد البشرية وفق أسس تراعي الشفافية والعدالة والمساءلة.
4. الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية المتجدد منها وغير المتجددة والمحافظة على التنوع البيئي.
5. تقسيم الموارد العامة للدولة بعدالة بما يسهم في ترقية الأحوال المعيشية للمواطنين دون تمييز على أي أساس كان.

وقد شهدت سنوات تطبيق الفدرالية في السودان تطورا في جانب تقسيم الموارد، وإن كان ما يزال يلقي نقدا بحسبان أن التطبيق تشوبه مشكلات في جانب معايير القسمة الرأسية بين المركز والولايات، ولا شك أن المبدأ الحاكم في أمر التقسيم لا بد أن يتسق مع الصلاحيات والسلطات المخولة لكل مستوى فضلا عن العوامل الأخري.

1. الفدرالية المالية:

وهي تعني تخصيص الموارد المالية لكل مستوى من مستويات الحكم ضمن النظام الفدرالي، حيث يكون لكل مستوى نصيب حسب الاختصاصات الدستورية بما يمكن هذه المستويات من القيام بواجباتها ومسؤولياتها التنفيذية والتشريعية([1]).

وقد مثل تقسيم الموارد أبرز التحديات التي واجهت تطبيق الفدرالية في السودان، فرغم التوافق على معايير محددة لتقسيم المواردرأسياً بين المركز والولايات، وأفقيا بين الولايات بعضها البعض، إلا أن الوضع الاقتصادي الضاغط والضغط الشعبي الذي يتسم بعلو صوت الإثنيات والجهويات، فضلاً عن انتهاج المحاصصة القبلية - أدي لاختلال في

---

1 الفدرالية المالية،مرجع سابق،ص15.

توظيف الموارد؛ وكانت أبرز سماته الزيادة المضطردة في عدد الولايات والمحليات، وهو ما انعكس على الموارد المخصصة للمستويات المختلفة.

ونص الدستور على إنشاء مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية في المادة -198 التي تقرأ :»

(1) تنشأ مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية لضمان الشفافية والعدالة فيما يتصل بتخصيص الأموال التي يتم تحصيلها على المستوى القومي للولايات.

(2) تتولي مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية والنقدية الواجبات والمسؤوليات التالية:

(أ) مراقبة المنح المخصصة من صندوق الإيرادات القومي لتحقيق المساواة والتأكد من تحويلها في حينها لمستويات الحكم المعينة،

(ب) ضمان تحويل الإيرادات المخصصة للمناطق المتأثرة بالنزاع وفق الصيغ المتفق عليها،

(ج) كفالة الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال للولايات وفقا للمعدلات والنسب المئوية التي ينص عليها هذا الدستور»([1]).

وقد وضعت كذلك معايير التخصيص الأفقي لقسمة وتوزيع الموارد بين الولايات والتي ترتكز على الأسس التالية:

1. الأداء المالي.
2. الكثافة السكانية.
3. الموارد البشرية.
4. الموارد الطبيعية للولاية.
5. البنية التحتية.
6. التعليم.
7. الصحة.
8. الأمن.
9. متوسط دخل الفرد.
10. بعد المسافة عن المركز والميناء([2]).

1 الدستور القومي الانتقالي،ص76.

2 تقارير الصندوق القومي لدعم الولايات ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية للأعوام -2005 2007م.

وهي معايير جيدة من شأنها المساهمة في تحقيق التوازن الأفقي، بيد أن هذه المعايير لا تفي بمطلوبات العدالة بصورة كاملة، نسبة لعدم وجود إحصاءات دقيقة توضح بجلاء حجم الموارد الطبيعية أو مستوى دخل الفرد أو الاحتياجات الفعلية في مجال البني التحتية. كما أن عددا من الولايات عانت - ولم تزل تعاني - من عدم التزام المالية الاتحادية بسداد القدر الذي حددته مفوضية تخصيص الإيرادات للولايات، وهذا الواقع أدي لتعقيد الأوضاع، وبالتالي فشل أجهزة الحكم الولائية والمحلية في القيام بالواجبات التي حددها الدستور وقانون الحكم المحلي.

2. التباين في تقسيم الموارد رأسياً:

وقد أوضحت تجربة تقسيم الموارد بين المركز والولايات اختلالات في جانبي الإيرادات والمصروفات أو ما يعرف(Vertical Imbalance)([1]) (، أو عدم التوازن الراسي، حيث إن نصيب المستوى الاتحادي من الموارد المخصصة يبلغ 63,5% بينما خصص للولايات مجتمعة 36,5%([2]).وتشير ورقة نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود تباين في الإيرادات بين الحكومات الولائية؛ ما أحدث اختلافا كبيرا في الاختلالات الرأسية» فبينما بلغ متوسط الاختلال الرأسي خلال الفترة من 2000 إلي2010م حوالي 70%، إلا انه لوحظ تباين كبير بين الولايات، فبينما سجل الاختلال الرأسي 37% في الخرطوم والبحر الأحمر وصلت النسبةإلي 89% في النيل الأزرق»([3]).

وترجع الورقة ذلك التباين إلي حجم التحويلات المركزية الذي يختلف من ولاية لآخري تبعا لما هو مخصص لها وفق المعايير المتفق عليها، رغم وجود فوارق كبيرة في قدرة الولايات على جمع إيراداتها.

1 رونالد واتس،الأنظمة الفدرالية،ترجمة غالي برهومه وآخرون،منتدى الاتحادات الفدرالية،اتوا ،كندا 2006م،ص59.

2 الفدرالية المالية،مرجع سابق،ص21.

3 د.مكي مدني الشبلي،ورقة نقاش تقييم نظام التحويلات المالية الحكومية الحالية في السودان،برنامج الامم المتحدة الانمائي 23 اكتوبر 2013م.

جدول يوضح العائدات الفعلية للولايات الشمالية، 2000-2009

البنود	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
	العائدات الاسمية (مليون جنيه سوداني)									
إجمالي العائدات	724	942	1,224	1,574	2,427	3,120	4,136	4,679	5,198	5,3 7
العائدات الخاصة بالولايات	55	619	743	810	1,193	1,444	1,541	1,813	2,009	2,008
التحويلات	171	323	480	765	1,234	1,677	2,595	2,866	3,188	3,309
	نصيب الفرد من العائدات (جنيه سوداني)									
إجمالي العائدات	27.8	35.1	44.4	55.5	83.3	104.2	134.5	148.0	156 0	159.6
العائدات الخاصة بالولايات	21.2	23.1	27.0	28.6	4 .9	48.2	50.1	57.3	60.3	60.3
التحويلات	6.6	12.0	17.4	27.0	42.3	56.0	84.4	90.6	95.7	99.3

المبحث الخامس

التحديات التي تواجه النظام الفدرالي في السودان

إلى جانب تلك المشكلات آنفة الذكر،التي أشارت اليها الورقة وناقشتها، والتي أفرزتها التجربة الفدرالية، توجد جملة من التحديات التي يجب الترتيب لمواجهتها بغية تنظيم الممارسة والسعي لتحقيق التكامل والتنسيق بين مستويات الحكم والأجهزة المختلفة،وابرز تلك التحديات:

1. المعيار القبلي في تولي الوظيفة العامة:

أدي هذا الأمر(رغم النوايا الطيبة) لتكريس الجهوية والقبلية وقاد إلي التشرذم، وهناك أمثلة عديدة تدلّ على سلبيات هذه التجربة، خاصة في ظل تدافع القبائل نحو مغانم السلطة، والتأثيرات واضحة في شمال دارفور حيث الصراع على أشده بين كبر وموسي هلال بما تطور إلي صراع قبلي على خلفية الاقتتال في جبل عامر.وهو تحدٍ لا يمكن تجاوز تبعاته دون التوافق على صيغة تحدث التوازن وتحقق معاني الوحدة الوطنية.حيث يمكن تحديد نسبة لأبناء الولايات تدخل ضمن توزيع الكفاءات على الولايات الأخرى، فيما يتم تحديد شاغلي المناصب الدستورية في الولايات من قوائم يراعي فيها معايير النزاهة والاستقامة وطهارة اليد، دون إهمال التوازن الجغرافي أو غيره من المعايير حسب ظروف كل ولاية.

2. وضعية السلطة الإقليمية لدارفور:

لا تحمل نصوص الدستور القومي الانتقالي أي إشارة لوجود مستوى وسيط بين المركز والولايات، فقد كان هذا الترتيب خاصاً بجنوب السودان في المرحلة الانتقالية، ولا شك أن المشرع نظر إلي الوضع الاستثنائي في دارفور ورأي أن يبقي على هذا المستوى لمقابلة تنفيذ مطلوبات اتفاقية سلام الدوحة. بيد أن وجود هذا المستوى يحدث حالة من الاختلال في نسق الأجهزة، كما أن تأثيراتها على أداء الولايات يمكن ملاحظته من خلال ازدواج المناصب، حيث يوجد وزير مختص على مستوى سلطة دارفور ووزراء على مستوى الولايات الخمس.

وتري الورقة معالجة هذا الاختلال من خلال تسريع ترتيبات المصالحة وتنفيذ مقررات اتفاقية الدوحة واستيعاب كوادرها ضمن أجهزة الحكم على مستوى ولايات

دارفور،فيما يمكن الإبقاء على رئيس السلطة مساعداً لرئيس الجمهورية كما هو الحال بالنسبة للسيد موسي محمد احمد.

3. التضارب في القوانين بين الولايات والمؤسسات الاتحادية:

حدد الدستور الانتقالي حزمة من القوانين الولائية والمشتركة على حسب جداول الاختصاصات الحصرية والمشتركة، ووفقا لذلك فقد دفعت وزارة العدل قبل أكثر من سبع سنوات بحوالي (41) قانونا إطاريا للولايات.لكن لبعض التقديرات تم التوجيه بإرجاء إجازة هذه القوانين؛ وبسبب التنازع بين بعض الولايات والمؤسسات الاتحادية طفت على السطح عدد من المشكلات، أبرزهاإجازة المجلس التشريعي للقضارف عام 2005م قانون شرطة المرور، والذي نص على إلغاء لائحة المرور التي أصدرها وزير الداخلية، وقد أحدث هذا القانون جدلاً لم يهدأ حتى استقالة رئيس المجلس التشريعي بالقضارف كرم الله عباس الشيخ. كذلك يمكن الإشارة إلي قانون الزكاة الولائي الذي صدر عن المجلس التشريعي في كل من ولاية نهرالنيل والقضارف، ويبقي تصرف والي النيل الأزرق الأسبق مالك عقار مثالا كافيا لتبيان تأثيرات التباين في فهم الاختصاصات الحصرية والمشتركة في تكامل الأدوار بين الأجهزة في المركز والولايات؛ فقد عمد الوالي المذكور إلي طرد مدير إدارة الغابات الاتحادية من الولاية مدعيا أن إدارة الغابات شأن ولائي ليس للمركز أن يتدخل فيه. عليه تري الدراسة أن يتم معالجة الأمر من خلال إحكام النصوص في قانون إطاري يمنح الولايات حقوقها في الإشراف على أداء الأجهزة الاتحادية، ويحقق استغلال هذه الأجهزة وفق مقتضيات الدستور وما يحدده قانونها، دون تعارض أو تشاكس.

4. المعايير القبلية في تشكيل الحكومات وتأثيراتها على تماسك بنية الحكم:

أدى ارتكاز بعض الولاة على المعيار القبلي في تحديد من يتولي الوظيفة العامة (رغم النوايا الطيبة) لتكريس الجهوية والقبلية وقاد إلي التشرذم، وهناك أمثلة عديدة تدلل على سلبيات هذه التجربة، خاصة في ظل تدافع القبائل نحو مغانم السلطة، والتأثيرات واضحة في عدد من الولايات وهو صراع تطور إلي صراع قبلي راح ضحيته المئات من الأبرياء.

ومثال آخر ما جري في إحدى الولايات التي تعثر على واليها تشكيل حكومته لمدة زادت عن العام بسبب الخلاف بين المكونات الإثنية، وعندما تم تشكيلها طالبت إحدي

القبائل أبناءها بالخروج ورفض التكليف، نسبة لرغبتهم في أن تضم مناطقهم لولاية أخري. وهو مؤشر يحيلنا لخطورة تأسيس قواعد الحكم وتوزيع الولايات وفق معايير القبيلة والجهة والمصالح الضيقة لبعض الافراد وخطورة ذلك على المصالح الوطنية العليا تنبع من كونه مهدداً للأمن القومي.على ذلك فإن المعالجة التي نقترحها ترتكز على شقين هما:

أ. إعادة النظر في معايير إنشاء الولايات ومراجعة التقسيم الحالي.

ب. التوازن بين حق أبناء الولايات في الحكم والمعادلة القومية.

وسنناقش هذين الشقين لنبين مدي الارتباط بينهما مع التدليل على نجاعتهما في معالجة بعض المظاهر السالبة التي دللت عليها التجربة وكشفت عنها الممارسة.

إعادة النظر في معايير إنشاء الولايات:

ينص الدستور القومي الانتقالي على أن «جمهورية السودان، جمهورية لامركزية وتتكون من ولايات يحدد معايير إنشائها وعواصمها التشريع القومي(المادة 177[(1)] (.كما ينص على أن تنشأ على مستوي الولاية أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية تؤدي مهامها وفقاً لهذا الدستور ودستور الولاية المعنية (المادة 178).وأكد الدستور القومي الانتقالي في المادة (179) على سمة من سمات النظام اللامركزي الاتحادي والمتمثلة في إنشاء أجهزة دستورية بالولايات تتمتع بالاستقلالية عن المستوى القومي. هذا التأطير الدستوري لأمر تأسيس الولايات لم يمنع من قيام عدد من الولايات الجديدة على أنقاض ولايات قائمة، وفق رؤية سياسية قصُرت عن أن تستوعب معايير أخرى مثل الموارد والرقعة السكانية والتجانس الديمغرافي؛ فكانت النتيجة ولايات ضعيفة البنيات غير متماسكة من حيث التشكيل السكاني. وهو واقع يستدعي المراجعة الشاملة. فقد كان عدد الولايات في السودان قبل انفصال الجنوب خمسا وعشرين ولاية، عشر منها في جنوب السودان والبقية في الشمال. والنظرة الموضوعية تدل على ضرورة أن تبقي الولايات على حالها مع تقلص الموارد والمساحة والسكان، لا أن تزيد.

والمتتبع للممارسة العملية للولايات فيما يتصل بحقها في تشكيل أجهزة الحكم يلاحظ التباين في عدد الوزراء والمعتمدين، وقد أدي هذا الوضع لوجود تباين واضح في الولايات من حيث تحديد الحقائب الوزارية. ولعل السبب الأبرز لهذا التباين هو عدم

١)(الدستور القومي الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

النص على عدد محدد من الوزارات ما جعل الولاة يعملون على تشكيل الحكومة على أساس المحاصصة القبلية والترضيات السياسية؛ وهو ما أدي لترهل أجهزة الحكم.

لقد أدى تكريس القبلية لضعف عام في أداء الأجهزة الولائية وانعكس أثره على عمل الولايات وتفشت بسببه المحسوبية وتهم الفساد واستغلال النفوذ.

التوازن في تشكيل أجهزة الحكم في الولايات:

أهمية هذا الأمر تنبع من كون الارتباط الوثيق بين معايير الكفاءة الشخصية وعدم تقاطع المصالح وتضاربها يسهم في تحصين أجهزة الدولة ضد أخطار التنازع على أساس القبيلة والجهة. ومن الضروري وجود توازن في التمثيل يقوم على أساس الكفاءة ويحقق الرضي المجتمعي ويطمئن الأقليات على مصالحها.

كما أن تبني معايير عامة لاختيار شاغلي المناصب الدستورية لا تتصل بالخلفيات العرقية من شأنه تعزيز الإحساس القومي، وإبعاد القبيلة من التحكم في تسيير أمر الدولة؛ وهو عامل حاسم في المساعي المبذولة من قبل الحكومة لمحاربة استغلال القبلية في التنافس السياسي.

الخاتمة

استناداً إلي البحث المفصل في القضايا المتصلة بتقويم تجربة تطبيق الحكم الفدرالي في السودان يبقي التأكيد على أن النظام الفدرالي هو الأنسب لإدارة بلد بحجم السودان، بتعدد أعراقه واتساع رقعته الجغرافية، ولعل ما عكسته التجربة من إيجابيات يبين تأثيرها في شق التنمية والتي وإن لم تصل إلي مستوى الطموح إلا أنها بلا ريب قفزت بالولايات إلي الإمام؛ لكن يظل من المهم التذكير بضرورة معالجة المشكلات التي أظهرتها الممارسة الفعلية للحكم؛ إن كان ذلك على صعيد الإصلاحات الدستورية أو التطوير القانوني. كما أن التدريب المستمر للكوادر التي تتولي تطبيق الحكم الفدرالي على المستويات الثلاثة يمثل عاملا حاسماً في تعزيز التجربة وتحقيق الغايات المرجوة. ولعلنا ونحن نختم هذه الدراسة نلفت النظر إلي بعض السلبيات والإيجابيات التي صاحبت مسيرة تطبيق النظام الفدرالي مصحوبة ببعض التوصيات التي نرجو أن تكون معينا لصناع القرار ومتخذيه لتجويد التجربة بما ينفع السودان وأهله، فقد برزت بعض الملاحظات والتوصيات التي تتطلب المعالجة السريعة تعزيزاً للتجربة الفدرالية في البلاد. كما أن القبائل يجب أن توجه لتصير معاول بناء وسلام وتنمية وليست معاول

هدم وتخريب خاصة وأن السودان يتميز بتعدد الثقافات والقبائل والمكونات الاثنية القوية والمتماسكة.

الإيجابيات:

وتتمثل فيما يلي:

أ. تأسيس هيكل للحكم.

ب. ترسيخ قسمة الموارد وفق قوانين محددة.

ج. إنشاء اليات لمراقبة الحكم في الولايات (ديوان الحكم الاتحادي).

د. حدوث حراك تنموي في الولايات.

ه. اسست للانفتاح السياسي من خلال اقرار دستور 1998م.

و. التلاحم بين المستوى الشعبي والرسمي في الدفاع عن الوطن.

ز. التواصل والتكافل بين الولايات في أوقات الأزمات والكوارث.

ح. قوة وتماسك النظام الاجتماعي.

السلبيات:

وقد تمثلت فيما يلي:

أ. ترهل أجهزة الحكم (الولايات - المحليات - الوزارات...).

ب. ضعف العلاقة المؤسسية بين الرئيس والولاة.

ت. استئثار المركز بالكوادر المدربة والمؤهلة.

ث. تدني فعالية الحكم المحلي بسبب حرمانه من الموارد اللازمة لمقابلة دوره بحسبانه واحدا من مستويات الحكم.

ج. ضعف العلاقة بين المركز والولايات.

ح. تفشي القبلية والجهوية.

خ. بروز مشاكل الحدود الإدارية بين الولايات وبين المحليات في الولايةالواحدة.

د. تدني كفاءة أجهزة الخدمة المدنية بالولايات.

التوصيات:

أولا: مستويات الحكم :

1. إعادة النظر في الهياكل العامة للحكم الفدرالي وتقسيم البلاد إلى خمسة اقاليم يرأس كل واحد منها ممثل لرئيس الجمهورية، وتحويل الولايات الي محافظات وتحويل المحليات الحالية الي وحدات إدارية،بهدف تقليل تكلفة الحكم وتوظيف الموارد للخدمات والتنمية.

2. استحداث منصب رئيس الوزراء تأسيا بالتجربة الهندية التي تجعل منه رئيس السلطة التفيذية، بحكم أنه يمثل الحزب صاحب الأغلبية، ويختاره رئيس الجمهورية بالاتفاق مع حزب الأغلبية في البرلمان.

3. تحديد عاصمة بديلة أو رقعة جغرافية معينة داخل ولاية الخرطوم لتكون مقرا للحكومة الفدرالية منعا للازدواج الناجم عن تقاطع السلطات الاتحادية مع سلطات حكومة ولاية الخرطوم.

3. إزالة التعارض القانوني بين السلطات الاتحادية والولايات، بما يحفظ التوازن بين استقلالية القرار الولائي وحدود الاختصاص المنعقد للأجهزة الاتحادية.

4. إدخال تعديلات دستورية تتيح لرئيس الجمهورية تعيين الولاة وعزلهم كونه يملك تفويضا من الشعب ويمارس سلطاته وفق القانون الذي يراعي مصالح جميع الولايات.

5. تفعيل دور المجلس الأعلى للحكم الامركزي في الجوانب ذات الصلة بمعالجة أوجه التنازع الإداري بين مستويات الحكم المختلفة، وتشجيع إحالة النزاعات الدستورية الناجمة عن اختلاف تفسير مواد الدستور إلى المحكمة الدستورية للبت فيها.

6. إفراد مواد في الدستور تحدد صلاحيات واختصاصات وحقوق مستوى الحكم المحلي والنصّ على ضرورة تمكينه من القيام بدوره في تعزيز المشاركة الشعبية في الحكم.

7. معالجة أمر الوحدات الاتحادية وعلاقتها بالاقاليم بصورة لا تقبل الاجتهاد في تفسير النصوص وذلك عبر إحكام القوانين الإطارية التي تبتدرها وزارة العدل ،وإخضاعها للمراجعة والمضاهاة مع القوانين الاتحادية والنصوص الدستورية.

8. تحديد عدد الولايات والمحليات في الدستور وإحكام ضوابط إنشائها.

9. تخفيض تكلفة الحكم خاصة المستويات التشريعية بالمحليات واقتراح آلية مصغرة من الأعيان والقيادات الشعبية تعمل بنظام التطوع، بدلا عن مجالس المحليات.

10. تحديد عدد متساوٍ من الوزراء والمستشارين ويراعى في اختيارهم الكفاءة واتساع التمثيل.

ثانياً:الفدرالية المالية:

1. مراجعة القسمة الرأسية للموارد بين المركز والاقاليم والولايات وفق المسؤوليات المحددة لكل مستوى.

2. إعتماد نمط ميزانية الأداء والبرامج performance program budget كأداة مالية تخطيطية بدلا عن موازنة البنود، مع ضرورة تحديد آلية للإشراف على تنفيذ الموازنات السنوية وتحليلها وتحديد مؤشراتها، وتفعيل إجراءات الضبط المالي والإداري.

3. توخي العدالة في توزيع الموارد المركزة على الولايات حسب مؤشرات ومعايير قسمة الموارد، والعمل على معالجة الاختلالات الناجمة عن ضعف آليات التحصيل في بعض الولايات.

4. تشجيع التكامل الاقتصادي بين الأقاليم والولايات، وتنظيم التجارة الداخلية وفتح الأفاق لاستثمار الموارد وتنشيط برتوكولات التعاون مع دول الجوار وتفعيل التجارة البينية وتجارة الحدود.

5. ضبط عمل الصناديق الخاصة مثل صندوق إعمار الشرق وإدخالها ضمن آليات تحقيق التنمية المتوازنة والتمييز الايجابي للولايات ذات الظروف الخاصة.

6. تشجيع الولايات لزيادة مواردها الذاتية من خلال إعطاء الحوافز للولايات الأكثر تحصيلا وذلك بهدف دفعها للتنافس على زيادة الإيرادات لتحقيق التوازن بين مواردها والتحويلات الاتحادية.

7. مشاركة المركز للولايات في التخطيط لمشروعات البني التحية مثل الطرق الزراعية وإلامداد الكهربائي، بغرض خلق بيئة إنتاجية مشجعة تحفز المستثمرين الوطنين والأجانب.

ثالثاً:تحديات الفدرالية في السودان:

1.العمل على تحجيم النزعات القبلية والعودة بالتدريج للنظام السابق في تولي المواقع التنفيذية على أساس الكفاءة والتنوع دون التأثر بالعوامل الجهوية والقبلية، ويكون ذلك بالتدرج حيث يتم تحديد نسبة:

أ. لأبناء الولاية المقيمين بها،
ب. وأخري للمقيمين خارجها ،
ج. وثالثة من الكفاءات المهنية يتم تعيينهم في ولايات أخري.

2. إزالة التعارض بين القوانين التي تحكم عمل فروع المؤسسات الاتحادية بالولايات وفق مواد قانونية محكمة تؤكد تكامل الأدوار بين المستويات المختلفة وتمنح كل مستوى السلطات اللازمة دون تعارض.
3. توحيد مستويات الحكم وفق ما حدده الدستور وإلغاء مستوى سلطة دارفور حتى يتسق الأمر ويزول الاختلال الناجم عن توزيع السلطات والصلاحيات بين الولايات والجسم الغريب الذي نشأ بمقتضي اتفاقية سلام دارفور.

رابعا: تجاوز المعايير القبلية في تشكيل أجهزة الحكم:

هذه التحديات لا يمكن تجاوز تبعاتها دون التوافق على صيغة تحدث التوازن وتحقق معاني الوحدة الوطنية.ولذلك فإن النقاط التالية تمثل مقترحات يمكن أن تسهم في معالجة القضية:

1. دراسة المقترح الخاص بإعتماد نظام الأقاليم حسب الاتجاهات الجغرافية الأربع إضافة للوسط، والذي سيمكن من تلافي النزاعات ويقلل الصرف على هياكل الولايات التي لا تفتأ تزيد بسبب الضغوط السياسية والمطامح الشخصية للمدافعين عن إنشاء مزيد من الولايات.

2. تحديد عدد الولايات و المحليات في الدستور وإحكام ضوابط إنشائها.

3.تحديدعدد الوزارات وتسميتها في الدستور أو إصدار مرسوم جمهوري، منعا للاختلاف والتباين بين الولايات والحفاظ على النسق المؤسسي والتنظيمي للدولة.

4.الاستفادة من التجربة الأولي للحكم في التوزيع القومي والعادل للكوادر تقليلا لحدة الاستقطاب القبلي والجهوي والبعد عن التأثيرات السالبة التي تضر بمسيرة الحكم والتنمية.

4. تحديد نسبة لأبناء الولايات تدخل ضمن توزيع الكفاءات على الولايات الاخري،فيما يتم تحديد شاغلي المناصب الدستورية في الولايات من قوائم يراعي فيها معايير النزاهة والاستقامة وطهارة اليد دون إهمال التوازن الجغرافي أو غيره من المعايير حسب ظروف كل ولاية.
5. تحجيم النزعات القبلية والعودة للنظام السابق في تولي المواقع التنفيذية على أساس الكفاءة والتنوع دون التأثر بالعوامل الجهوية والقبلية،ويكون ذلك بالتدرج حيث يتم تحديد نسبة:

أ. 35% لأبناء الولاية المقيمين بها،

ب. 25% لأبناء الولاية المقيمين خارجها ،

ج. 40% من الكفاءات المهنية من أبناء الولاية المعينة يتم تعيينهم في ولايات أخري.

6. هذه النسبة المرتفعة للتعيين وفق المعايير القومية تعزز الروح القومية وتسرع من خطوات العودة الي قيم العدالة واستئجار القوي الامين وتمكن من تشكيل وعي قومي يتجاوز الجهوية وعصبية العرق والقبيلة.

المراجع :

مراجع عربية

(1) الهماوندي، محمد، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والإدارية والسياسية،ط1999،1.

(2) د.بركات موسي الحواتي، النظام الاتحادي بين التماسك القومي والتفكيك الإقليمي الأطر النظرية وواقع الممارسة 1993-2009م.

(3) د.بهاء الدين مكاوي،البناء السياسي وتحديات الحكم في السودان،مجلة دراسات المستقبل،العدد2،ديسمبر2012م.

(4) د.حافظ غانم،الفدرالية المالية ، أثر تخصيص قسمة الثروة والموارد المالية على نجاح الحكم الفدرالي، مجلة السودان للإدارة والتنمية،العدد2011،24م.

(5) جمعه محمد أحمد الكنجارى: الحكم المحلى ، المفهوم والخصائص ، مذكره تدريبية ، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية ، الخرطوم.

(6)رونالد واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة غالي برهومه وآخرون، منتدى الاتحادات الفدرالية،اتوا ،كندا 2006م،ص59.

(7) د.مكي مدني الشبلي، ورقة نقاش تقييم نظام التحويلات المالية الحكومية الحالية في السودان، برنامج الامم المتحدة الانمائي 23 اكتوبر 2013م.

(8) د.فلاح اسماعيل ،بعض خصائص الرئاسة والحكومة في الدولة الفدرالية، موقع http://almadapaper.net.

(9) د.بدرية سليمان، رؤى دستورية، ورقة منشورة على الإنترنت.

(10) د.فاروق رضاعة، الفدرالية بين الحقوق والعصبيات،: http://www.elaph.com/Web/opinion

(11) د.فلاح اسماعيل حاجم، مبدأ التدخل الفيدرالي، http://al-nnas.com/ARTICLE/FHajm/30fdr.htm

(12) مداخلة الاستاذ محمد أحمد الفضل في حلقة نقاش نظمها المركز لاستعراض هذه الورقة.

(13) مداخلة بروفيسر أحمد مجذوب خلال مناقشة الورقة بالمركز الدولي لاستشراف المستقبل

(14) بروفيسور محمد عمر بشير ،, Southern Sudan from conflict to peace
دار جامعة الخرطوم للنشر.
(15) شيخ الدين يوسف من الله : الحكم المحلى خلال قرن ، عرض تحليلى لتجربة السودان 1899م 1988م شركة مطابع العملة المحدودة ، الطبعة الخامسة نوفمبر 2003.

مراجع أجنبية:

(17) DAVIS,S.THE federal principal: journey through time in Quest of a meaning ,university of California press.p.216.

(18) Anderson, George: federalism an introduction. Forum of Ottawa,Canada,p.73..

(19) Henry Madic: Decentralization, Democracy & Development. Asian Publishing House, London 1975.

تقارير ووثائق رسمية

(20) تقرير وتوصيات لجنة تطوير الإيرادات الذاتية للحكم المحلى والإقليمى المشكلة بموجب قرار مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى رقم (93) 1989م، أبريل 1990م
(21) تقارير الصندوق القومي لدعم الولايات ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية للأعوام -2005 2007م.
(22) البنك الدولي،استقصاءرصدالإنفاقالعامفيالسودان دراسة حالة لقطاع الصحة،2011.
(23) الدستور القومي الانتقالي لسنة 2005م.
(24) قانون الحكم المحلى 2003.



وسائل التواصل الاجتماعي بين حرية التعبير والحفاظ على الأمن القومي

د. أميمة التجاني عبد الرحمن

مقدمة:

أنتجت التطورات التكنولوجية التي عمت العالم في نهايات القرن الماضي ومع ظهور القنوات الفضائية وسائل جديدة في مجال الاتصال الإعلامي والاجتماعي، ومن أهم هذه الوسائل ما يعرف بمواقع الشبكات الاجتماعية والتي تستقبل وتعرض وترسل مضامينها عبر الوسائط المتعددة .

ومع تزايد تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي وتطورها، بدأت تتغير صناعة المضامين الإعلامية، سواء من حيث طبيعة المساهمين فيها أو مواضيعها وأشكالها والوسائل التي يتم الاعتماد عليها في توصيل هذه المضامين. وفي هذا السياق الجديد أخذ الجمهور- وخاصة الشباب - يلعب دورا محوريا في العمل الإعلامي، إذ لم يعد متلقيا بل منتجا ومشاركا، وذلك من خلال استخدام ما يسمى بوسائل التواصل الاجتماعي، لتضاف هذه الوسائل للوسائل التقليدية الإعلامية الاتصالية الأخرى التي يمارس عبرها حرية الرأي والتعبير.

ومن خلال مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر وغيرها تم التأثير بشكل قوي على تهييج الشارع العربي مما نتج عنه ما يدعى بـ (الربيع العربي) الذي غيَّر الوجوه السياسية الحاكمة في بعض الدول العربية بسرعة لم تستطع كل الوسائل والأساليب الأخرى تحقيقها.

وقد أتاحت هذه الوسائل زيادة في سهولة إيصال الأفكار والآراء للآخرين، وساهمت في إحداث طفرة فكرية وتشكُّل تيارات فكرية متنامية ومتناقضة ومنافية للأفكار العامة التي كانت تسود الأفراد، وأصبحت بذلك تسود العالم - من خلال آثارها القوية على عقول الأفراد وتغيير الرأي، وتهييج الناس بما يدعى بالحركة العفوية في علم النفس.

ومما زاد من قوة تأثير هذه الوسائل وخطرها، أنها متاحة لجميع الأفراد الصغير والكبير العاقل والجاهل المعلوم والمجهول، ويكشف ذلك حجم الخطر الذي تهدد به، إن لم يتم التعامل معها وفق خطط وإستراتيجيات واضحة وقوية.

وبناءً على خطورة تلك المواقع أصبحت الدول تعقد مؤتمرات في هذا الشأن، للوقوف على هذه الظاهرة وتأثيراتها من الناحية السياسية و القانونية وآثارها على أمن واستقرار المجتمعات.

تعريفات

وسائل التواصل الاجتماعي: عبارة عن وسائط متعددة تسمى الويب، تسمح بالاتصال والتواصل التفاعلي، وبالتنوع والتعدد الإعلامي والثقافي والسياسي، ولها عدة تسميات: الإعلام الجديد، وإعلام المستخدم، ومواقع التواصل الاجتماعي، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومسميات أخرى كثيرة.

حرية الرأي والتعبير : قدرة الفرد على التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية تامة، وبالوسيلة التي يريدها، دون رقابة أو قيود حكومية، فيما لا يتنافي وكريم الأخلاق والقيم.

الأمن القومي: هو أساس وجود الدولة وهدف من أهداف سياساتها العليا، التي تتمثل في الدفاع عن كيانها المحيط الخارجي والداخلي، لتأمين أيديولوجيتها، وتعزيز استقلالها السياسي والانسجام الاجتماعي، وضمان الوحدة الوطنية والقومية للدولة ضد الأخطار.

الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي:

أشارت دراسة مستقبلية نشرها موقع «تحليلات إستراتيجية» بأن اللجوء الى استخدام وسائل التواصل الاجتماعية الافتراضية - والتي تعد من أهم استخدامات الوسائط المتعددة عند الشباب وأكثرها تأثيرا عليهم - سيتوسع أكثر على المدى القريب، إذ أن 75% ممن يرتادون المواقع الإلكترونية بشكل عام سيتبنون على الأقل شبكة إجتماعية واحدة على الأقل في الثلاث سنوات القادمة. فيما توقعت دراسات حديثة أن يتزايد عدد مستخدمي هذه الوسائل ليتجاوز المليار مشارك بحلول العام 2012. وأصبح الشباب في السودان والوطن العربي مولعا بوسائل التواصل الاجتماعي؛ فمتوسط ما يقضيه الشباب الجزائري في الوسائط هو 3 ساعات يوميا والشباب الإماراتي 4 ساعات وتقلصت بالتالي مساحة وسائل الإعلام الأحادية (إذاعة، تلفزيون)، فجاذبية وسائل التواصل الاجتماعي تكمن في الوسائط المتعددة، وفيما تتيحه من تفاعل وتنوع وفي مدي السماح للمستعمل في الالتفاف على القيود الاجتماعية التي تعيقه في بناء شخصيته والتعبير

عن ذاته، فتبني الوسائط المتعددة ظاهرة عالمية لا تقتصر على الشباب في السودان أو في الوطن العربي فحسب، فتكنولوجيا وسائل التواصل الاجتماعي (الوسائط المتعددة) تتيح توظيف الصورة والصوت والفيديو والنص المكتوب في عملية التبادل. لقد أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة والمتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي ثورة في البنية الإدراكية للأجيال الحديثة.

مضامين ومحتويات وسائل التواصل الاجتماعي:

يعتبر مفهوم المضامين التي ينتجها الجمهور من المفاهيم المرتبطة بصحافة الإعلام الجديد، باعتباره يعكس تحولا جذريا في المفاهيم الصحفية التقليدية وطبيعة العلاقة بين المشاركين والمستهدفين من العمل الصحفي.

وتوجد مضامين وسائل التواصل الاجتماعي على المواقع الإعلامية في عدة أشكال منها: مقاطع الفيديو وقصاصات الصور والقصص والتنبيهات الإخبارية والملفات والصور والأفلام والمدونات والبرودكاست والمواقع العامة التي تقوم على مشاركات جماعية (WIKIS)، والمصادر ذات المساهمات المفتوحة (ويكيبيديا واليوتيوب)، وحجرات الدردشة والنقاش وجماعات الأخبار والاستطلاعات والمسوح، ومنها المواقع التي استحدثتها بعض المؤسسات الإعلامية لحفز الجمهور على المساهمة في إنتاج مثل هذه المضامين وتزويدها بالقصص والفيديو والصور.

وتكاد تنعدم المعايير المهنية في المحتويات الإعلامية لوسائل التواصل الاجتماعي التي ينقلها ويتفاعل معها الشباب مما قد ينتج عنها تضليل إعلامي، قد يتم استغلاله سياسيا أو دعائيا لبث الفرقة والشقاق، والذي يزيد الأمور تعقيدا هو أن شبكة الإنترنت قد أصبحت المصدر الأول للمعلومات والأخبار لكثير من فئات المجتمع وخاصة الشباب على حساب وسائل الإعلام التقليدية، علما بأن هذه الأخبار تفتقد المعايير الثلاثة المقدسة في الممارسة الإعلامية، وهي: الموضوعية والدقة والتوازن.

وتمثل وسائل التواصل الاجتماعي الأطروحات الجديدة من الممارسات الإعلامية، والتي تدشن لعالم جديد أكثر انفتاحا وشفافية وإتاحة للفرص، أمام مصادر إعلامية جديدة يمكن أن تساهم في تغيير المنظومة الإعلامية في السودان وفي العالم العربي في المستقبل القريب في ظل اهتمام الدولة بالبني التحتية للاتصالات وتنمية قدرات المواطنين في مجال تطوير معارفهم في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، ووضع

الخطط لتطوير المضامين في إطار التنمية الشاملة عن طريق مفاهيم ما يسمى بمجتمع المعرفة.

بعض المخاطر والآثار السلبية لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي:

أولاً: تفشي ظاهرة الشائعات الضارة والسب والقذف والدعوة لتبني القيم والسلوكيات الدخيلة:

1. أصبحت الشبكة العنكبوتية المختبر الذي تطلق منه كل أشكال الشائعات وبالونات الاختبار الداخلية والخارجية وفي بعض الحالات وصلت حد الهلاك، كما حدث في كمبوديا، حين تداول المئات من الناس على جسر دايمون للاحتفال بـ "عيد الماء" إشاعة على "البلاك بيري" أن الجسر بدأ في الإهتزاز وأنه سيسقط، وهو ما تسبب في التدافع الذي أودى بحياة 300 نفس.
2. والمثال الثاني هو الطريقة التي تم بها استعمال الشبكة العنكبوتية في الأزمة الغوغائية التي نتجت عن الاعتداء على الفريق الجزائري في القاهرة، حين تم توظيف المنتديات من أجل التحريض وصب الزيت على النار من قبل مصادر غير معلومة المنشأ، أندست وسط الشباب العربي لهدف وحيد هو تغذية نار الفتنة بالمزايدات لإبقائها ملتهبة، ودفع الأشقاء العرب الى التقاذف بأشد أنواع السب والشتم.
3. هذا بالإضافة الى المخاطر النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تفرزها تلك الوسائل في الشباب، خاصة ما يتعلق بالمخدرات والتطرف وعمليات التضليل الإعلامي والجنس، وأكثر من ذلك وهو ما يبرز عند الشباب من نزعة تحررية تجاه تبني القيم والسلوكيات الدخيلة. وقد بدأ ذلك قبل بروز الوسائط المتعددة من خلال محتويات القنوات التلفزيونية الفضائية.
4. استخدام الأسماء المستعارة وإخفاء الهوية والتعدي على حريات الآخرين وحقوقهم دفعت بعض الدول للاتّجاه نحو تجريم تلك الأفعال في وسائل التواصل الاجتماعي درءا لآثارها السلبية.

ثانيا: غياب الرقابة الاجتماعية، وتغيّر مفاهيم الهوية والمواطنة، وضعف دور الحكومة في توجيه المواطن، وقوة تأثيرات العولمة على الثقافة المحلية، واللغة غير المتوازنة المبنية على الصورة في العالم الافتراضي، والاهتمام بالأخبار العالمية كأولوية على حساب الأخبار المحلية، والانتماء الفكري والنفسي إلى جماعات مرجعية غير محددة جغرافيا:

1. في العالم الافتراضي لا وجود مادي للرقابة الاجتماعية كما هو في العالم الحقيقي، تلك

الرقابة التي تثقل بكاهلها على الفرد وتمنعه من التعبير عن شخصيته الحقيقية، وتمثل الرقابة الاجتماعية حافظا للمجتمع من الجهر بالسوء وإشاعة الفاحشة. إن العالم الافتراضي هو المتنفس الذي يسمح للمتصفح بتحقيق ذاته، من خلال الجهر بالأفكار والسلوكيات التي تمنعه الضوابط الاجتماعية من الجهر بها في العالم الحقيقي. إنه عالم يسمح للمتصفح بنزع القناع الاجتماعي ليكشف عن وجهه الحقيقي بمحاسنه و مساوئه.

2. إن الوسائط المتعددة تمكن من تجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية والنفسية، فهي بذلك بصدد إعطاء معانٍ جديدة لمفاهيم الهوية والانتماء والمواطنة تختلف تماما عن تلك المفاهيم التي صيغت في القرنين الثامن والتاسع عشر، تحت تأثير خلفيات إيديولوجية وسياسية أو دينية تحدد الأنا كتضاد للآخر.

3. الآن نحن نعيش إرهاصات لما يمكن الاصطلاح على تسميته بفضاء عام عالمي، قد يعطي الأسس الأولى لما يمكن أن يشكل رأيا عاما عالميا، لا تلعب الحكومات فيه أدوارا أولى ، فالدكتور حميدو يرى في التحولات إرتقاءً حقيقيا نحو الإنسانية، كمثل أعلى وكمعيار أساسي لصياغة مفاهيم الهوية والإنتماء والمواطنة. إن الوسائط المتعددة وبما تسمح به من اختراق للحدود الجغرافية والثقافية ما هي في الحقيقة إلا مظهر من مظاهر العولمة، وأداة لها في ذات الوقت. وينعكس ذلك في التأثير على السيادة الوطنية للدول، بتأثير العولمة على إضعاف التراث والثقافة المرتبطة بالقيم والمكان، في مقابل الاتجاه نحو الثقافة العالمية الإنسانية الموحدة كما تخطط لذلك الإمبريالية العالمية الجديدة من خلال تلك العوالم الافتراضية. مما دفع الخبراء والعلماء للدعوة للأمن القومي، والعلمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والسياسي، إذ تمثل وسائل التواصل الاجتماعي مهدد أساسي لكل تلك المجالات.

4. هناك دراسات عن تأثير التكنولوجيا المستخدمة (هاتف ، حاسب ، تلفزيون، ....) بأنها تشكل عاملا من عوامل بناء الهوية الجماعية الافتراضية، وكذلك تأثيرات اللغة المستخدمة والتي تعبر عن الرغبة في خلق لغة تواصل بصرية تكرس عزوفهم عن الكتابة المطبوعة ونزعتهم الى الكتابة التصويرية التي تكرس ما غرسه فيهم التلفزيون، أنها لغة غير مبنية على التوازن القائم في الكتابة المطبوعة بين الدال والمدلول أو بين المفهوم وصورته الصوتية، بل هي لغة تسعى الى تغليب الصورة الصوتية وكأنها بنية فكرية تغلب الصور المحسوسة على الألفاظ المجردة.

5. لقد كشفت الدراسات أن الجزء الأعظم من الشباب المدمن على الوسائط التفاعلية لا يحدد الفضاء المحلي والوطني كأولوية في مطالعتهم للأخبار إلا في حالات نادرة، بل كشفت الرغبة في تجنب متابعة الأحداث على قنوات الإعلام التقليدي. وأكثر ما يبرر به هذا النفور بالنسبة للصحافة المكتوبة هو (النبذ) شبه الطبيعي الذي يلقاه هذا الشكل الإعلامي، بالنظر الى صعوبة فهم المواضيع والملل السريع والمعبر عند مطالعة المقالات المطولة.
6. هذا الجيل من الشباب وفق تلك الدراسة يتجاوزون فكرة الانتماء القائمة على المتغير العرقي والثقافي والتراث المرتبط بالمكان إلى مفهوم الانتماء الشامل للجنس البشري، ويفسر ذلك تأثير العالم الافتراضي على التصور الذي يخلقه هواة العالم الافتراضي عن المجموعات البشرية، باعتبار أن ذلك العالم غير محدد بحدود جغرافية. إن الأنتماء في العالم الافتراضي هو انتماء فكري ونفسي إلى جماعات مرجعية في شكل كيانات غير محددة جغرافيا.
7. هناك أثر إجتماعي لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي عبر الحاسب والهواتف الذكية وهو انشغال الجميع بهواتفهم أثناء المناسبات واللقاءات والاجتماعات الأسرية.
8. المضمون في وسائل التواصل الاجتماعي يدعو أحيانا في بعض صوره إلى التحريض على العنف والطائفية، واستخدام مصطلح حرية التعبير من أجل تمرير مواضيع تجرح مشاعر وكرامة الإنسان، أو تحرض على استخدام العنف وشق الصف الوطني أو الإخلال بقيم المجتمع.

إن وسائل التواصل الاجتماعي (الوسائط المتعددة) بصيغتها الحالية وما أحدثته في المجتمعات الإنسانية اليوم ما هي إلا بداية لما سنعرفه مستقبلا من استخدامات تكنولوجية، ستؤسس لقيم اجتماعية وثقافية جديدة، من شأنها أن تضع الكثير من البنى الفكرية السائدة حاليا على المحك، خاصة عند بروز ما يسمى بالجيل الثالث من الإنترنت (ويب 3- web.3). وسوف تكون التأثيرات والتغيرات الثقافية والاجتماعية أعمق بكثير مما سبق من تأثيرات، فسوف يحدث تغيير في البنى الفكرية القائمة على النصوص المطبوعة الى البنية الفكرية الصورية، التي سوف تؤثر على طريقة إدراكنا للعالم الذي نعيشه.

بعض الإيجابيات لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي

أولاً: وسيلة اتصال تتيح الإطلاع على كافة وسائل الإعلام في العالم، وإبداء الرأي،

ووضع المعلومات، ذات قوة وفاعلية في تأثيرها السياسي والثقافي، وانفتاحها على نجوم ورموز وشخصيات وأحداث وقضايا جديدة، وإعادة بثها للقنوات الفضائية، وإتاحة فرصة تشكيل المواطن لشبكة برامجه التلفزيونية أو ما يسمى بالتلفزيون عند الطلب، وتجاوز البعد النخبوي والتمثيلي إلى البعد التداولي التشاركي للمواطنين في الحياة العامة، وتغير علاقة الدولة بالمجتمع، وبروز جيل من الشباب يملك أجندة تحدد حسب الاهتمامات أدت الى بروز نشطاء وقادة رأي جدد ورموز جديدة أخذوا مواقعهم في الحياة السياسية، ومخاطبة الرأي العالمي لبناء صورة سياسية طيبة عن الدولة المعينة وتحسينها والذي يسمى بالدبلوماسية الإلكترونية.

1. من أهم وسائل هذه الثورة، الشبكة العنكبوتية، أنها تتيح للمجتمع الدولي بأسره في كل أنحاء العالم الإطلاع على كافة وسائل الإعلام فهو الى جانب نشر الأخبار والمعلومات - يتيح للفرد أن ينشئ موقعا" خاصا" به ، وإبداء رأيه ، ووضع معلوماته ، والإطلاع على المعلومات التي يريدها دون قيد أو شرط . وتساعد طبيعة الإعلام الإلكتروني الفرد على التمتع بحرية كبيرة تفوق حريته في التعبير بواسطة الإعلام المقروء أو المسموع أو المرئي ، هذا لعدم وجود تنظيم يحد من أنشاء المواقع الإلكترونية "website".

2. الإعلام الجديد هو فضاء تواصلي بديل مواز وفريد تتشكل فيه أنماط جديدة من التفاعل والتعبير، والمضامين تحولت في ظروف مواتيه الى قوة سياسية ثقافية فاعلة في المجتمع وقادرة على تغييره.

3. يتمتع المجال العام بتوسع رأسي وأفقي، رأسي بظهور الفضاء العام الافتراضي الذي تجلت من خلاله شخصيات وأحداث وقضايا من الحياة اليومية والاجتماعية والحياة السياسية والثقافية كانت محجوبة من الفضاء العام التقليدي وتوسعا أفقيا بإنفتاحه على القنوات الفضائية.

4. يتسم هذا السياق بأزمة الأيدولوجيات الكبرى لصالح تنامي القضايا ذات العلاقة بالحياة الاجتماعية، فأن الإنترنت توسع المجال العام لأنها تتيح فضاءات جديدة للنخب البديلة وتساهم في تجاوز البعد النخبوي والتمثيلي لصالح البعد التداولي للمجال العام، كما يعزز الإعلام الجديد مشاركة المواطنين في الحياة السياسية عبر أدوات جديدة، وهي بالتالي تؤسس للديمقراطية التداولية

5. حدثت تحولات متتالية وحاسمة في بعض المجتمعات العربية في الفضاء العام

الافتراضي، حيث تحول من فضاء عام موازٍ ومضاد للفضاء العام التقليدي وبديل عنه الى أحد الفضاءات المتعددة لمجال عام وطني جديد يتشكل في سياق تغير علاقة الدولة بالمجتمع.

6. أن الجيل الحالي من الشباب يتجنب التعامل مع الإعلام التلفزيوني الحكومي بسبب اهتمامه الزائد بالدعاية والترويج للنخب السياسية وقيادات الحكومة وطرحها لأرائهم ورؤاهم في الشأن الداخلي دون الإهتمام بآراء ورؤى المواطنين مع ندرة طرح المواضيع الجادة التي تخدم المواطن وتهم الشباب. ومن الواضح أن هذا الجيل لا يتقبل الأجندة التي تبنى عليها وسائل الإعلام التقليدي أولويات أخبارها. إنه جيل يملك أجندته الخاصة والتي تتحدد على ضوء الاهتمامات التي تبرز على المنتديات ومواقع التعارف المختلفة. أما صحافته اليومية فهي تلك المواقع التي تنشر فيها المواضيع الحرة ومنها التي تسمى صحافة المواطن التي تعتمد على المساهمات الصحفية التي يقدمها المواطنون.

7. إن العالم الافتراضي الذي تتبناه فئة الشباب يؤدي وظيفة اجتماعية تواصلية وله القدرة على جعل الناس يتفاعلون فيما بينهم بعيدا عن مختلف الأحكام المسبقة التي تسود العالم الحقيقي.

8. ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت في تقديم قادة رأي ونشطاء بارزين في المجتمعات العربية ومن الأمثلة الدالة على ذلك تولي ناشط سياسي إلكتروني حقيبة الشباب والرياضة في الحكومة التونسية المؤقتة، وناشط إلكتروني مصري رشحته مجلة التايم الأمريكية ضمن قائمة الشخصيات الأكثر تأثيراً في العالم.

9. من طرف آخر أثار بعض الباحثين الأهمية البالغة للدور الدبلوماسي لشبكة الإنترنت والذي يسمى بالدبلوماسية الإلكترونية والتي تنحصر في تحسين الصورة القومية المعينة من الناحية السياسية بخاصة عندما تكون تلك الدول محل قلاقل واضطرابات، فالوظيفة الدبلوماسية ترتبط أساسا بمخاطبة الرأي العام الخارجي لبناء صورة سياسية طيبة عن الدولة المعينة وتتبنى الولايات المتحدة الأمريكية برامج إلكترونية متعددة، في إطار جهود الدبلوماسية الرقمية التي تستهدف تحسين صورتها الذهنية عالميا، وبخاصة بعد التشويه الذي أصابها بعد غزو العراق وأفغانستان في السنوات الأولى من القرن الحالي.

10. إن أشكال الظهور للشباب في المجال الإعلامي العام كانت مرتبطة بالبرامج الترفيهية

وبتلفزيون الواقع بشكل خاص. فالشاب لا يبدو في هذا المجال مواطنا حائزا على حق المشاركة في النقاش العام. وفي المقابل فإن العالم الإلكتروني والمنصات التكنولوجية (منصات التدوين والشبكات الاجتماعية) أتاحت إمكانات واسعة للتعبير والفعل لفئات الشباب المتعلمة، والتي اكتسبت بواسطة هذه المنصات القدرة على ابتكار أنماط جديدة من التعبير (التدوين مثلا) عن هوياتها الفردية والجماعية، من خلال ممارسة النقد الاجتماعي وإنتاج المضامين والفعل الجماعي وممارسة أدوار جديدة (المناهضة / المناصرة) عبر جماعات افتراضية . بل إن هذه القوة الثقافية أفرزت قدرة فريدة في تخريب منظومات المراقبة والنقد. ولكن هذه القوة عندما تفاعلت مع سياق سياسي جديد (في مصر وتونس) تحررت من الفضاء الافتراضي وتجلت في الواقع قوة قادرة على الفعل والتغيير.

ثانياً: خلقت بيئة اتصالية وسياسية جديدة بما تتيحه من حرية التعبير وديمقراطية المجال الإعلامي التعددية السياسية والإعلامية، وإدماجها وتحويلها لوسيلة لخدمة المجتمع وتحويلها لمصدر رئيس للمعلومات، وتنمية المواهب وتحويلهم من متلقين الى نشطاء فاعلين، وتحويلهم لشهود عيان لتنويع المصادر، وأهمية دورهم في حالة الأزمات والكوارث، تقليل التكاليف المالية للإنتاج الإخباري، مصادر إعلامية مستقلة ومحايدة:

1. يذهب فريق من الباحثين في مجال الإعلام الجديد (الرقمي) الى النجاح الملحوظ والذي أحدثته شبكة الإنترنت في تعضيد مفاهيم حرية التعبير والتدفق المعلوماتي قد خلق بدوره بيئة اتصالية وسياسية جديدة، فرضت نفسها على أجندة اهتمامات الساسة والمرشحين في المجتمعات الغربية، حيث دأبوا على توظيفها في تفعيل عملية تواصلهم مع الرأي العام، والتأثير في معارفه واتجاهاته وقراراته الإنتخابية.

2. عملت وسائل التواصل الاجتماعي على (دمقرطة) المجال الإعلامي والصحفي مرة أخرى، وأصبحت فيها حرية التعبير هي الأصل، وفيها تتصارع الأفكار في سوق يكاد يكون حرا للتوصل الى الحقيقة، وسمحت بتدفق الأخبار والمعلومات داخل الحدود ومن خارجها، وفيها قدر من الشعور بالأمان، لصعوبة الملاحقة الجنائية بسبب أرائهم التي ينشرونها. هذا في مقابل أن المؤسسات والهيئات الإعلامية من صحف وقنوات تلفزيونية أصبحت تسيطر عليها مصالح ملاكها من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وأنتفت فيها مراعاة المصالح العامة للجمهور والمواطن.

3. تتمثل هذه الرؤية الإيجابية من الواقع المعيش، وهي محاولة المجتمع بمؤسساته

المختلفة إعلامية وسياسية وقانونية في إدماج وسائل التواصل الاجتماعي وتحويلها الى وسيلة لخدمة المجتمع لا لتدمير المجتمع وأمنه القومي. أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة مصدر رئيس للمعلومات، للمتلقين بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة حيث أصبح الأعلام التقليدي في كثير من مضامينه يستمد معلوماته وبياناته من الشبكة العنكبوتية أي من تلك الوسائل الافتراضية. ويمكن من خلالها العمل على نشر الوعي الأستراتيجي بقضايا الأمة ومهدداتها، والاستفادة منها في مناقشة قضايا الشأن العام، ومحاربة الفقر، ومحو الأمية، وتنمية الموارد البشرية، والتبشير بالقيم السلوكية الفاضلة، وتعزيز قيم المشاركة السياسية والإعلامية والثقافية، وخاصة في مجال التشجيع على الإنتاج الإعلامي الراقي من دراما وأعمال موسيقية وإحياء القيم التراثية والتشجيع على استيعاب طاقات الشباب في المنظمات المدنية المجتمعية، ورفع الحس الأمني والتوعية بمهددات الأمن القومي.

4. اكتشاف وتنمية المواهب الإعلامية لدى المستخدمين وتحويلهم من مستقبلين سلبيين الى نشطاء فاعلين في صناعة الأحداث وفي بناء الأجندة الإعلامية.

5. تزود المؤسسات الإعلامية بشهود عيان عديدين للأحداث، بما يمكنها من تنويع مصادر موضوعاتها الصحفية

6. تبرز أهمية هذه النوعية من المضامين في حالة الكوارث والأزمات والأحداث الكبرى، وكذلك في حالة فرض السلطات حظرا على وسائل الإعلام التقليدية، فهي توفر مضامين أتية من مصادر مستقلة ومحايدة ليست لها مصلحة، لا تنتمي غالبا لجهات تجارية أو سياسية أو متحيزة لجهة معينة دون غيرها.

7. تتميز بقلة الجهد المبذول والكلفة المالية في إنتاجها واسترجاعها وإرسالها وتخزينها بسرعة وسهولة وبتكلفة يسيرة مع إمكانية تخصيص/ شخصنة طريقة إنتاجها وشكلها وأسلوبها وفقا لاهتمامات المستخدمين ورغباتهم.

8. أصبحت الشبكات الاجتماعية أكثر من مجرد وسيلة لنقل الخبر أو التعليق عليه، بل أصبح لها دور في معالجته ومتابعته وإثارة ردود الأفعال حوله مع القدرة الهائلة على الانتشار، وفي بعض الأحيان يتم نقل الأخبار عن الصفحات ومؤسسيها على الفيس بوك إلى الصحف الورقية والبرامج الفضائية بما يزيد من حجم تأثيرها وانتشارها. وقد ترافق ذلك التحول الى استخدام التعليقات والمشاركة، وتبادل ملفات الفيديو

والصور كأداة في إدارة الصراع السياسي والاجتماعي، وأيضا كأداة هامة من أدوات المشاركة عبر دعم أشكال الاحتجاج، أو التعبير عن المواقف والمصالح، وكوسيلة للحشد والتعبئة لتكوين التحالفات وتنظيم الفعاليات السياسية كالـ" مليونيات".

9. تتميز مضامين الرسالة الإعلامية عبر الشبكات الاجتماعية بالتنوع والتعددية الثقافية والإعلامية والسياسية، مما يجعل الشبكات تفوق الصحف الورقية مقارنة بأعداد توزيعها، وخصوصا بما يتوافر لها من وسائط إعلامية متعددة ومستمرة ومتجددة، بما يساهم في عرض الرسالة الإعلامية بشكل جيد، وسرعة انتشارها وقدرتها في الكشف السريع للأحداث وتغطيتها المستمرة بالمقارنة مع الصحف الورقية.

التشريعات في مجال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

عمت الثورة الإلكترونية العالم وأصبح السودان في قلب الدعاية الإعلامية أو المرئية مثله مثل بقية الدول. فالرسالة الإعلامية صارت تصل الى أوسع جمهور متباعد جغرافيا وسياسيا وثقافيا بوسيلة واحدة، وأصبح الإعلام عملية تفاعلية يمارس من خلال عملية تبادلية ترتبط ب (حق الاتصال)، فالإنترنت لا يخضع لأي إدارة مركزية، وقد حرص الإتحاد الأوروبي التأكيد على حرية الحصول على المعلومات وإرسالها، فأصدر في سنة 2000 ميثاقا بشأن الحقوق الأساسية جاء في المادة 11: «إن كل فرد له الحق في حرية التعبير وهذا الحق يتضمن حرية الرأي وحرية الحصول على المعلومات والأفكار وإرسالها دون أن يكون هناك أي تدخل».

وجاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الفقرة الثالثة من المادة 19 والفقرتين (1،2) من المادة 20 الآتي:-1 احترام حقوق وسمعة الآخرين، -2 حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، -3 حظر كل دعاية من أجل الحرب، -4 حظر كل دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العدوان أو العنف .

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حظر على الدول إغلاق منافذ الحصول على المعلومات، إلا أن الإعلان العالمي وضع لتلك الحريات بعض القيود، وذلك بتحديد مدى تلك الحرية، من خلال عدم التعرض للفرد أو للنظام العام .

وهنا يجب التذكير بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يفرض أية قيود على

ممارسة حرية الرأي والتعبير، تاركا لقوانين مختلف الدول أن تضع مثل تلك القيود، بقصد حماية المجتمع الديمقراطي ومبادئه ووفقا للنظام المعمول به في هذه الدول .

أما في الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان :

1 - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان :

المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان : يجوز إخضاع ممارسة هذه الحريات التي تتطلب واجبات ومسؤوليات لبعض الشكليات أو الشروط أو القيود أو المخالفات التي يحددها القانون ، والتي تعد في مجتمع ديمقراطي تدابير ضرورية لحفظ سلامة الوطن وأراضيه ، والأمن العام وحماية النظام ، ومنع الجريمة ، وحماية الصحة والأخلاق .

2 - الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان : لا يجوز أن تخضع ممارسة هذا الحق لرقابة مسبقة .

3 - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب :

يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح .

4 - الميثاق العربي لحقوق الإنسان (المادة 32 منه الفقرة 2) :

تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني والنظام العام والصحة العامة أو الآداب العامة والتشريعات الجنائية التي تحد من حرية الرأي والتعبير وهي القذف والسب، والإساءة للعقائد والشعائر الدينية والتعدي على النظام العام والأمن القومي.

مواقع التواصل الاجتماعي بين حرية التعبير والأمن القومي

نشرت صحيفة «السفير» اللبنانية خبراً حول الحكم الذي صدر بحق المواطن جان عاصي بالسجن لمدة شهرين، بتهمة «القدح والذم برئيس الجمهورية، ميشال سليمان، وتحقير شخصه والتعرض لكرامته عبر موقع (تويتر)».والجميع يدرك استحالة ضبط ما يكتب على تلك المواقع، لصعوبة تنفيذ ذلك من الناحية التقنية، من جهة، وصوناً لحقوق المستخدمين البديهيّة بالتعبير عبر حساباتهم وصفحاتهم الخاصّة، من جهة أخرى. علما

بأن محاكم المطبوعات قد تخلّت عن الحكم بعقوبة السجن، واكتفت بإصدار أحكام بغرامات،إلا أن قانون العقوبات يشير إلى أنه في حالة القدح والذمّ برئيس الدولة أو الوزراء، يبرأ المتهم"إذا كان موضوع الذمّ عملاً ذا علاقة بالوظيفة العامة وثبتت صحته، في ما خلا الذم الواقع على رئيس الدولة".(السفير13شباط 2014).

خيط رفيع يفصل بين صون ممارسة التعبير عن الرأي كحق وحرية، وبين اعتباره تحريضا على العنف والكراهية أو تهديدا للأمن الوطني معاقبا عليه بالقانون. فالأفعال أو الأقوال التي تهدد الأمن الوطني والنظام العام وماهيتها هي التي تسمح بتطبيق صحيح لتلك المواد الواردة في القوانين، خصوصا أن نصوص حماية الأمن الوطني والنظام العام، غالبا ما تتم في شكل عبارات فضفاضة قد تبتلع كل ما يندرج في إطار التعبير عن الرأي إذا ما استخدمت بشكل عبثي، على ما يحصل في دولنا العربية عادة.

وعن الاعتقالات التعسفية في أوساط الإسلاميين المتهمين بحمل الفكر السلفي، يتحدث تقرير الهيومان رايتس ووتش الصادر أخيرا حول محكمة أمن الدولة في سورية، عن عدم قانونية تلك المحاكمات، التي "غابت عنها الخطوط الفاصلة بين اعتناق وإبداء آراء دينية أصولية وهو ما تحميه أحكام القانون الدولي - والقيام بأعمال فعلية يجب تجريمها، ...، والأفراد الذين لا يزيد نشاطهم عن اعتناق آراء سلفية ولا يحرضون على العنف ويلتزمون بقوانين الدولة يجب ألا يتعرضوا للملاحقة القضائية، فطبقا لأحكام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، فأن إبداء العدوانية نحو سلطات الدولة أو الدعم للأنشطة الانفصالية أو الترويج للشريعة الإسلامية، هي أمور محمية بقدر عدم ترويجها بشكل مباشر للعنف. والأقوال التي تعطي الدعم المعنوي للعنف أو الحركات الإرهابية تحميها أحكام حرية التعبير إذا لم تتمكن السلطات من تقديم أدلة مقنعة على أن أشكال التعبير عن الرأي هذه لها آثار ضارة على منع الفوضى والجريمة.»

هذا التمييز ليس بالشيء السهل من حيث التطبيق، تحكمه إلى حد بعيد مناخات الحرية في الدولة المعنية والثقافة القانونية والديمقراطية السائدة، وتزيده تعقيدا قضايا الإرهاب وهاجس الحفاظ على الأمن الوطني، وهو ما حصل أثناء السنوات الماضية في ظل الحرب على الإرهاب على مستوى العالم ككل، فضلا عما يثيره من جدل بين السياسي والحقوقي، وهو ما حصل في قضية رجل الدين الأردني من أصل فلسطيني، أبو قتادة، المتهم بقضايا تتعلق بالإرهاب من بينها (الدعم الروحي للإرهابيين) خطبا وتنظيرا، حيث اعتقل دون محاكمة في بريطانيا بموجب قانون مكافحة الإرهاب، لكن المحكمة

الأوروبية لحقوق الإنسان حكمت له أخيرا بالتعويض معتبرة أن اعتقاله كن إنتهاكا لحقوقه، بينما عبر سياسيون بريطانيون عن خيبة أملهم بهذا الحكم مؤكدين أن الإجراء ضده إنما كان حفاظا على الأمن القومي لبريطانيا.ومع ذلك، تبقى هناك مراجعات دائمة وحملات مستمرة من قبل المجتمع المدني في أوروبا وأميركا من أجل استعادة الخيط الفاصل بين حرية التعبير عن الرأي وبين التحريض على العنف وتهديد الأمن، رغم صعوبة وتعقيد القضية في الدول الغربية. فالأساس، أن كل ما يقال أو يكتب هو تحريض على العنف وتهديد للأمن الوطني والوحدة الوطنية، مهمة القانون والقضاء تكون فقط في التأكيد على هذه المسلّمة ودحض أي استثناءات قد ترد عليها.

دوافع ودواعي إساءة حرية التعبير في وسائل التواصل الاجتماعي:

العطالة والفقر والكساد الاقتصادي، وفقدان مصادر الرزق والعمل بسبب الكساد، تعذر وارتفاع تكاليف الزواج، الاحتقان السياسي، ضعف حرية التعبير في العالم الواقعي، مشاكل نفسية و اجتماعية، وسياسة التعتيم الإعلامي، التهميش السياسي والاجتماعي.

أثبتت دراسات عربية في أن وسائل الإعلام التقليدية في معظمها لم توفق في خلق قنوات تواصلية مع الشباب، فالبرامج في القنوات العربية تعد وتقدم بطرق روتينية مملة، غالبا ما تخلو من التجديد والإبداع شكلا ومضمونا إضافة إلى أن هامش الحرية السياسية والاجتماعية المتاح ضيق بشكل يشجع الرقابة الذاتية السلبية، واختلاق الخطوط الحمراء لمنتجي البرامج أكثر مما يشجع على جرأة الطرح الذي تبحث عنه فئة الشباب، خاصة المثقف منها. فالإعلام التقليدي الرسمي يعتبر مسؤولا بصورة جزئية عن انصراف الشباب عنها وعدم ثقته فيها ودفعه إلى أحضان الوسائط المتعددة ووسائل التواصل دون تحصينه بالقيم والمعرفة، فاختفاء هذه المشاكل والأوضاع قد يؤدي الى تقليل إساءة حرية التعبير والتعدي على حريات الآخرين، فالدولة مع محاولتها ضبط حرية التعبير بحيث لا تؤثر على النسيج الاجتماعي ينبغي أن تتجه قبل ذلك نحو معالجة مشاكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى تعمل على تقليص هذه الظاهرة.

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على إتجاهات الرأي في المجتمع السوداني:

تمثل نسبة المشتركين في خدمة الإنترنت في السودان عن طريق الحواسيب والهواتف الذكية، والألواح الإلكترونية حوالي 12% من عدد السكان الكلي أي حوالي أكثر من

أربعة ملايين شخص مقابل عدد السكان الكلي والذي يساوي أكثر من أربعة وثلاثين مليون شخص، حسب تقرير أوردته المخابرات الأمريكية «سي. آي. آيه». وبالتالي يمكن القول بأن تأثير الإنترنت في السودان أكبر من تأثير الصحافة على المجتمع بناء على عدد المشتركين، فيما تؤثر الصحف على النخب السياسية والاجتماعية. ولا يمكن الحديث عن التأثير المباشر لوسائل التواصل الاجتماعي في السودان على عموم المواطنين، باعتبار أن الفجوة الرقمية في السودان لا زالت عالية جدا إذ يتركز التعامل مع هذه الوسائل في المدن الكبرى فقط.

التوازن بين حرية التعبير والأمن القومي:

الأمن القومي مفهوم فضفاض تتوسع فيه الأنظمة غير الديمقراطية لحماية مصالحها ومحاربة خصومها، وهذا النهج غير مقبول في الدول الديمقراطية ونحسب أن السودان يحاول أن يكون منها، فالأمن القومي يستمد قوته من تضاد الآراء وتنوعها وحرية التعبير الواسعة. وما وسائل التواصل الاجتماعي إلا أحد تلك النتائج. فالإبداع والتميز وغزارة الإنتاج والاكتشافات والاختراعات كلها من نتاج حرية التعبير التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي .إن التوازن بين الأمن القومي من جهة والحرية الخلاقة والمسؤولية من جهة أمر مطلوب، ولكنه محفوف ببعض المحاذير ويجب ألا يطغى علينا الخوف في إيجاد ذلك التوازن الدقيق، وإنّ ما نراه الآن هو جزء يسير مما ينتظرنا في مقبل الأيام القادمة.

توصيات الورقة :

1 - تعميق التفاعلية مع "المادة التلفزيونية"، عبر وسائل التواصل المختلفة , بما تحتويه من تعدد الأصوات والصور والمصادر بحيث تدفع بالجمهور والشباب ليكون طرفا فاعلا في إنتاج محتوى يلبي احتياجاتهم في المجالات الحيوية المختلفة، وتقدم له أدوات للحكم على نجاح البرنامج مما يسهم في تشكيل التوافق العقلي والوجداني.

2 - إنشاء مواقع تواصل اجتماعي للمؤسسات والهيئات الحكومة تتعامل مع مشاكل الجمهور، وتوجيههم لكيفية الحصول على حقوقهم من خلال تفعيل الحكومة الإلكترونية وتقديم مقترحاتهم لتحسين الخدمات، والتي سوف تؤدي بدورها الى تحقيق قدر من الرضا.

3 - على مؤسسات الدولة أن تهتم بالتشريعات والسياسات الإعلامية التي تقوم على

الشفافية واحترام حرية التعبير.

4 - تعزيز الوعي الاستراتيجي بقضايا الأمن الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن طريق التعليم والإعلام بأنواعه المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمنابر والمنتديات المفتوحة .

5 - الحرص على انسياب وتدفق المعلومات الصحيحة للمواطن عبر الأجهزة المعنية وبالسرعة المطلوبة وتفادي التعتيم الإعلامي الذي ينتج بيئة خصبة للشائعات .

مجلة إستشراف العدد (١) ٢٠١٥، ٤٥– ٨٠



الاقتصاد الإسلامي عالمية المشروع
فى ضوء التجربة السودانية

د.بدر الدين طه أحمد

قال تعالـــــــى :

(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)55

سورة النور الآية(55)

وقال تعالـــــــى :

(وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ (19) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (20) وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ((21)

سورة الحجر الآيات (19-21)

مقدمـــــــــة:

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله المصطفى الذي جاء بالحق والكتاب الهادي إلى الصراط المستقيم،وبعد فإن الحضارة المعاصرة بشقيها الرأسمالي الفردي والاشتراكي الجماعي قد وصلت إلى نهاية الطريق، فهي رغم ما حققته من انجازات مادية قد انتهت بالإنسان والمجتمع إلى التمزق والضياع وراح الناس يلتمسون نوراً يهدي إلى الطريق، وأخذ العلماء خاصة يتنبأون بظهور نظام جديد يحل محل النظام القائم الذي في طريقه إلى النهاية.

لقد اهتمت النظرية الاقتصادية الوضعية بالجوانب المادية للفعالية الاقتصادية ، ولم تعِر الاهتمام الكافي لجوانب عدالة التوزيع ، ولذلك عانت هذه النظرية من إخفاقات

أخلاقية ،أما في الاقتصاد الإسلامي فتطرح الفعالية الاقتصادية ككل واحد لايتجزأ ، مما يجعل منها بديلاً ملائماً يعالج الخلل الذي عانت منه النظرية الاقتصادية الوضعية في الجوانب الأخلاقية القيمية والذي نشأ عن التراكم الرأسمالي وغياب العدالة.

إن المنهاج الاقتصادي في الإسلام يؤاخي بين الروح والمادة لأن الإنسان خُلق من طين ومن نفخة إلهية رفعته فوق كثير من خلق الله، أما هذه المذاهب الوضعية التي عبدت المادة من دون الله فما هي إلا ردة إلى الوراء تشقي العالم وقد تركته يتخبط في ظلمات الضلال.

لكن عندما تبلغ الإنسانية رُشدها –وأرجو أن يكون ذلك الآن-فستدرك الحقائق المعنوية إدراكها للكائنات المادية وستغدو هذه الحقائق من الوضوح بمكان فتؤمن بقوله تعالى: (قَد جَآءَكُم بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُم فَمَن أَبصَرَ فَلِنَفسِهِ <وَمَن عَمِيَ فَعَلَيهَا وَمَآ أَنَا عَلَيكُم بِحَفِيظ)(الأنعام :الآية 104) وستؤمن أن المال لا وظيفة له –بعد سداد ضرورات البد ن –إلا تحصيل البر بالنفس وهو زاد الآخرة والله تعالى يقول : (لَن تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مما تَحبُّونَ وَمَاتُنفِقُوا مِن شَي فَإِنَّ الله بِهِعَلِيمٌ) (آل عمران :الآية 29)والإنفاق لن يكون إلا في منفعة العباد من معاش ودين وعلم وهذا يحدد مصارف المال في وظائف ثلاث :حسية لضرورة البدن ، وروحية للبر بالنفس استعداداً للآخرة، واجتماعية لتفريج ضوائق الناس وتحسين مصالحهم هذا هو المثال الذي نرجو ،والأمنية التي نهفوا إليها , ولكن ذلك لا يمنع بعض الدول أو المجموعات أن تأخذ بجزء

من هذا النظام إن وجدت فيه حلاً لبعض مشكلاتها كنظام المصارف الإسلامية والتأمين الإسلامي...الخ.

المبحث الأول :الاقتصاد الإسلامي هو البديل

أولاً :وشهد شاهد من أهلها.

ثانياً: مجلس الشيوخ الفرنسي... يدعو إلى تطبيق النظام المصرفي الإسلامي.

ثالثاً: صلاحية الاقتصاد الإسلامي كبديل.

أولاً : وشهد شاهد من أهلها :([1])

* ماذا قال هؤلاء عن الأزمة... الاقتصادية الأخيرة (2008م)

1/ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش: (الاقتصاد الأمريكي في خطر ،وقطاعات رئيسة في النظام الأمريكي مهددة بالإغلاق).

2/ الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين (هذا لم يُعد انعداماً للإحساس بالمسؤولية من جانب بعض الأفراد، بل عدم إحساس بالمسؤلية لدى النظام كله الذي يتباهى بالزعامة العالمية).

3/ قال البابا بنيديكت السادس عشر (إن الثقافة المعاصرة هي السبب في الأزمة التي يتعرض لها العالم حالياً ، معتبراً أنها أبعدت الناس عن الإيمان، الأمر الذي أدى إلى فقدان الدول لهويتها الحقيقية).

4 / رئيس البنك الدولي السابق روبرت زوليك (الأزمة ستؤثر سلباً على الدول النامية التي تواجه بالفعل ضغوطاً على موازين المدفوعات، لان الأسعار المرتفعة تؤدي إلى تضخم فواتير الواردات).

5 / قال الرئيس الفرنسي :نيوكلا ساركوزي (إن حالة الأضطراب التي أثارتها أزمات أسواق المال الأمريكية وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحر).

ثانياً:وماذا قال آخرون عن الحل ([2])

(أ) في كتاب صدر مؤخراً للباحثة الإيطالية لورينا بابليوني([3]) بعنوان (اقتصاد ابن آوى) أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي.

1 صلاح فؤاد عبيد , صحيفة الخليج , بتاريخ 27سبتمبر 2008م

2 بوفيس فانسون , مجلة تشالينجز , صفحة إستراحة المنتدى بتاريخ 2008-10-10م

3 لورينا نابليونى , اقتصاد بن آوى , شبكة الالوكة بتاريخ 2009-9-21م , محمد الباهى , صحيفة الاتحاد ,صفحة وجة نظر , ٢٠٠٨م.

وذكرت (إنّ التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب،ورأت نابليوني أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني).

(ب) ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد(موريس آلي)([1])إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة (الليبرالية المتوحشة)معتبراً أن الوضع على حآفة بركان , ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة).

(ج) مجلس الشيوخ الفرنسي... يدعو إلى تطبيق النظام المصرفي الإسلامي([2])

دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تُعنى بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح لجميع المسلمين وغير المسلمين.وأكد التقرير الصادر عن اللجنة المالية ومراقبة الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة بالمجلس أن هذا النظام المصرفي الذي يعيش ازدهاراً واضحاً قابل للتطبيق في فرنسا.

(د) جدد البنك المركزي الصيني([3]) مطالبته بإيجاد عملة احتياطية تتمتع بسيادة كبيرة من أجل الحد من الهيمنة العالمية للدولار الذي يقال إنه فاقم من حدة الأزمة.

ثالثاً: صلاحية الاقتصاد الإسلامي كبديل :

1/ موقف الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية من أزمة النظام المالي العالمي([4]):

يتساءل كثير من الناس :ما أثر أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات استثمار ودور تمويل،وما حكم ذلك؟.

يجب ألا تكون ردود علماء الاقتصاد الإسلامي وخبراء المؤسسات المالية الإسلامية على الأحداث المالية والمصرفية العالمية رد فعل، بل يجب إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي للناس ، وبيان مرجعيته وتطبيقاته ،والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه، وهذا ما سوف

1 / د. محمد فائز زكارنه , بحث نشر بصحيفة القدس الفلسطينية , 2009 م.

2 / سيد احمد ود سالم , بحث بالصفحة الاقتصادية بموقع الجزيرة نت بتاريخ 2008-10-5م

3 / سايمون رايوانى , روتير بالعربية , صفحة اخبار الاقتصاد 2009-7-2م.

4 ()كتابى الاقتصاد الإسلامي البديل المرتقب ،ص 17.

نتناوله في البند التالي من خلال التركيز على قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي بما يضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات.

2/ قواعد(ضوابط)الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي([1]):

أ- يقوم النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ، ومن أهم هذه القواعد ما يلي :

ب/ يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومُثل ،وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات هى التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين ،وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات الماليةوالاقتصادية التي تقوم على

الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً ،بائعاً أو مشترياً، وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

ج/ يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات ،وتحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم،والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأفعال والخبرة، والعمل وفق ضابط العدل والحق ، وبذل الجهد وهذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً ،بل المشاركة في الربح والخسارة.

ج/ ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية،من هذه العقود: صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة والمزارعة والمساقاة ونحو ذلك.

1 كتابى الاقتصاد الاسلامي البديل المرتقب ص 17.

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية،من هذه العقود: صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة والمزارعة والمساقاة ونحو ذلك.

هـ/ كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار، القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية الحالية.

و/ كما حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة ، ولقد كيف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعاً.

ز/ ولقد أكد خبراء وأصحاب بصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار وتقود إلى أرذل الأخلاق ،كما أنها

تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام ، وما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد.

ح/لقد حرمت الشريعة الإسلامية صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين كافة مثل : خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر

الفائدة ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين).

ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً.

ط/ يقوم النظام المالي الاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية،يقول الله تبارك وتعالى(وَإِن كَانَ ذُو عُسرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيرٌلَّكُم إِن كُنتُم تَعلَمُونَ)سورة البقرة الاية (280).

ي/في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي الاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة

توقف المدين عن السداد وقيام الدائن برفع سعر الفائدة ، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده، وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك.

المبحث الثاني

التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي في السودان

أولاً : القوانين ورعاية الدولة

ثانياً: الزكاة والتكافل الاجتماعي

ثالثاً: المصارف الإسلامية

رابعاً :التأمين التكافلي

أولاً : القوانين ورعاية الدولة :

إنّ الذي دفع مسيرة تطبيق الاقتصاد الإسلامي في السودان عدة عوامل نذكر منها حرص وحماس وجدية طلائع الذين أسسوا وأرسوا تجربة البنوك الإسلامية نهاية السبعينات من القرن الماضي ، وعضدها رعاية الدولة وإشرافها وسنها للقوانين وإنشائها للنظم والمؤسسات منذ العام 1991م بل وحرصها الشديد على تطوير التجربة حتى أصبحت عملاقة وخاصة في مجالات الزكاة والمصارف والتامين ومن هذه القوانين التي طبقت :

1.القانون الجنائي.
2.قانون الزكاة.
3.قانون المصارف.
4.قانون بنك السودان.
5.قانون التأمين.
6.تراعى سائر القوانين الأخرى إسلامية الاقتصاد.

ثانيــــاً: الزكــــــاة

1. **الجباية والصرف**

(أ) **محاور الجباية**

شهدت الجباية نمواً متعاظما خاصة بعد صدور قانون الزكاة للعام 1990م حيث بلغت حصيلة الزكاة في العام 1990 مبلغ 27.7 مليون دينار ، وتدرجت حتى بلغت في

العام 2000م مبلغ 119,091,000مليون جنيه. وفي العام 2001م تم تعديل قانون الزكاة وأدخل المال العام المُعدّ للاستثمار ضمن وعاء الزكاة وبذلك ارتفعت حصيلة الزكاة إلى مبلغ 134مليون جنيه و في العام 2006م 314مليون جنيه في العام 2008م حوالي 392 مليون جنيه.كما بلغت فى العام 2010م 497مليون جنيه وفى العام 2011م 592 مليون جنيه.

لقد كانت الزيادة السنوية المطردة في أداء الديوان نتاج :

قناعة دافعي الزكاة بدفع زكاتهم للديوان وذلك من خلال العمل الواضح للمصارف تجاه مستحقي الزكاة وإتاحته إعلامياً ,

- المشروعات الكبيرة التي نفذها الديوان خاصة اتجاه معالجة الفقر الجماعي وآثارها الملموسة
- التطور الإداري التنظيمي والوظيفي الذي ارتقى بالأداء في كافة محاوره.
- برامج التدريب والتأهيل المكثفة والتي أهلت القوى العاملة مما انعكس إيجاباً على الأداء

(ب) محور المصارف :

جدول يوضح تدرج النسب المخصصة للمصارف والصرف الإداري

للفترة من 2000م إلى 2012م([1])

المصرف	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م
فقراء ومساكين	47,5	52,4	55,7	60,1	60,9	62,0	64,0	63,0	64,5	63,0	63,0	68,0	68,0
غارمين	1,2	4,2	5,2	4,5	6,0	5,9	5,0	8,0	7,0	5,0	5,0	5,0	5,0
ابن السبيل	1,2	1,2	0,8	0,7	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5
مصارف دعوية (المؤلفة قلوبهم)	18,2	15,6	12,8	8,8	6,0	3,0	6,0	5,0	5,0	8,5	8,5	5,0	3,5
فى سبيل الله	0,0	0.0	0.0	0.0	5,0	5,9	3,0	4,0	4,0	4,0	4,0	2,5	2,5
العاملين عليها	17,5	17,9	17,9	16,6	14,6	15,5	14,5	14,5	14,5	14,5	14,5	14,5	16,0
لمصروفات الادارية	14,4	8,8	7,7	9,3	7,1	7,2	7,0	5,0	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
الجملة	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100	100	100

١ ديوان الزكاة – مركز المعلومات والتخطيط الاستراتيجى - الاحصاء – تقرير العام ٢٠٠٠م – 2012م.

1/ لقد تعاظم مصرف الفقراء والمساكين وتدرج فى الزيادة من 47,5% فى العام 2000م الى 68%فى العام 2012م مما يعنى ان الديوان اتجه حقيقة الى أهم فئه من الفئات الثمانية مما يحقق الهدف الاسمى من الزكاة وكذلك وعياً من الديوان بازدياد نسبة الفقر فى المجتمع.

2/ يتوزع مصرف الفقراء والمساكبن بين البرنامجين على النحو التالي:

(أ)دعم مباشر (نقدي وعيني) وهو ما يعرف بالصرف الأفقي : خصص له 31%وتشمل الفئات غير القادرة على الكسب حيث تخصص لها كفالات أو مساعدات شهرية للغذاء والعلاج والكساء والسكن وهم حسب الأولويات.

(ب) أما الفئات القادرة على الكسب :وهو ما يعرف بالصرف الرأسي: فقد خصص له نسبة 33% تمنح لهم في شكل وسائل للكسب بحسب المهن التي يزاولونها مع رعاية التدريب التأهيلي والتحويلي للفقراء , وعلى سبيل المثال فقد حدث هذا بالتحديد فى الاعوام (2006م – 2007م – 2008م -) وسار على نفس المنوال فى الاعوام التالية.

2. دور الزكاة في الرعاية والتنمية الاجتماعية :

- **كفالة طالب العلم.**

قام الديوان بالمساهمة فى كفألة الطلاب الفقراء بالجامعات السودانية لأجل استقرارهم والمساعدة فى خلق بيئة مناسبة لتلقى العلم وذلك بالتنسيق مع الصندوق القومى لرعاية الطلاب وقد بدأت الكفالة بعدد (6688) طالب وطالبة عام 2000م الى أن بلغت عدد (35667) طالب وطالبه فى عام 2006م بتكلفة بلغت 1195,8 ملايين من الدينارات.

جدول يوضح عدد الطلاب الفقراء المكفولين للفترة من (2011م – 2013م) [1]

العام	عدد الطلاب المكفولين	التكلفة بالمليون جنيهاً
2011م	80,000	36
2012م	80,000	36,6
2013م	82,500	51,9

ملحوظة : ارتفعت قيمة الكفالة الشهرية من 30 جنيها عام 2010م الى 50 جنيهاً فى العام 2011م الى 75 جنيهاً فى العام 2012م الى 100جنيهاً فى العام 2014م.

- **كفالة الأيتام.**

يخصص الديوان كفالات شهرية للأيتام لمساعدتهم على مقابلة تكاليف المعيشة توفير المستلزمات المدرسية وكسوة العيد والتأمين الصحى ونفذ البرنامج فى العام 2006م بتكلفة كلية بلغت 3,5 مليارات من الدينارات , وفى عام 2007م بلغت التكلفة 3,7 مليارات من الدينارات.

جدول يوضح عدد الأيتام الفقراءالمكفولين للفترة من (2011م – 2013م) [2]

العام	عدد الايتام المكفولين	التكلفة بالمليون جنيهاً
2011م	48,456	23
2012م	53,096	26,9
2013م	57,601	32,4

- **التأمين الصحي للأسر الفقيرة.**

عمل الديوان على سداد الاشتراكات الشهرية للتأمين الصحى للأسر الفقيرة , هذا وقد تدرج عدد الأسر المؤمن عليها من 35,857 أسرة فى العام 2002م الى 120,519 أسرة فى العام 2006م بتكلفة بلغت 355,3ملايين من الدينارات.

1 / ديوان الزكاة –ادارة الاحصاء والمعلومات – تقرير مجمل عن أداء ديوان الزكاة نوفمبر 2014م صفحة 25.

2 / ديوان الزكاة –ادارة الاحصاء والمعلومات – تقرير مجمل عن أداء ديوان الزكاة نوفمبر 2014م صفحة 24.

جدول يوضح عدد الأسر المكفولة فى التأمين الصحى للفترة من (2011م – 2013م)([1])

العام	عدد الأيتام المكفولين	التكلفة بالمليون جنيهاً
2011م	375,120	75,6
2012م	383,577	109,9
2013م	403,456	117

- **العلاج.**

اهتم الديوان بتقديم الدعم من للمستشفيات الحكومية التى معظم مرتاديها من الفقراء والمساكين , ويتمثل الدعم فى توفير الأجهزة الطبية ذات التكلفة العالية ويساهم الديوان فى تكلفة علاج المرضى بالنسبة للعمليات والأدوية وغيرها, هذا وقد تدرج الصرف على العلاج من مبلغ 1,6 مليارات من الدينارات فى عام 2002م الى 3,5 مليارات من الدينارات فى عام 2006م.

جدول يوضح عدد الحالات والتكلفة فى للفترة من (2011م – 2013م) ([2])

العام	الحالات	التكلفة بالمليون جنيهاً
2011م	5,207	10,399,248
2012م	4,358	10,877,166
2013م	4,991	12,889,236

3.دور الزكاة في الاقتصاد السوداني:([3])

لايخفى ان للزكاة دوراً اقتصادياً من خلال تحقيقها لوظيفتها وفى هذا الجانب قدم الديوان مجموعة كبيرة من الإنجازات وذلك من خلال تعزيز الطلب الكلى الفعال لتحويلها للطلب الكامل لدى الفقراء والمساكين إلى طلب فعال مدعوم بقوة شرائية.

ويمكن تلخيص ذلك وعرضه في المحاور التالية:

- **مشروعات محاربة الفقر:**

اهتم الديوان اهتماماً كبيراً بشريحة الفقراء والمساكين ويظهر ذلك جلياً فى زيادة نسبة الصرف المخصصة لهذا المصرف من عام لآخر حيث كانت فى العام 1990م 25%

1 / ديوان الزكاة –ادارة الاحصاء والمعلومات – تقرير مجمل عن أداء ديوان الزكاة نوفمبر 2014م صفحة 26.

2 / ديوان الزكاة – ادارة الاحصاء والمعلومات – تقرير مجمل عن أداء ديوان الزكاة نوفمبر 2014م صفحة 27.

3 /نصر الدين فضل المولى , الامين عبدالقادر , مسيرة الزكاة فى السودان ص 63 ومابعدها.

من صافى جباية الزكاة وبلغت فى العام 2006م 64% من إجمالى التحصيل الفعلى للزكاة.

• تمليك وسائل الإنتاج:

درج الديوان على تمليك وسائل الإنتاج باعتبارها الطريقة المثلى لإخراج الأسر من دائرة الفقر, شريطة أن يكون بها من يستطيع إدارة وتشغيل المشروع بكفاءة , وفى هذا المقام فقد أقام فى عام 1995م 102مشغل على مستوى السودان.

• مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية :

لديوان الزكاة تجربة رائدة فى الولايات الزراعية الكبرى مثل ولاية الجزيرة والقضارف وسنار والنيل الازرق وجنوب كردفان والنيل الابيض وقد قام الديوان بشراء تراكترات لحراثة أراضي الفقراء والمساكين وتمليكهم البذور المحسنة وتوفير مدخلات الزراعة من تقاوى وسماد وخلافه. إن منهج تمليك وسائل الإنتاج هو المنهج الذى عمل عليه ديوان الزكاة حيث خصص نسبة 35% من نصيب مصرف الفقراء والمساكين وهى تساوى 17,5 من إجمالى إيرادات الزكاة لتمليك وسائل الإنتاج فى الاعوام من 1995م الى 1999م مما زاد عدد المنتجين فى البلاد.

المشروعات الإنتاجية:

جدول يوضح الصرف على المشروعات فى للفترة من (2011م – 2013م) [(1)]

البيان	الإنتاج الزراعى					
الأعوام	زراعى نباتى		زراعى حيوانى		جملة المشروعات الإنتاجية الزراعية	
	مستفيد	المبلغ	مستفيد	المبلغ	مستفيد	المبلغ
2011م	-	9,805,170	-	10,012,280	-	19,817,450
2012م	67442	10,313,934	4142	10,402,374	71584	20,716,308
2013	80229	13,044,829	7329	24,113,018	87558	37,157,847

• مشروعات زيادة القوى العاملة ورفع كفاءتها بالتعليم والتدريب :

تشارك الزكاة فى رفع كفاءة وقوة العمل عن طريق التعليم والتدريب حيث يدخل طلبة العلم ضمن مستحقى الزكاة ويدخل فى المبلغ الذى يستحقونه (توفير الكتاب

1 / ديوان الزكاة –ادارة الاحصاء والمعلومات – تقرير مجمل عن أداء ديوان الزكاة نوفمبر 2014م صفحة 28.

ووسائل تحصيل العلم) ومن بين المصارف التى يتكفلها الديوان :

1/ تأمين قوت الطالب.

2/ كفالة الطلاب الأيتام.

3/ برنامج كساء الطالب الفقير.

4/ تكفل الديوان برواتب مدرسى المدارس القرانية.

5/ دعم صندوق رعاية الطلاب (مشروع كفالة الطالب الجامعى).

جدول يوضح الصرف على المشروعات الخدمية فى للفترة من (2011م – 2013م) ([1])

البيان	مشروعات خدمية									
الأعوام	صحة		تعليم		مياه		خدمى متنوع		اجمالى الخدمى	
	مستفيد	المبلغ	مستفيد	المبلغ	مستفيد	المبلغ	مستفيد	المبلغ	مستفيد	المبلغ
2011م	-	19,146,060	-	589,593		1,620,739		10,211,137	147,650	31,567,529
2012م	23,318	2,898,245	22467	2,933,389	73140	5,843,742	12,778	6,179,842	131703	17,855,218
2013م	57,460	3,415,041	47,259	4,009,452	112,996	487,417‘6	80,557	33,482,591	298,272	47,394,501

المشروعات الفردية:

جدول يوضح الصرف على المشروعاتالخدمية فى للفترة من (2011م – 2013م) ([2])

البيان	المشروعات الفردية	
الأعوام	مستفيد	المبلغ
2011م	19548	29,414,235
2012م	19548	19,203,089
2013م	13932	36,882,525

4/ زكاة المعادن :-

- اجتهد ديوان الزكاة كثيراً فى زيادة ايراداته وخاصة فى السنوات الاخيرة حيث اعدت دراسة وافية عن زكاة التعدين أعدها المدير المالى لعلوم الزكاة فى العام 2012م واعتمدتها لجنة الفتوى بالديوان وأيدها فى لك وعضدها مجمع الفقه الاسلامى. وقد انطلق بعد لتحصيلها ذلك الى حيز التنفيذ ويبذل الديوان فى ذلك جهداً كبيراً إلا أنها تحتاج الى تدبيرات إدارية عالية للإحاطة بها.

1 / ديوان الزكاة –ادارة الاحصاء والمعلومات – تقرير مجمل عن أداء ديوان الزكاة نوفمبر 2014م صفحة 29.

2 / ديوان الزكاة –ادارة الاحصاء والمعلومات – تقرير مجمل عن أداء ديوان الزكاة نوفمبر 2014م صفحة 29.

تقييم مبدئى لأداء ديوان الزكاة :

اولاً :الإيجابيات :

1/ زيادة الإيرادات بنسبة عالية إذ قفزت الى(592) فى العام 2010م بعد ان كانت (119) فى العام 2000م.

2/ زيادة نسبة مصرف الفقراء من 47,5%فى العام 2000م الى 68% فى العام 2012م مما يعنى اهتماماً أكبر من الديوان بهذه الفئة مكافحة للفقر.

3/زيادة الحاصلين على وسائل الإنتاج فقد خصصت نسبة 33% من إجمالى الجباية لهم فى العام 2012م , وهو ما يعرف بالصرف الرأسى والمستهدف به الفئات القادرة على الكسب مع تدريبهم وتأهيلهم , وهذا يحقق الهدف الأسمى للزكاة.

4/ أصبحت مرجعاً عالمياً ، تقيم المؤتمرات العالمية باعتبارها أكثر التجارب تطوراً ، ويأوى إليها الباحثون وطلاب العلم ليأخذوا المعلومات والتجارب لدراساتهم.

ثانياً :السلبيات :

1/ بالرغم من تقدم التجربة ورسوخها وإسهامها للمجتمع والأفراد والاقتصاد إلا أن الكثيرين فى الداخل والخارج مازالوا لا يعلمون عنها الكثير للضعف الكبير للجهاز الاعلامى.

2/ مازالت الزكاة تدرس نظرياً فى مدارسنا وجامعاتنا بالرغم من الكم الهائل من الإحصاءات والمعلومات المتوفرة عن التطبيق مما يجعل المناهج غير مواكبة.

ثالثاً: مقترحات التطوير :

1/ لابد من تطوير الإعلام كادراً ووسائل ليعكس التطور الكبير الذى إحدثته الزكاة فى المجتمع والاقتصاد.

2/ العمل الدؤوب لتطبيق زكاة المعادن تطبيقاً كاملاً وسائر المواعين الأخرى الحديثة والكثيرة, مما سيضاعف من حصيلتها لصالح الفقراء والمساكين والمستحقين الآخرين. ويكافح الفقر فى المجتمع ويسهم فى مشروعات الدعوة.

3/ تطوير البحوث بصفه عامة وفى مجال زيادة مواعين الزكاة بصفه خاصة مع استعمال التقنية الحديثة فى سائر أعمال الديوان.

ثالثاً : المصـــــارف الإسلاميـــــة

1.تطور العمل المصرفي الإسلامي :

مر العمل المصرفي الإسلامي في السودان بثلاث مراحل ،المرحلة الأولى تمثلت في الترخيص لعدد من المصارف الإسلامية بممارسة نشاطها المصرفي.

أما المرحلة الثانية فتمثلت في إلغاء التعامل بالفوائد الربوية في كل المصارف العاملة في البلاد ، حيث أصدر بنك السودان (البنك المركزي)قراراً في ديسمبر 1983م، يقضي بعدم التعامل بالفوائد الربوية ، والالتزام بالصيغ الإسلامية.

المرحلة الثالثة هي مرحلة التحول المنهجي إلى النظام المصرفي الإسلامي ، وسوف نركز على هذه المرحلة لأهميتها.

(2)التحول المنهجي للنظام المصرفي الإسلامي:

مهّد لهذه المرحلة إعلان حكومة الإنقاذ في العيد الخامس والثلاثين لاستقلال السودان. في عام 1991م،حينما أُعلن في خطاب تاريخي للأمة السودانية التزام الدولة التام بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة. وكان صدرو البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990م-1993م) المنبثق من التوصيات الصادرة من المؤتمر الاقتصادي القومي المنعقد في الفترة من 1989/10/30-1989/11/21م ترجمة حقيقية لتلك المعاني ، وقد أكدت فيه الدولة التزامها بالمحاور التالية :-

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

1. أن يمثل البرنامج مخرجاً مرضياً للأزمة الاقتصادية.
2. أن يمثل منظوراً أخلاقياً نابعاً من عقيدة الأمة وأعرافها.

وقد ورد تحت البند (3) في هذا البرنامج في مجال السياسات النقدية والتمويلية مايلي: (تعميق أسلمة النظام المصرفي المركزيي والتجاري والبنوك المتخصصة، وإسلام شركات التأمين والتمويل ، وتعديل القوانين والسياسات المنظمة لهذا القطاع بما يحقق ذلك)[1].

وتنفيذاً لبنود البرنامج الثلاثي المذكور فقد أصدر بنك السودان المنشور رقم 1990/64م المؤرخ في 1410/12/5هـ الموافق 1990/6/27م، تضمن إلغاء المنشور السابق الخاص بالفئات التعويضية الصادر في 1987/10/31م ، وعلل بنك السودان ذلك أن منشور

1 أحمد علي عبد الله،أسلمة المصارف في السودان، ورقة مقدمة إلى ندوة البركة السادسة عشر للاقتصاد الإسلامي ، بيروت.

الفئات التعويضية، يعني إعادة تقنين الفائدة الربوية تحت مسمى صيغة إسلامية، ونتيجة لذلك فقد رفضته كل هيئات الرقاية الشرعية للمصارف الإسلامية، وأفتت بعدم جوازه، علماً بأن المصارف التي نشأت إسلامية لم تتعامل بمنشور الفئات التعويضية المشار إليه.

كذلك كون السيد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي آنذاك عدداً من اللجان ، وكان من بين تلك اللجان لجنة السياسات النقدية التي انقسمت إلى عدة لجان فرعية ،منها(لجنة اقتراح الكيفية والوسائل لإستكمال وتعميق إسلام النظام المصرفي والمؤسسات المالية)،التي قدمت تقريراً شاملاً ،تضمن أن إسلام الجهاز المصرفي يعني تحريم التعامل بالربا ، وكل وجوه أكل أموال الناس بالباطل بين الأفراد وفي المصارف فيما بينها ، وبين الجمهور وفي التعامل الخارجي للمصارف ، وفي معاملات الدولة.

3/ القوانين المصرفية الصادرة في فترة التحول المنهجي :

أصدر بنك السودان خلال هذه الفترة العديد من القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي وأنشأ العديد من الأجهزة والآليات يمكن إجمالها في النقاط التالية :

أ/ صدور قانون تنظيم العمل المصرفي ، ولائحة الجزاءات الإدارية والمالية للمخالفات المصرفية لسنة 1991م ، وبموجب ذلك القانون تم إدخال المؤسسات المالية غير المصرفية تحت رقابة بنك السودان ، كصناديق التمويل المحلية ، وشركات توظيف الأموال.

ب/إنشاء محفظة البنوك التجارية لتمويل المؤسسات الزراعية لتنفيذ خطط وسياسات البرنامج الاقتصادي للدولة لعام 1990.

ب/صدور القرار الإداري رقم (184) بتاريخ 1992/3/2م، بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ، وفي ضوء ذلك فقد وجه بنك السودان جميع المصارف بإنشاء هيئة رقابة شرعية في كل مصرف.

هـ/صدرو مشروع توفيق أوضاع المصارف وفق مقررات لجنة بازل في غضون فترة زمنية لا تتعدى ثلاث سنوات ، اعتباراً من غرة يوليو 1994م ويهدف المشروع إلى قيام المصارف بالسودان بتكييف أوضاعها وفق قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991م.والالتزام التام بالتوجيهات والسياسات الصادرة من بنك السودان فيما يتعلق بالمسائل المالية والإدارية والفنية بغية الوصول لجهاز مصرفي فاعل ومؤثر في مسار الاقتصاد السوداني.

ج/إنشاء بنك السودان مطبعة العملة السودانية في يونيو 1994م.

د/إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية الذي مارس نشاطه في غرة يناير 1995م.

هـ/إنشاء مقاصة النقد الأجنبي في 1995/11/2م ، لأول مرة بالسودان.

و/ترفيع معهد الدراسات المصرفية إلى كلية جامعية تمنح درجة البكالريوس في العلوم المصرفية.

ى/أصدر فيما بعد بنك السودان قراراً بإيقاف التصديقات الخاصة بإنشاء البنوك التجارية نسبة لتعدد المصارف وكثرتها، وسمح بدلاً عن ذلك بإنشاء بنوك للاسثمار، كما أُعدت دراسات لإنشاء مصارف فدرالية وولائية بالسودان.

4/ تقييم تجربة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في السودان :

لاشك أن أي تجربة جديدة لابد أن يكون لها إيجابيات وسلبيات ، ولابد أن تقف بعض المشكلات والمعضلات في طريق تحقيق أهدافها، ولكن بحمد الله وتوفيقه فإن التجربة المصرفية الإسلامية السودانية بالرغم من المشكلات التي واجهتها فإنها حققت نجاحاً ملحوظاً وأصبحت واقعاً ملموساً ونموذجاً لغيرها من التجارب في البلدان الأخرى وذلك بشهادة كثير من أهل العلم والمعرفة في هذا الجانب. وسنتناول هذا الموضوع في محورين :

المحور الأول : الجوانب المشرقة للتجربة المصرفية السودانية([1]):

للتجربة المصرفية السودانية جوانب عديدة مشرقة لانستطيع حصرها كلها ولكن على سبيل المثال نذكر منها مايلي:

1 - نجحت هذه التجربة في استبعاد التعامل بالربا في معظم صوره ماعدا الهفوات والهنات البسيطة.

2 - اهتمت بالتمويل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في التسعينات من القرن الماضي وخصصت له مابين 40%إلى 50% من السقوف التمويلية وذلك لما للقطاع الزراعي من أهمية ، كقطاع رائد في السودان يعمل فيه حوالي 80%من السكان ، ويساهم بحوالي 50%من الدخل القومي.

3 - ساهمت المصارف أيضاً في التمويل الزراعي بقيام محفظة البنوك التجارية في عام 1990م.

1 سراج الدين عثمان مصطفى،مجلة المصارف، العدد التاسع،ص58-57.

4 - أدخلت المصارف الإسلامية بند إزالة الغبن (بند الإحسان) في صيغة السلم وهو مفهوم إسلامي الغرض منه الحفاظ على روح التراضي التي يجب أن تكون سائدة في العقود والمعاملات المالية والشرعية كافة. ومن ناحية عملية وتطبيقية هو عملية مراجعة لفرق السعر الجاري لحظة تسليم المحصول وبين السعر المتفق عليه بين المتعاقدين لحظة إجراء العقد (تسليم رأس مال السلم).

5 - التمويل بصيغة السلم ساعد في محاربة نظام الشيل الذي كان سائداً في عملية تمويل المزارعين وهو نظام غير عادل يفرض فيه التاجر الممول كل شروطه دون مراعاة لحقوق الطرف الآخر مما يجعل المعاملة شبيهه بعقود الإذعان.

6 - ساهمت المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية). كما اهتمت بالعائد الاجتماعي بجانب المادي أي إنسانية الاقتصاد ، وخير مثال لذلك توزيع الزكاة ، وتوزيع التركات ، وتمويل الحرفيين والمهنيين.

7 - ساهمت المصارف مع غيرها في تخفيض حدة التضخم المالي والنفدي وذلك بالتركيز على تمويل الأنشطة والقطاعات ذات الأولوية.

8 - **المحور الثاني :الإخفاقات والعلاج([1]):**

بالرغم مما حققته المصارف الإسلامية من إيجابيات ونجاحات عديدة إلا انها أثناء تأدية عملها في تطبيق التجربة انتابتها بعض الشوائب مما أدى لارتكابها بعض المخالفات الشرعية والمصرفية ، ويمكن أن نوضح فما يلي بعض الأمثلة لذلك :

1. لم تلتزم بعض المصارف عند تطبيق وتنفيذ العمليات الاستثمارية بالضوابط الشرعية والمصرفية لهذه العمليات، وغرامات بنك السودان المالية خير شاهد على ذلك.

2. أكثرت بعض المصارف من تنفيذ العمليات الصورية خاصة المرابحات سعياً لتحقيق الأرباح الباهظة علماً بأن أكثر من 50% من تمويل المصارف عن طريق المرابحة ويمكن إعطاء نماذج للمرابحات الصورية على سبيل المثال :

(أ) تنفيذ المرابحة دون أن يمتلك المصرف أي بضاعة، بل بالفواتير والمستندات فقط مما يجعل المعاملة ربوية مثل صيغة السحب على المكشوف في النظام المصرفي التقليدي.

---

1 سراج الدين عثمان مصطفى، مجلة المصارف ، العدد التاسع ،ص 59.

(ب) أن يرابح المصرف العميل في بضاعة يمتلكها العميل أصلاً فيصبح العميل هو البائع والمشتري مما يوقع المعاملة تحت المحظور الشرعي.عليه أرى خفض نسبة المرابحة إلى أقل من 20%مع وضع رقابة مشددة ولصيقة من بنك السودان وإدارات المراجعة الداخلية بالبنوك.

(ج)بعض المصارف تقيد قيمة البضاعة لحساب العميل (الآمر بالشراء) وليس لحساب البائع (مصدر السلعة).

3. بالرغم من المحاولة الجادة التي بذلها بنك السودان المركزي في تكوين لجنة من الخبراء الاقتصاديين والعلماء والمصرفيين لاستحداث صيغ تمويل جديدة وتحديث بعض الصيغ القديمة وقد قطعت هذه اللجنة شوطاً مقدراً ، إلا أن هذه اللجنة للأسف قد توقفت.

4. لابد من الإشارة إلى أنه ومنذ إنشاء البنوك الإسلامية بذلت جهود مقدرة لتطوير التجربة ولكنها مازالت متواضعة ودون الطموح فقد انحصرت في فتاوى هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والبنك المركزي وكذلك ردها على استفسارات الجمهور والسائلين والمتعاملين مع البنوك إضافة إلى كتابة بعض البحوث والأوراق حول صيغ التمويل الإسلامي وحول بعض مجالات التطبيق ألا أن الذي ينتقص التجربة في نظري هو البحث المتعمق في كثير من قضايا التطبيق وفتح الباب لتشجيع الباحثين للإتيان بالجديد بما يغني التجربة.

توصيات التجربة :

1 - بالنسبة للمخالفات الشرعية والمصرفية لابد من التركيز على التدريب المستمر، وبالذات في مجال التأصيل بالإضافة إلى مراجعة الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية أولاً بأول، للتأكد من التنفيذ والتطبيق السليم.

2 - لتحقيق السلامة الشرعية والمصرفية نرى أن تستبدل العقوبة المالية بالعقوبة الإدارية حتى ينتبه الموظفون لخطورة ذلك.

3 - على المصارف الإسلامية أن تمول بالصيغ الإسلامية الأخرى بجانب صيغة المرابحة حتى تقلل من المآخذ المأخوذة على صيغة المرابحة وتتفادى الإفلات الزمني في المرابحات.

4 - تمويل البحوث التي تعالج عثرات التطبيق والأخرى التي تهدف إلى تطوير التجربة.

5 - إحياء لجنة بنك السودان المركزي لتؤدي دورها المهم في تطوير و إنشاء صيغ جديدة.

رابعاً :التأمين التكافلي:

تطبيق التجربة:

1/ قانون الرقابة والإشراف على أعمال التأمين لسنة 1992م.

تعمل كل شركات التأمين وفق قانون هيئة الرقابة والإشراف على التأمين الذي صدر في العام 1992م والذي تم تعديله في عام 2001م حيث ألغي بموجبه قانون الرقابة على المؤمَّنين لسنة 1960م.وبموجب هذا القانون تم إلزام شركات التأمين العاملة في السوق السوداني كافة بممارسة نشاطها في إطار التأمين الإسلامي وخيِّرت بين أن توفق أوضاعها مع القانون الجديد أو أن تقوم بتصفية أعمالها وقد وافقت جميع الشركات بالقانون الجديد.

2/ الفوائد المترتبة على تطبيق قانون التأمين التعاوني في السودان :

أ/ :الفوائد الإجتماعية ([1]):-

- تثبيت قيم التكافل والحضّ عليها مع التطبيق العملى لها.
- القضاء على الكثير من المظاهر السالبة فى المجتمع وذلك بتوفير مبالغ مقدرة من خلال دفع التعويضات.
- تقديم الكثير من الإعانات والمساهمات للجهات الاعتبارية والأفراد ودعم جهود الدولة فى مجالات التعليم والصحة.

ب /الفوائد الاقتصادية ([2])

- المساهمة فى النشاط الاقتصادى وذلك بتوفير الدخول للشرائح التى لحق بها الضرر الموجب للسداد مما يساعد بطريقة غير مباشرة فى عملية إعادة توزيع الدخل.
- ادت أسلمة التأمين إلى زيادة عدد المتعاملين فى قطاع التأمين بعد زوال الحرج الشرعى مما ساهم فى تطوير عمل التأمين بالبلاد.
- ارتفاع مستوى الوعى التأمينى للمواطنين وإدراكهم لأهمية التأمين فى حماية الاقتصاد الوطنى.

---

1 عثمان الهادي ، تجربة التأمين الاسلامي في السودان،ص11ومابعدها

2 عثمان الهادى , تجربة التأمين الاسلامى فى السودان , ص 11, وما بعدها

- المساهمة فى دعم السياسة النقدية للدولة بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق سحب جزء من الكتلة النقدية من المجتمع والمتمثلة فى أقساط التأمين وإعادة تداولها داخل القطاع المصرفى للاستفادة منها فى دعم وقيام مشاريع إنتاجية جديدة تعود بالنفع على الدولة والمجتمع، وتخفيف حدة التضخم.

3/ المشاكل والعقبات التي تواجه صناعة التأمين الإسلامي والدروس التي يمكن الاستفادة منها من خلال التجربة

أ/ مشكلة إعادة التأمين :

غنيٌّ عن القول أن من بين أهم المشكلات التى صاحبت تطبيق نظام التأمين الإسلامى مسألة إعادة التأمين ، إذ يخلو سوق التأمين العالمى تماماً من شركات إعادة تأمين تعمل وفق هذا النظام.

وقد قامت هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل بإصدار فتوى أجازت التعامل مع شركات إعادة التأمين التى تعمل وفق النظام التجارى استناداً إلى فقه الحاجة وفق شروط حددتها الفتوى.

ب/ مشكلة رأس المال وحقوق حملة الأسهم :

إن الدور المحدد لرأس المال فى شركات التأمين التعاونية وضعف عائد حملة الأسهم فى أرباح رأس المال أدى إلى إحجام الاستثمار فى مجال التأمين التعاونى إذ لا تتيح الصيغة المعتمدة حالياً لحملة الأسهم الاستفادة من الفوائض المحققة ، والتى تعود بكاملها لحملة الوثائق.

ج/ مشكلة ضعف الوعي التأميني.

د/ مشكلة توفير وتأهيل الكوادر البشرية.

هـ / إن التحديات التى تواجهها صناعة التأمين الإسلامى تتمثل فى الآتي ([1]) :

- الربحية.
- الانتشار.
- تغطية أوسع الاحتياجات التأمينية أفقياً من حيث النوع و رأسياً من حيث الحجم.
- الجودة.

1 ندوة التأمين التعاونى , رابطة العالم الاسلامى , اعداد د. عبدالبارى مشعل , (ص) 13.

4. مقترحات لتطوير التجربة :

أ/ تفعيل دور شركات التأمين التعاوني في نشر الوعي التأميني.

ب/ توسيع مظلة الحماية التي يوفرها التأمين التعاوني للاقتصاد الوطني وإقناع الحكومات بدعم التأمين الزراعي.

ج/ المساهمة في تنمية المجتمع بتخصيص جزء من فائض التأمين لهذا الغرض.

د/ دعم وتمويل البحوث والدراسات والمشروعات التي تهدف إلى درء الضرر عن النا س في إطار برامج إدارة الخطر.

هـ/ تطوير تجربة هيئة الرقابة الشرعية المركزية لمراقبة هيئات الرقابة الشرعية بالشركات والعمل على إيجاد هيئة على مستوى العالم.

و/ العمل مع الجهات الحكومية والمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية القائمة على تفعيل تطبيق صيغة التأمين التعاوني التي يدير فيها حملة الوثائق شركة التأمين وفقاً للصيغ المقررة في قرار مجمع رابطة العالم الإسلامي لعام 1398هـ.

ز/ أن تتضافر الجهود وخاصة من شركات التأمين الإسلامى على إنشاء شركات إعادة تأمين بغية التخلص من التعامل مع شركات إعادة التأمين التجارية.

المبحث الثالث : رؤية إسلامية للقضايا الاقتصادية السودانية (التطبيق والمأمول)

مقدمة:

يعتبر السودان بحمد الله وتوفيقه من الدول القليلة التي تطبق النظام الاقتصادي الإسلامي ، ويسعى إلى تحقيق ذلك بكل الوسائل لأنه يتخذ الإسلام منهجاً كاملاً ، ولما كان الأمر كذلك فقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق هذا الهدف بدأت بالقوانين والمؤسسات والنظم تلا ذلك متابعة التنفيذ وسد الثغرات، وبما أن مثل هذا العمل شاق وعسير، لأنه – خاصة مع طول البعد الزمني بيننا وبين آخر تطبيق عملي – يتطلب مثابرة كبيرة وتحديداً دقيقاً للمؤسسة التي تضع سياسات التحول، وللجهة أو الجهات التي تراقب التطبيق وتقوِّمه من وقت لآخر؛ وحتى نطمئن إلى حسن المسيرة، وحتى نقارن بين التطبيق والمأمول - فإني أحاول أن أبرز في هذا المبحث الآخير من الورقة بعض الرؤى الإسلامية للقضايا الاقتصادية السودانية، بعد أن طوّفت في مقدمة طويلة رأيت ألا غنى عن طرحها، خاصة بعد اتفاق الكثيرين - ومنهم غير مسلمين - على أن الاقتصاد الإسلامي هو الحل لمشاكل العالم الاقتصادية وأزماته الطاحنة، وكذلك حاولت إبراز التطبيق الذي حدث في السودان باعتباره محاولة جادة وناجحة لهذا النموذج، قناعة بأن المراجعة والتقويم والنقد الموضوعي لهذه التجربة يثريها ويطورها ويقنع الآخرين بالأخذ بها. وفيما يلي أحاول أن أنقل بعض الرؤى التى نحتاج إليها، لنكمل بنيانها ونصحح عثراتها وسلبياتها نحو مزيد من النجاح وذلك عبر المحاور الآتية:

1/ غياب الرؤية الكليـــــة:

لم يحفل اقتصادنا خلال الفترة الماضية برؤية كلية متكاملة وإنما كان كسابق تاريخه في العهود الماضية يعتمد على البرامج القصيرة والحلول المؤقتة والجزئية لمشاكل الاقتصاد السوداني.

2/ الاقتصاد الكلـــــي:

ما زلنا في هذا المجال نحتاج لعمل كبير ومراجعات خاصة في مجال الضرائب والجمارك وتأصيل قضية التنمية والنظر في موضوع الأجور وسياسات التشغيل.

3/ تحريـــر الاقتصاد:

لم يحدث تعريف محدد لسياسة التحرير الاقتصادي وحدودها ومداها، ومعروف

أن الحرية الاقتصادية في الإسلام لها بعض القيود كما أن هناك كثيراً من الخطط والبرامج كان ينبغي أن تواكبها، وأهمها أن لا تؤثر على الإنتاج نتيجة التضخم الذي يحدث غالباً مع تطبيق هذه السياسة. ولكن للأسف لم توضع برامج الإنتاج بعناية لتلافي ما يمكن أن يحدث في هذا الإطار. أما آثار تلك السياسات على الفئات محدودة الدخل فقد تقرر مراعاتها ووضع السياسات الكفيلة لمعالجتها، وكان قد اتفق على ذلك- ولكن الآليات التي أنشئت آنذاك كانت ضعيفة، لم ترق لمستوى ردم الهوة الكبيرة بين الدخل وتكاليف المعيشة، وقد التُفت إلى ذلك مؤخراً بجملة الصناديق التي أنشئت؛ ولكن رغم ما بذل من مجهودات إلاَ أن أثرها ليس بالمستوى المطلوب، لأن عامل الزمن كان مهماً في تنفيذ مثل تلك الإجراءات، ومع ذلك فهي تحتاج إلى مزيد من العناية والدعم والتنسيق بين مكوناتها وفق رؤية واحدة جامعة حتى تصل إلى المستهدفين وتغطي احتياجاتهم المختلفة.

إن الحديث عن التحرير المطلق يؤثر على أسعار الضروريات للمواطن البسيط فلا بدّ من وضع بعض السياسات التي تكبح جماح السوق، مثل: إعادة القطاع التعاوني لسابق عهده، ووضع الديباجات على السلع، وتحقيق رقابة على السوق، وإعادة سلطة الرقابة لوزارة التجارة على المستوى الاتحادي ووزارات المالية على مستوى الولايات لتحقيق توازن في الأسعار لا لفرض الأسعار.

إن سياسة التحرير المطلق فشلت حتى في الدول التي تعتبر أم الرأسمالية، وقد ظهر ذلك جلياً إبان الأزمة المالية الأخيرة التي وقعت في العام 2008م، وما زالت آثارها مستمرة حتى الآن؛ مما اضطر كثيراً من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات معاكسة تماماً ومهدمة لأسس النظام الرأسمالي، منها التدخل الكبير الذي حدث من الدولة في دعم الكثير من البنوك والشركات وتأميم بعض الشركات وتسريح أعداد ضخمة من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص. إن التحرير الذي يتسق مع الرؤية الإسلامية هو الذي يراعي توفير لقمة العيش للمحتاجين وتحقيق التكافل الاجتماعي ووضع سياسات تكفل استقرارًا نسبيًا للأسعار... إلخ. إن المناداة بالتحرير المطلق عارضها كبار المنظرين والمفكرين الاقتصاديين الغربيين وقالوا أنه ليس هناك تحرير مطلق وإلا ستحدث أزمات للنظام الرأسمالي ، وهذا ما حدث له بالفعل خلال تاريخه ، ولم تعالج إلا بالتدخل.

4/ التراجـــع في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية:

كان من الخطط الاستراتيجية تحقيق شعار ناكل مما نزرع لنكتفي ذاتياً من السلع الغذائية الرئيسة فكانت البداية بسلعتي القمح والسكر، فوضعت الخطط وأُتبعت ببرنامج تنفيذي محكم دفعته ثقة عالية بالنفس وهمة تقارب الثريا فكان أن تحقق الاكتفاء الذاتي من السلعتين في مدى لم يتجاوزالعامين أو الثلاثة ، ولكن حدث تراجع بعد ذلك لغياب الرؤية المتكاملة والخطة المحددة كما أن ظهور عائدات البترول ساعد في هذا التراجع.

إن من السلع الرئيسة والضرورية التي تم فيها الاكتفاء الذاتي وتحقيق صادر مقدر: البترول؛ حيث كان هذا الحدث أقرب إلى المعجزة في ظل التعقيدات التي كانت تحيط بهذا المشروع، المتمثلة فى المقاطعة الغربية - وخاصة الأمريكية - على السودان، زيادة على حصول شركة شيفرون الأمريكية على حق امتياز التنقيب عن البترول فى السودان. ولكن بعد هذا النجاح فإن البترول لم يُستغل الاستغلال الأمثل في ترسيخ قاعدة كبيرة من البنى التحتية، إلى أن جاء الوقت الذى قضى فيه انفصال الجنوب على الجزء الأعظم من هذا المورد المهم والكبير.

5/ ثبات السياســات:

إنه لكي يتقدم الإنتاج ويزداد ويتحقق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية ويوفر الصادر ما يرفد البلاد بعملات صعبة كافية لدعم الاقتصاد لابد من ثبات في السياسات ، حتى تعلم جميع أطراف العملية الاقتصادية الأرضية التي تتحرك عليها، وتطمئن لنتائج أعمالها وإنتاجها؛ كما أن الإقبال الحقيقي للاستثمارات الخارجية لا يكون إلا في ظل سياسات ثابتة ومستقرة فى جميع مناحي الاقتصاد. إن التذبذب المستمر في السياسات كان له أثركبير على مسيرته وتقدمه.

6/ تمويل مشروعات الدولة بالقروض:

أثار هذا الموضوع جميع مكونات المجتمع السوداني على مستوى الرأي العام وعلى مستوى المجلس الوطني والحكومة والجهات المختصة بإدارة الاقتصاد في الدولة ، وكذلك أجهزة الإعلام المختلفة ، ولما كانت الدولة قد التزمت بالشريعة الإسلامية فقد دعت علماء أجلاء من داخل السودان وخارجه إلى ندوة في يناير من العام 2012م ، لمناقشة هذا الموضوع.وقد كان النقاش واضحاً وصريحاً وقد توصلت الندوة إلى ضرورة الالتزام

بالشريعة في هذا الموضوع وأوصت بتوصيات كثيرة من أهمها:

أ/ توصي الندوة الحكومة السودانية بإعادة التفاوض مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية العربية والإسلامية حول القبول بأي عقد من عقود التمويل الإسلامي، أو من خلال الصكوك وشهادات الاستثمار الإسلامية المتنوعة وبتهيئة البنية التشريعية لأي عقد من العقود المقبولة شرعاً وقانوناً.

ب/ التأكيد على استيفاء البدائل والوسائل الشرعية كافة لتوفير التمويل اللازم بطرق شرعية يقبلها المولون، ومن هذه الأدوات والبدائل التي يقدمها التمويل الإسلامي: صكوك السلم، وصكوك المرابحة لتوفير احتياجات السودان كافة من البضائع والسلع والآلات والمعدات والمصانع ومستلزمات الإنتاج وصكوك الاستصناع أو المشاركة أو الوكالة في الاستثمار واتخاذ التدابير والسياسات التي تعزز الثقة في هذه الصكوك وتجعلها مصدراً مهماً للتمويل. وحددت ألا تقبل القروض بالفوائد إلا عند الضرورة القصوى.

إلا ان الواقع يشير إلى عدم التزام الجهات المختصة بذلك وسيرها على نفس المنوال القديم دون بذل أي جهد للالتزام بهذه التوصيات المهمة مما يشكل خطراً على اقتصادنا وعلى منهجنا كله.

7/ الإجراءات الاقتصادية في عامى 2012م و 2013م بين الإصلاح والانفلات :

إن أمر الإصلاح عموماً وإجراء الإصلاح الاقتصادي على وجه الخصوص لا يعتبر في الإسلام مجرد سياسات تقر أو إجراءات تتخذ كما في الأنظمة الأخرى، ، بل هو مراجعة شاملة لكل الجوانب الأخرى فهذا عمر بن عبد العزيز ملأ أركان الدولة الإسلامية عدلاً وأمانة ورعاية لحقوق المسلمين وحكمٍ عامين ونصف العام لم يبق خلالها في ديار المسلمين من يحتاج الصدقة ، فكان نموذجاً فذاً في الإدارة الإسلامية وعبقرية نادرة في تغيير واقع المسلمين، إذ بدأ بنفسه – وكان من أثرى الناس – وباع كل ممتلكاته وضمها لبيت المال وزهد في الدنيا، ثم عدل ولم يترك ثغرة يدخل منها الشيطان إلا سدها، وكان الصرف الإداري والإنفاق على واجبات الدولة بسياسة الضغط على المصروفات والتقشف وكامل الشفافية في الرقابة وإعلاء مبدأ المحاسبة عند التقصير والتعدي على الحق العام.

هذه المبادئ هي التي تكفل دوماً حسن سير الاقتصاد ، وتدعم سياسات الحاكم، وتؤدي بها إلى الطريق المستقيم ، وتطرح البركة في الإنتاج ، وتبارك المال وتهون على

الناس الأسعار وتحقق في المجتمع التكافل حتى تفيض الزكاة عن حاجة الفقراء ، وفي التاريخ الإسلامي شواهد على ذلك.

إن ما جاءت به الإنقاذ من توجهات في المجال الاقتصادي وجدت استحساناً وقبولاً وحماساً من مجموعات كبيرة من هذا الشعب، وهو اتجاهها ببرامجها نحو الاستقلال الاقتصادي المستند إلى التوجه الإسلامي والبعد الوطني والإعتماد على الذات، وألا تكون كالأنظمة التي تتبع إجراءات المنظمات الدولية أو تقبل الإملاءات من هنا وهناك؛ لذا فإن إعتماد السياسات وإجازة البرامج الاقتصادية ينبغي ألا تتخذ الطريق السهل مرة بعد مرة، فيغرق الاقتصاد في أتون التضخم وغلاء الأسعار وتدهور العملة الوطنية، وتراجع الإنتاج وضمور الصادر، وكلما مرت فترة من الزمان ساءت فيها الأحوال الاقتصادية اضَطرت الدولة إلى اللجوء لنفس السياسات والإجراءات تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي – وهو مسمى مستعار من سياسات وإجراءات المؤسسات المالية الدولية – دوراناً في الدورة الخبيثة للاقتصاد، والتي أقرت كثير من الدول وخاصة النامية بفشلها وسوء مآلاتها، وقررت في كثير من مؤتمراتها أن الحل في طرح هذه السياسات بعيداً ، وانتهاج أخرى وطنية تلائم دولها وتجعل من حرية واستقلالية السياسات والبرامج الاقتصادية الطريق لبناء مستقبلها الاقتصادي، وهذا هو الطريق رغم صعوبته ومشقته، وحاجته إلى الرؤية والبصيرة أولاً ثم العزيمة والنفس الطويل المصحوب بالثبات وإنفاذ البرامج ومراجعتها والصبر عليها. قال تعالى «إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)...سورة الرعد الآية (11).

إذا أردنا أن نعالج قضايانا الاقتصادية لابد ان ننظر لأمراض الاقتصاد الحقيقية وعلله لا للأعراض، هذه الأمراض تتمثل في قلة الإنتاج وضعف الإنتاجية وقلة الصادر، فالأولى والثانية تؤديان إلى التضخم والثالثة تؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، أما الرابعة والتي هي مقياس التقدم الاقتصادي فهي مستوى دخل الفرد، وهذا يعالج بحسن توظيف الطاقات البشرية وذلك بخطة لتوظيف الشباب ولعامة أهل الريف ، وتوفير المياه للشرب والإنتاج ، ونشر فروع البنوك، وبسط التمويل، وتوفير الخدمات الأساسية، ورسم خطط التنمية الريفية لتقليل الزحف على المدن، وخلق الإستقرار وزيادة الإنتاج.. إن الحل والإصلاح الاقتصادي الحقيقي يمكن أولاً فى الإدارة السليمة للاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد والاهتمام بالأبعاد الجوهرية والشاملة لعملية التنمية.

إن الإجراءات الاقتصادية التي أتخذت في العام 2012م والتي تلتها أخرى في سبتمبر

2013م ليست إجراءات إصلاحية، وإنما هي أقرب إلى روشتة صندوق النقد الدولي المتمثلة في تخفيض سعر العملة الوطنية، ورفع الدعم عن السلع الأساسية وتقليل الإنفاق على التنمية، وزيادة أسعار الطاقة وزيادة الإيرادات الضريبية، وتقليص دور القطاع العام، ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص، وتحرير التجارة الخارجية، وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي.

إذن فإن المخرج الأساسي لاقتصادنا هو الرجوع إلى شعاراتنا الرئيسية، في الاعتماد على الذات وتحقيق الأمن الغذائي وتحريك الطاقات البشرية والمادية، وتفجيرها من خلال برنامج قيمي ووطني لتحقيق الأهداف العليا للأمة السودانية، بتحرير القرار الاقتصادي والسياسي والانتقال إلى موقع السيادة والريادة، استناداً إلى أصولنا ومنهجنا وتراثنا الديني والوطني، مهما طال المسير وتكاثفت الضغوط، ناظرين إلى تيارات العولمة والانفتاحٍ الكامل وإلغاء الحدود، وهيمنة المنظمات المالية والدولية وفق هذه المبادئ وانطلاقاً من الذاتية.

لقد عانى الشعب السوداني وصبر طويلاً وكابد مع هذه الحكومة، وكان الأجدر إيجاد بدائل أخرى غير الإجراءات التي أتخذت في العام الماضي والأخرى التي أتخذت مؤخراً، والتي سيعاني المواطنون من جرائها طويلاً ، نتيجة تصاعد الأسعار مع انفلات السوق وعدم الرقابة على أسعار السلع الأساسية، ومما يزيد الطين بلة عدم مرونة الدخول في بلادنا مما يجعل الفارق كبيراً جداً بين ما تخلفه مثل هذه الإجراءات من إرتفاع كبير لتكاليف المعيشة مقارنة بثبات الدخول وضآلتها في مواجهة هذا الإرتفاع.

كان يمكن أن يكون أحد الحلول الرئيسية منع التجنيب نهائياً بالنسبة لبعض الوزارات والمؤسسات التي تفعل ذلك، بحيث تصب إيراداتها في الخزينة العامة وهذه يمكن مع بعض الإجراءات الأخرى أن تغطي العجز الذي من أجله فرضت هذه الإجراءات القاسية، وهذا يدعم بلا شك شعار الدولة الذي تطرحه في ولاية وزارة المالية على المال العام، ويحل هذه المشكلة تماماً ويجنب الدولة القيل والقال في الحديث السائد عن إستغلال هذه الأموال بطريقة غير رشيدة وغير مؤسسية، ويقفل الباب على نظرية المال السائب المغري للتعدي عليه مما يسبب الفساد وسوء استغلال السلطة.

8/ انطلاق الاقتصاد السوداني إلى آفاق النهضة:

إن التحدي الذي يواجه السودان وهو يصمم على استقلال قراره الاقتصادي، ولكي

يستمر السودان في هذا المسار ثباتاً على المبادئ وتصميماً على نفاذ مشروعه الحضاري فإن ذلك يستوجب بناء نهضة اقتصادية قوية؛ ولا يكون ذلك بالمشاريع الصغيرة والاستثمارات المتواضعة، وإنما بتفكير استراتيجي قوي متوسط وطويل المدى ، وفي هذا فإني أرى تحديد منتج أو منتجين لدينا فيهما ميزة نسبية نضخ فيهما إمكانيات كبيرة وفق خطة محكمة وعلمية تستند إلى استعمال أحدث التكنولوجيا ونوكلها إلى أكفأ الإدارات، ليدر ذلك على السودان في المدى المتوسط وما بعد ذلك ما يمكنه من إحداث تطور اقتصادي هائل ونهضة شاملة.

9/ الإشراف والتقييم الدوري للتجربة :

- لا توجد جهة مسؤولة عن تطوير التجربة بقوانين ومؤسسات وبحوث، لإضافة الجديد كل يوم، بل وإصلاح أي انحراف يحدث؛ والأدهى عدم وجود الجهة المسؤولة عن المراجعة والتقويم الإداري للتطبيق.
- إن هذه التجربة وقد مضى عليها عقود من الزمان إلا أنها لم تخضع للتقويم والمراجعة مما يجعل تقدمها إلى الأمام وبالمستوى الذي يطمح إليه الجميع من الصعوبة بمكان.

10/ الحـــل للخـــروج من الأزمــــة :

يستطيع السودان عبر حكومة مستقرة وقادرة على اتّباع سياسات سليمة، إدارة اقتصاده بطريقة تؤدي إلى نتائج إيجابية وتفضي إلى سداد المديونية الخارجية وزيادة الدخول والإسراع بمعدلات التنمية.

1. إجراء مراجعة شاملة للاقتصاد وإعادة هيكلته على أسس عملية.
2. منع التجنيب نهائياً وتوريد أمواله للخزينة العامة وهذا سوف يغطي جزءاً مقدراً من عجز الميزانية وكان يمكن أن يجنبنا كل الإجراءات القاسية التي أتخذت في العامين2013م و 2013م ، كما أن هذا الإجراء سيؤكد على ولاية وزارة المالية على المال العام.
3. خفض الإنفاق الحكومي إلى30% على مستوى المركز والولايات وتخفيض عدد الوزارات والمحليات بالولايات إلى 50% ذلك ان بعض الولايات يقرب عدد محلياتها من 20 محلية.

4. تصفية الشركات الحكومية المركزية والولائية وخاصة التي تعمل في النشاط التجاري والمالي.
5. تعبئة الموارد والمدخرات المحلية ، ثم اللجوء إلى التعاون والتكامل الاقتصادي مع البلاد العربية والإسلامية، والإستفادة من التكتلات والمؤسسات الإقليمية خاصة العربية منها والأفريقية والآسيوية.
6. وضع سياسات مشجعة لإستقطاب مدخرات المغتربين وجذب رؤوس أموال السودانيين الضخمة الموجودة بالخارج. وللسودان تجربة جيدة فى ذلك طبقت فى عهد نميرى، عبر وضع لائحة محفزة للمغتربين بواسطة وزارة المالية ، وهذه يمكن أن تسهم فى تغطية جزء مقدر من الفجوة الخارجية.
7. الاهتمام بالتنمية الزراعية الشاملة بشقيها النباتي والحيواني، ووضع خطط اقتصادية سليمة تستلهم تجربة الماضي، يستطيع السودان عبرها أن يؤمن غذاءه وقوته، وأن يتم التأسيس لنهضة صناعية تستصحب الموارد الضخمة المتاحة فى هذا المجال من خلال التشجيع لقطاع خارجى مقتدر لفعل ذلك.

*إن مشروعاتنا الزراعية وخاصة الكبرى لايمكن ان تنهض ويعود لها شبابها وهى تنتظر التمويل الحكومى الذى لاتستطيع الحكومة الوفاء به مع ضعف البنيات الأساسية بها وعجز الإدارات وضعف الحزم التقنية المتبعة. إن الحل يكمن فى سياسات جديدة وغير تقليدية تمكن من توفير رؤوس أموال كبيرة تؤسس شراكات عادلة مع المزارعين مع توفير تكنلوجيا عالية لزيادة الانتاجية وإدارة مقتدرة ذات كفاءة عالية إضافة إلى مراجعة التركيبة المحصولية التى شاخت، إلى سلع أخرى يحتاجها العالم، ذات أسعار عالية لتدر على البلاد أمولاً ضخمة وعلى المزارعين والشركاء عائداً مجزياً ومشجعاً. وهذا أيضاً يتطلب تقسيم هذه المشاريع - وخاصة الضخمة منها - إلى عدد من المشروعات حتى تسهل إدارتها.

8. الاهتمام بتنمية الصادرات السودانية وتنويعها باعتبارها وسيلة لمقابلة احتياجات البلاد من السلع الضرورية ومقابلة الالتزامات الخارجية أيضاً.
9. أثبتت سياسة التخفيض للعملة الوطنية فشلها الذريع وآثارها السلبية، التي منها زيادة الضغوط التضخيمية وسوء توزيع الدخول، وأنها لم تكن سياسة ملائمة لزيادة حصيلة الصادرات وتقليل الواردات وتشجيع سياسة البدائل المحلية.

10. ضرورة وضع استراتيجية تخدم إعادة توزيع الدخول بعدالة وضمان الحد الأدنى من الأساسيات للحياة الكريمة.
11. السعي لاستغلال موارد البلاد وعلى رأسها الموارد الباطنة في الأرض بوتيرة أسرع خاصة البترول والذهب ، ووقف تهريب الذهب الذى إن فعِّل وشدِّد عليه سيغطى بعض الفجوة الخارجية ، واعتبار الذهب كالبترول سلعة عامة تقوم الدولة باستثمارها مع الاحتفاظ باستثمارات المواطنين الصغيرة بما يعود بالفائدة للمواطن والدولة. إن استغلال موارد الذهب - الذى تشير كل الدلائل إلى ضخامة احتياطياته - يمكن أن يكون أكبر الوسائل المتاحة والقريبة للمساهمة فى إنقاذ اقتصادنا ولكنه يحتاج إلى شراكات كبيرة بين الدولة وشركات عالمية كبرى - كما فى البترول – لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا المورد.
12. للسودان أوقاف ضخمة فى الخارج غير مستعملة ، وكذلك أخري كبيرة فى الداخل متواضعة العائد ، لابد من خطة قومية لحسن استغلالها ، لأنها بذلك يمكن أن تغطي كثيراً من حاجات المجتمع ، بجانب العمل الجاد على استحداث أساليب جديدة لتحقيق إضافة مقدرة فى زيادة الأوقاف عدداً وعائداً.
13. تحديد منتج أو منتجين لدينا فيهما ميزة نسبية، نوفر لهما إمكانات مالية كبيرة، وإدارة مقتدرة، وتكنلوجيا عالية، وفق خطة محكمة وعلمية؛ ليدر ذلك على السودان فى المدى المتوسط والطويل ما يمكنه من إحداث نهضة اقتصادية.
14. اعتبار العون الأجنبي مكملاً للموارد المحلية وليس بديلاً عنها، وأن يوجه هذا العون للقطاعات الإنتاجية و دعم البنيات الأساسية.
15. تقوية الأجهزة الحكومية في القطاعات الاقتصادية ودعمها بالمعلومات والبيانات والكوادر المؤهلة والخبرات الفنية، وإنشاء أجهزة متخصصة لتنمية الموارد البشرية والإحصاء والتخطيط وتنمية الصادرات.

وفى ختام توصيات الاصلاح :

لابد أن يذكر أن هناك كثيراً من الإنجازات قد تحققت في المجال الاقتصادي مثل إنتاج البترول وتعدين الذهب والطفرة الكبرى في الاتصالات وزيادة أطوال الطرق بما لم يسبق له مثيل وطفرة السدود وزيادة الطاقة الكهربائية أضعاف... إلخ. ولكن ذلك كان يتطلب أن ينطلق الاقتصاد وفق رؤية كلية للإصلاح تبدأ بالمنهج والرؤية ثم وضع الاستراتيجية المحكمة تليها الخطط والبرامج وفق سياسات ثابتة ومدروسة، ومراجعة دورية لهذه السياسات وتقويمها، وقبل ذلك الإدارة الاقتصادية المقتدرة لفعل ذلك، المسنودة بالعلم والتجربة ومعرفة واقع الاقتصاد السوداني وموارده وإمكانياته ؛ حتى تصوغ برامج اقتصادية وطنية فاعلة كما فعلت كثير من دول العالم الثالث في العقود الآخيرة ، فقد تركت وراء ظهرها خطط وبرامج المؤسسات المالية الدولية وصاغت برامجها الوطنية المستقلة التي التزمت بها قياداتها وإلتزمت بها شعوبها وصبرت على مشقة البناء التي تستلزم العمل الدؤوب والتضحيات الجسام والسلوك الجديد الذي يؤمن بالعمل وإتقانه والمحاسبة القاسية على الأداء.

الخاتمـــــــــة

منذ أكثر من ربع قرن مضى، كتب أحد المفكرين الإسلاميين البارزين وفلاسفة علم الاجتماع المعاصرين قائلاً (يواجه العالم الإسلامي تحدياً رئيساً يتمثل في إعادة بناء اقتصاده بما ينسجم مع دوره العالمي : فكرياً وسياسياً واقتصادياً) ([1])وحتى بعد مرور عقدين ونصف على ماكتبه هذا المفكر الاسلامي، نرى أن خطورة هذا التحدي ما تزال ماثلة للعيان إن لم تكن قد زادت، ذلك أن الاقتصاد السياسي للنظام الاقتصادي الدولي قد تغير بصورة جذرية خلال هذه المدة.

إن انهزام (النظام الاشتراكي) لا يعني بالضرورة انتصار (الأسلوب الرأسمالي في التنمية) ، إذ مازالت الرأسمالية تعاني من مجموعة من (الأمراض) التي لم تعالج منها ، والتي تتسبب في أزماتها المتتالية وآخرها الأزمة الدولية الأخيرة.

ولعل السبب الكامن وراء انتهاء النظام الاشتراكي والأزمة الدائمة التي يعاني منها النظام الرأسمالي يكمن في أن كلا النظامين يفتقر إلى أي محتوى خُلقي.

وعلى الأمة الإسلامية ممثلة في حكامها وبنوكها المركزية أن تكون سباقة في هذا الباب حتى يحسب لها أنها كانت المنقذة للنظام العالمي من الانهيار، بتفعيل مرجعيتها المقدسة من أجل تثبيت نظام مصرفي جديد، أساسه المشاركة في الربح والخسارة ونبذ ثقافة الربح العاجل على حساب كروب الآخرين ومآسيهم. وعليها القيام بدعوة دولية لاجتماع عالمي لتقديم ورقة أولية بمشروع نظام مصرفي واقتصادي عالمي جديد يستند إلى مرجعيتها.

وقد أثبتت التقارير الأخيرة تعاظم المدّ الإسلامي المصرفي عدداً وأرباحاً والخلاص النسبي للمصارف الإسلامية في الأزمة الحالية، كما أن الاستثمارات المرتكزة على قواعد إسلامية حققت أرباحاً أعظم وبقيت أصولها غير مضطربة رغم حالة الغليان.

فالأزمة الحالية في بعدها الشامل هي أزمة حضارية بالأساس ولعله كما ذكر رئيس البنك المركزي الأروبي : يجب ألا يوجد أي طابور لمعالجة الأزمة.

وفي نهاية هذه الخاتمة أجد نفسي متفقاً تماماً مع ما أصدره الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في ملتقاه في الدوحة تحت عنوان (مشروع نهضة العالم الإسلامي) في شهر أكتوبر 2008م ، من توصيات في الشأن الاقتصادي وما ينبغي على الدول الإسلامية فعله

١ خور شيد احمد , التنمية الاقتصادية فى المفهوم الاسلامى , دراسات فى الاقتصاد الاسلامى لسنة ١٩٨٠م.

ليكون العالم الإسلامي متكاملاً متحداً تعود إليه عزته وكرامته وتميزه ، ويجد القارئ في هذا البحث ما يطابق هذه المقترحات من أفكار تم تناولها ومبادئ سبقت الإشارة إليها وإلى ضرورة تطبيقها في واقع حياة المسلمين.

وقد جاءت هذه التوصيات على النحو التالي:

1/ التأكيد على الوحدة الإسلامية الاقتصادية عبر الإسراع في إنشاء السوق الإسلامية المشتركة والتي تُفضي إلى الوحدة الاقتصادية الإسلامية الشاملة مستقبلاً.

2/ إصدار التشريعات الخاصة بحرية تنقل رأس المال بين الدول الإسلامية.

3/ توجيه رؤوس الأموال في الدول الإسلامية للاستثمار في دول العالم الإسلامي وسحبها من المصارف الغربية.

4/ ضرورة أسلمة النظام المصرفي في الدول الإسلامية مع تشجيع التوسع في مشاريع التأصيل الإسلامي للأنشطة الاقتصادية عبر دعم مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث المتخصصة.

5/ إنشاء صندوق النقد الإسلامي لإدارة فوائض الأموال في الدول الإسلامية الغنية واستثمارها داخل إطار العالم الإسلامي وحمايتها من التآكل والتعدي.

6/ ضرورة إحداث التكامل الإسلامي بين الثروات المتوزعة في ربوع العالم الإسلامي(تكامل الموارد البشرية مع الموارد الطبيعية مع الموارد المالية والتكنولوجية...الخ).

7/ التأكيد على تحقيق الأمن الغذائي للعالم الإسلامي عبر توسيع الاستثمار في المجالات الزراعية إنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً.

8/ تبادل الخبرات الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وفتح الحدود أمام هذه الخبرات وأمام الأيدي العاملة لتمتين وحدة الأمة الإسلامية عبر تكامل شعوبها المختلفة أي إزالة كآفة العقبات التي تحول دون انتقال الإمكانيات المالية والبشرية والمادية والتكنولوجية بين دول العالم الإسلامي.

9/ ضرورة إصدار العملة الإسلامية الموحدة لدول العالم الإسلامي سعياً لتحقيق الوحدة النقدية

10/ إلغاء الأشكال الجمركية كافة بين دول العالم الإسلامي لتسهيل التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي.

11/ إنشاء الهيئة المائية لدول العالم الإسلامي التي تضطلع بوضع الدراسات والمشاريع للاستثمار الأمثل للمياه في العالم الإسلامي وكيفية تحقيق التكامل المائي بين دوله.

12/ العمل على إنشاء هيئة الطاقة الإسلامية لإنشاء وإدارة محطات الطاقة الكهربائية والسعي إلى ربط العالم الإسلامي بشبكة واحدة للاستفادة من تكامل الموارد بين دوله.

13/ تشجيع القطاع الخاص الإسلامي للاستثمار في دول العالم الإسلامي مع تقديم الضمان الكافي له بأن أمواله مصونة من التأميم والمصادرة.

14/ تفعيل الدور الرسمي والشعبي لقرارات المقاطعة الاقتصادية الشاملة لإسرائيل وللسلع والبضائع ذات المنشأ المعادي للإسلام والمسلمين.

15/ العمل على ربط دول العالم الإسلامي بشبكة طرق حديثة مع تشجيع قيام الخطوط الحديدية لخدمة المشروعات التنموية في العالم الإسلامي تحقيقاً للتكامل المنشود.

مجلة إستشراف العدد (١) ٢٠١٥، ٣٥- ٤٤



تأثير مرض الإيدز على أقتصاديات بعض الدول الأفريقية

د. خالد حامد محمد أحمد

لطالما عرفت البشرية أمراض وأوبئة عدة، أدت إلى خسارة الملايين من الناس، وتم اكتشاف العديد من الأمراض المزمنة التي يصعب السيطرة عليها، ومرض الإيدز واحد من أخطر الأمراض التي قام الانسان باكتشافها وأصيب بها.

مرض الإيدز: هو عبارة عن مرض فيروسي، ويعني نقص المناعة المكتسبة في جسم المريض، بحيث أنه يفتك بجسم الإنسان ويدمره تدريجيا ويتعرض المريض للإعياء الشديد في حال إصابته بأي مرض خفيف، فهو يعمل على تدمير أجهزة الجسم وتعذيب المريض حتى يموت.

و أكتب هنا عن أثر فيروس الإيدز علي الاقتصاد في بعض الدول الإفريقية والوضع الوبائي للمرض بالسودان متناولا كيفية انتشاره والخطة الاستراتيجية لمكافحة المرض وأهدافها .

أثر فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) على الاقتصاد

يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) والإيدز (AIDS) على النمو الاقتصادي نظرًا لتأثيره سلبًا على توفر رأس المال البشري. وفي ظل غياب الأدوية والرعاية الصحية والتغذية السليمة، كما هو الحال في الدول النامية، تقع أعداد كبيرة من الناس ضحية مرض الإيدز. ولن يقتصر الأمر على عجز المصابين بهذا المرض عن العمل، لكنهم سيتطلبون قدرًا كبيرًا من الرعاية الصحية. ومن المتوقع احتمال تسبب ذلك في انهيار النظم الاقتصادية والمجتمعات في الدول التي تضم أعدادًا كبيرة من المصابين بمرض الإيدز. وفي بعض المناطق شديدة التأثر، خلَّف هذا الوباء وراءه الكثير من الأيتام الذين يرعاهم أجدادهم .

سيسفر كذلك تزايد أعداد الوفيات في هذه المناطق عن تناقص أعداد السكان ذوي المهارات والقوى العاملة. وتكون غالبية القوى العاملة الباقية من الشباب ذوي المستوى المنخفض من المعرفة والخبرة العملية، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاجية. هذا فضلاً

عن أن ارتفاع معدل الإجازات التي يأخذها العاملون لرعاية أفراد أسرهم من المرضى أو التي يأخذونها كإجازات مرضية يخفض بدوره من الإنتاجية. يؤدي أيضًا تزايد أعداد الوفيات إلى إضعاف الآليات المنتجة لرأس المال البشري والاستثمار في البشر، وذلك بسبب نقص الدخل ووفاة الوالدين .

التأثير على السكان الخاضعين للضرائب

نظرًا لتسبب الإيدز في وفاة الشباب غالبًا، يؤدي هذا المرض إلى تراجع حاد في أعداد السكان الخاضعين للضرائب، ما يؤدي إلى انخفاض الموارد المتاحة للنفقات العامة، مثل التعليم والخدمات الصحية غير المرتبطة بالإيدز. ويسفر ذلك عن زيادة الضغط على موارد الدولة المالية وبطء النمو الاقتصادي. وينتج عن ذلك بطء في نمو الوعاء الضريبي، الأثر الذي من شأنه التزايد في حال تزايد النفقات الموجهة لعلاج المرضى، والتدريب (لاستبدال العاملين المرضى)، والتعويضات عن فترات المرض، ورعاية الأيتام الذين توفي آباؤهم بمرض الإيدز. وينطبق ذلك بوجه خاص إذا أدى التزايد الحاد في أعداد المتوفين من البالغين إلى تحويل المسؤولية واللوم من الأسرة إلى الحكومة في رعاية مثل هؤلاء الأيتام .

وعلى مستوى الأسرة، يؤدي الإيدز إلى نقص الدخل وزيادة النفقات على الرعاية الصحية. تؤدي هذه الآثار على الدخل إلى تراجع الإنفاق على التعليم، أو استبداله، وتوجيهه بدلاً من ذلك إلى الإنفاق على الرعاية الصحية والجنائز. وقد أوضحت إحدى الدراسات التي أُجريت في كوت ديفوار أن الأسر التي تضم بين أفرادها مريضًا بنقص المناعة البشرية/الإيدز تبلغ نفقاتها الطبية ضعف ما تنفقه الأسر الأخرى.

لكن مع التحفيز الاقتصادي من الحكومة، يمكن محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الاقتصاد. فبعض الأموال يمكن أن تقلل من قلق المصابين بهذا المرض بشأن الطعام والمأوى، ليهتموا أكثر بصراعهم مع المرض. لكن في ظل الظروف الاقتصادية السيئة، يمكن لهؤلاء المرضى أن يقرروا امتهان البغاء لجني المزيد من المال. ومن ثم تتزايد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

علاقة المرض بإجمالي الناتج المحلي

سجَّلت وثائق كلٍ من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز (UNAIDS)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجود علاقة بين

تناقص متوسط الحياة المتوقَع وانخفاض إجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول الإفريقية مع معدلات انتشار تبلغ ١٠٪ أو أكثر. ونُشِرت، بالطبع، التوقعات بأن الإيدز سيتسبب في بطء النمو الاقتصادي في هذه الدول منذ عام ١٩٩٢. وقد اعتمدت درجة التأثير على الافتراضات بشأن إلى أي مدى سيتم تمويل المرض باستخدام المدخرات، ومَن سيتأثر بها .

وقد أشارت النتائج المستمدة من مسارات النمو الخاصة بثلاثين نظامًا اقتصاديًا بدول جنوب الصحراء الكبرى للفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٥ إلى أن معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول ستقل بنسبة تتراوح ما بين ٠,٥٦ و١,٤٧ ٪ . أما التأثير على إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد، فلم تكن النتائج حاسمة بشأنه. لكن، في عام ٢٠٠٠، انخفض معدل نمو الناتج المحلي لكل فرد في إفريقيا بنسبة ٠,٧٪ سنويًا من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧، مع زيادة في نسبة الانخفاض بمقدار ٣٪ سنويًا في الدول المتأثرة أيضًا بمرض الملاريا. أما التنبؤات الحالية، فتشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول سيتعرض لمزيد من الانخفاض يتراوح ما بين ٠,٥ و٢,٦٪ سنويًا. بيد أن هذه التقديرات قد تكون أقل من القيم الفعلية ؛ إذ إنها لا تضع في الاعتبار الآثار التي تعود على الناتج لكل فرد .

رد الفعل في الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى

أنكرت العديد من حكومات الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى وجود مشكلة على مدار أعوام، ولم تبدأ سوى الآن فقط في البحث عن حلول. ويمثل نقص التمويل مشكلة في جميع مناطق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك عند مقارنته بالتقديرات الحذرة للمشكلة.

وقد أوضح بحث أجراه مؤخرًا معهد التنمية الخارجية (ODI) أن القطاع الخاص قد بدأ في الاعتراف بتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الخط الاحتياطي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فمن المُقدَر أن تتمكن أية شركة من تحقيق متوسط عائد يبلغ ٣ دولارات أمريكية لكل دولار أمريكي يُستثمَر في صحة الموظفين بسبب تراجع الغياب، وتحسن الإنتاجية، وتناقص معدلات ترك العمل. ثمة آثار مهمة أيضًا وغير مباشرة على سلسلة الإمداد. لذا، اشتركت العديد من الشركات متعددة الجنسيات في مبادرات لمناهضة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي انقسمت إلى ثلاثة

أنواع رئيسية: شراكات قائمة على المجتمع، ودعم سلاسل الإمداد، والمبادرات القائمة على القطاع .

جاء طرح مجموعة أدوات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في زيمبابوي في 3 أكتوبر من عام 2006 نتيجةً للعمل التعاوني بين كلٍّ من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية ودائرة نشر المعلومات حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنوب إفريقيا. تهدف هذه المجموعة لمؤازرة المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى اختصاصيي التمريض، باستخدام أقل دعم خارجي ممكن. وقد خضعت المجموعة - المكونة من ثماني وحدات تركز على الحقائق الأساسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز - للاختبار مسبقًا في زيمبابوي في مارس عام 2006 لتحديد مدى ملاءمتها. وتطرح، على سبيل المثال لا الحصر، إرشادات مصنَّفة حول الاستشارات، والمعلومات، والإدارة السريرية لمرضى الإيدز على مستوى المجتمع .

توافق آراء كوبنهاجن

توافق آراء كوبنهاجن هو مشروع يهدف لوضع أولويات لتحقيق الرفاهية العالمية باستخدام منهجيات قائمة على نظرية اقتصاديات الرفاهية. وجميع المشاركين في المشروع من الاقتصاديين، وهو يهدف إلى تحديد منطقي للأولويات بناءً على التحليل الاقتصادي. يستند المشروع إلى الافتراض القائل بأنه بالرغم من مليارات الدولارات التي تنفقها هيئة الأمم المتحدة، وحكومات الدول الغنية، والمؤسسات، والمشروعات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، على التحديات العالمية، فمقدار الأموال التي تُنفَق على مشكلات مثل سوء التغذية وتغير المناخ،لا تفي بالكثير من الأهداف المراد تحقيقها عالميًا. وقد وضع المشروع على قمة الأولويات تنفيذ إجراءات جديدة للحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وقدّر الاقتصاديون أن استثمار ٢٧ مليار دولار يمكن أن يحول دون وقوع حوالي ٣٠ مليون حالة إصابة جديدة بحلول عام ٢٠٢٥.

الوضع الوبائي للمرض بالسودان:

الوضع الوبائي لمرض الإيدز في السودان يشبه إلى حد كبير الوضع الوبائي للدول الإفريقية، أو على الأقل يشبه الوضع الوبائي لما كانت عليه تلك الدول في أي مرحلة من

مراحل تطور الوباء فيها خلال العقد الماضي، ويُعزى ذلك لعدة عوامل من أهمها: أن السودان يجاور ما يعرف بـ (حزام الإيدز الإفريقي) .

بدايات ظهور المرض في السودان لا تختلف عن بقية دول العالم، وذلك عندما بدأ المرض ينتشر وتَمَّ اكتشافه في العديد من دول العالم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بمحاولة العديد من دول العالم الإعلان عن خلوها من المرض، وهذا الإخفاء ساعد على زيادة انتشار المرض، لعدم تبني برامج للمكافحة في تلك الدول؛ فقد تم اكتشاف أول حالة إيدز بالسودان عام ١٩٨٦م، وأعقب ذلك إنشاء (اللجنة القومية لمكافحة الإيدز) في عام ١٩٨٧ م، والتي أصبحت فيما بعد باسم: (البرنامج القومي لمكافحة الإيدز) .

وفي السنوات الأولى لظهور المرض، لم تكن هناك برامج قوية للمكافحة؛ وذلك لعوامل عدة أهمها: تبني سياسة الإخفاء وعدم الإعلان عن حجم المشكلة، كما أن المرض لم يكن يشكل مشكلة صحية رئيسية في السودان إذا ما قورن بالمشكلات الأخرى؛ مثل: الملاريا، والدرن، وأمراض الإسهال، وسوء التغذية عند الأطفال، ولم يتنبه المسؤولون إلى خطورة وحجم المشكلة المتمثلة في سرعة انتشار المرض، وبخاصة وسط الشباب، ومما ساعد على تفاقم المشكلة أكثر عدم وجود دواء مكتشف له أو لقاح واق.

وقد استمر المرض في الانتشار طوال العقد الماضي، وهنالك العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك، ومنها:

- الموقع الجغرافي للسودان؛ حيث إنه يجاور العديد من الدول الإفريقية التي بها معدلات انتشار عالية.
- حالة عدم الاستقرار في منطقة شرق ووسط إفريقيا.
- الحركة السكانية الواسعة للمواطنين داخل السودان بسبب :

1) الحرب.
2) الكوارث الطبيعية.
3) العوامل الاقتصادية.
4) الهجرة للعمل والدراسة بالخارج.
5) السلوك الجنسي غير المنضبط (خارج الأطر الشرعية) .

وقد تم بذل العديد من الجهود لمكافحة مرض الإيدز في السودان، وارتفعت أصوات

العديد من المختصين منبهة إلى خطورة المرض وسرعة انتشاره ، إلا أن عدم وجود إحصاءات دقيقة عن حجم المشكلة وسياسة التعتيم حالت دون اتخاذ إجراءات جادة لمكافحة المرض.

كل هذه العوامل ساعدت على انتشار المرض، وبدأ ذلك واضحًا في ازدياد عدد المرضى بالمستشفيات، وازدياد عدد الحالات الموجبة في زجاجات الدم المتبرع بها، وكذلك زيادة الحالات الموجبة وسط المتقدمين لإكمال إجراءات سفرهم للعمل خارج السودان، ومما زاد من انتشار المرض في البلاد الجهل الشديد به، فعلى سبيل المثال أوجد مسح (الأمومة الآمنة) عام ١٩٩٩ م أن ١٩ ٪ فقط من النساء في سن الإنجاب في ولاية (غرب دارفور) بغرب السودان، قد سمِعن بمرض يسمى الإيدز، وقد تم في عام ٢٠٠٢ م تنفيذ مسح عام للتعرف على الحجم الحقيقي للمشكلة في السودان، بُغية وضع خطة إستراتيجية للمكافحة، وكان أهم ما توصل إليه هذا المسح أن السودان يوضع في خانة الدول التي بها وباء عام منتشر بنسبة انتشار ١,٦٪ وسط عامة السكان، وتمثلت نتائج المسح في الآتي:

العدد المقدر لمرضى ومصابي الإيدز بنهاية عام ٢٠٠٢ م ٥٠٠,٠٠٠ حالة، وهذا الرقم إذا ما قورن بالإحصاءات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية، يعني أن السودان به ثلثا حالات الإيدز الموجودة في الدول العربية مجتمعة، إلا أن هذه المعلومة يجب ذكرها بحذر؛ إذ إن العديد من الدول العربية تمارس سياسة الإخفاء وعدم الإفصاح عن الحجم الحقيقي للمرضى، خصوصًا وسط مواطنيها.

العدد التراكمي للحالات المبلغ عنها لمصابي ومرضى الإيدز حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٢ م فقط ٩٧٩١، وهي المشاهدة من جبل الجليد.

حوالي ٩٧ ٪ من مجمل الإصابات كانت عن طريق الاتصال الجنسي.

٪ ٨٥ من جملة الحالات تقع في الفئة العمرية (١٥-٣٩ عام) .

وسط الحالات المبلغ عنها كانت نسبة الرجال أكثر من النساء.

تمثل المجموعات المتحركة - كالنازحين، واللاجئين والسائقين، والقوات النظامية، والشباب عامة - أهم مجموعات انتشار المرض.

تمثل الولايات الجنوبية - الشرقية ، الخرطوم النيل الأبيض ، جنوب كردفان - أكثر المناطق إصابة.

نسبة انتشار المرض في الفئات المختلفة بالسودان :

- وسط النساء الحوامل = 1 %، وهي حسب تصنيف WHO تمثل انتشار الوباء بصورة عامة وسط كافة فئات المجتمع.
- وسط المساجين = 2,0 %
- وسط النازحين = 1,0 %
- وسط مرضى الدرن= 1,0 %
- وسط مرضى الأمراض التناسلية = 1,1%
- وسط العاهرات = 4,4 %
- وسط اللاجئين = 4,0%
- وسط طلاب الجامعات = 1,1%
- وسط بائعات الشاي = 2,5%
- وسط أطفال الشوارع = 2,3%

أهم مؤشرات المسح السلوكي:

- ارتفاع ملحوظ في السلوكيات الجنسية الخطرة.
- الذين يمارسون الجنس خارج القنوات الشرعية 9,1%.

أهم مؤشرات المسح الوبائي:

- العدد المقدر لحاملي الفيروس وسط المواطنين 512,000 حالة، المكتشف منها فقط 979 حالة.
- هذه النتائج تعكس عدم خلو منطقة أو مجموعة أو فئة من المجتمع من حالات الإيدز.
- الارتفاع العالي للنسبة وسط طلاب الجامعات مؤشر لزيادة كبيرة في الحالات في السنين القادمة.
- نسبة الانتشار العالية وسط اللاجئين مؤشر خطير في ظل التداخل الكبير مع فئات المجتمع.

تم بناءً على نتائج هذا المسح وضع خطة إستراتيجية للمكافحة، أهدافها العامة، هي:

1- تحجيم انتقال الإصابة بفيروس عوز المناعة البشري باستخدام الإستراتيجيات الملائمة،

والتي تهدف إلى تقليل انتشار الفيروس من 1,9% إلى أقل من 1 %.

2- تقليل الإصابة بمرض الإيدز والوفيات ، وتحسين نوعية الحياة للأشخاص المصابين بفيروس عوز المناعة البشري.

3- بناء قدرات مختلف الشركاء العاملين في مكافحة فيروس عوز المناعة البشري، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في التداخلات المختلفة، ويجب أن يكون لكل ولاية وحدة حسنة التأسيس والتجهيز لمكافحة فيروس عوز المناعة البشري.

4- تعبئة القادة السياسيين وقادة المجتمع للتأكد من التزامهم وتنسيق موارد «القطاع الحكومي والخاص» مع المستويين القومي والعالمي لنشاطات الوقاية والمكافحة.

كما تم وضع أهداف خاصة لخطة المكافحة تمثّلت بـ

1- زيادة الوعي والمعرفة حول فيروس عوز المناعة البشري وطرق انتشاره.

2- تشجيع المعتقدات والممارسات التقليدية التي تزيد السلوك الإيجابي الذي يمكن الشباب من الزواج، والدعوة إلى عدم ممارسة الجنس غير الشرعي، والذي يتم خارج إطار الزوجية، وكذلك النهي عن السلوك الجنسي السلبي بين الشباب وطلاب الجامعات والمجموعات الأخرى ذات الخطر.

3- مراجعة القوانين الراهنة المتعلقة بمكافحة الأمراض السارية، وتضمين فيروس الإيدز في القائمة نفسها.

4- تنظيم وتنفيذ وتجديد التخطيط لنشر المعلومات في إطار حملة التوعية التي تستهدف كل القطاعات المعنية بمشكلة فيروس الإيدز، بما في ذلك السلطات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الطوعية، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع خاصة، والمصابين بفيروس عوز المناعة البشري.

إستراتيجيات خطة المكافحة:

1- زيادة الوعي بفيروس ومرض الإيدز:

عن طريق إعطاء أولوية قصوى لنشر المعلومات بين أعضاء المجتمع لتأمين التغيير السلوكي، الذي من شأنه دعم الوقاية من فيروس عوز المناعة البشري، وذلك بتقديم كل المعلومات المتعلقة بالإصابة بفيروس الإيدز وطرق انتقاله، ونتائج مختلف الإجراءات

الوقائية، وتصحيح المعتقدات الخاطئة عبر القنوات الإعلامية المختلفة، وأخذ الخصائص الدينية والثقافية والتقليدية للمجتمعات المختلفة في الاعتبار.

2- السلوك الجنسي:

في سبيل الوقاية ومكافحة انتقال فيروس ومرض الإيدز عبر السلوك الجنسي، يصبح من الضروري تشجيع العفاف والفحص، والبعد عن الممارسة الجنسية غير الشرعية خارج الحدود الزوجية، كذلك يجب تشجيع المعتقدات والممارسات التقليدية التي تشجع الشباب على الزواج، ونحو ذلك من وسائل الوقاية.

3- الوقاية من الانتقال عبر نقل الدم:

يجب أن يكون فحص كل الدم المتبرع به عملاً إجبارياً في كل المراكز الصحية الحكومية والخاصة قبل نقله، كذلك يجب توفير المعدات لبنوك الدم في كل المستشفيات، وذلك بهدف فحص الدم، كما يجب تدريب كل الفنيين لتمكينهم من فحص فيروس عوز المناعة البشري.

4 - الوقاية من الانتقال من الأم لطفلها:

يجب توجيه خاص وتدريب لأطباء النساء والتوليد والقابلات لتقليل الانتقال من الأم للطفل، كذلك يجب إطلاع الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز على الإرشاد والعناية التي تقدم للمصابين بفيروس الإيدز.

5 - الفحص والاستشارة الطوعية:

يجب توفير وإتاحة الفرصة لفحص فيروس الإيدز طوعيًّا والاستشارة عنه في المرافق الصحية؛ وذلك لتسهيل معرفة حالات الإصابة والأفراد المقيمين مع أُسرهم، ويجب تدريب المرشدين الذين بوسعهم تقديم الخدمات عند الحاجة، ويجب إعطاء الأولوية للولايات تلك التي يعرف عنها الارتفاع في نسبة انتشار فيروس الإيدز.

6- المعالجة والرعاية الطبية:

لا بد من ذكر أن السودان من الدول العربية القليلة التي تتمتع فيها برامج مكافحة الإيدز بالالتزام السياسي العالي، وتمثل ذلك في قيام رئيس الجمهورية بإجازة الخطة الإستراتيجية في يناير ٢٠٠٣م؛ مما فتح الباب على مصراعيه لجهود المكافحة، وإنشاء

العديد من الهياكل المساعدة؛ مثل:

1. المجلس القومي لمكافحة الإيدز، والذي يرأسه وزير الصحة ويرعاه السيد رئيس الجمهورية.
2. الشبكة القومية للمنظمات التطوعية العاملة في مجال مكافحة الإيدز.
3. الجمعية السودانية لرعاية مصابي ومرضى الإيدز، وهي أول جمعية تطوعية في الشرق الأوسط يكون على رئاستها مصابي ومرضى الإيدز، إضافة لعدد من المتطوعين.
4. مجموعة التنسيق القطرية.

وختامًا، فلعل من أهم الدروس والعبر التي يجب أن تتنبه لها العديد من الدول التي ما زالت تطبق سياسة إخفاء الحقائق حول المرض بتلك الدول - أهمية مواجهة المرض بشجاعة، قبل أن يستفحل هذا المرض إن لم يكن قد استفحل بالفعل.

أهم المراجع:

http://www.alukah.net/culture/0/63784/#ixzz3aiC6SgCQ :

مع تمنياتي للجميع بدوام الصحة و العافية و السلامة

❖ اختصاصي ثاني مختبرات طبية



التعدين التقليدي في السودان
آثاره الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسيّة

مهندس : عباس الشيخ

مدخل:

يقصد بالتعدين التقليدي ذلك النوع من التعدين الذي يمارسه الأفراد أو الجماعات، باستخدام أدوات بسيطة وتقليدية. ولم نقف علي أصل كلمة «تعدين تقليدي»، هل هي محاولة لتعريب الكلمة الإنجليزيّة التي تطلق علي مثل هذا النشاط Artisanal Mining، والتي قد تكون ترجمتها التعدين الحرفي. وفي أغلب الظن أن شكل الممارسة الأولي لهذا التعدين بالأدوات التقليديّة هو الذي أدي إلي تلك التسمية. ربما كان سبب التسمية أيضا محاولة لتشبيهه بنشاط الزراعة التقليدية، والذي يُمارس منذ التاريخ في السودان، ومن هنا اكتسب التقليد في تسميته، مما لا يقارن بنشاط التعدين. هنالك من يطلق عليه التعدين الأهلي وهي تسمية أيضاً تحتاج إلي مراجعة وفي رأي المتواضع أنها لا تصف هذا النوع من العمل وصفاً دقيقاً. علي أي حال لابدّ من مراجعة هذه التسمية والاتفاق علي تسمية لها دلالة اقرب لتوصيف ها النشاط، ويجب أن تتسق هذه التسمية مع المصطلح العالمي وفي الدول الأفريقيّة من حولنا. ولعله من المفارقات أنّ هذا النشاط الآن لا يستخدم الأدوات التقليدية في أنشطته، حيث يستخدم أجهزة الكشف الحديثة، وآليات الحفر لفتح المناجم، وكذلك تتم المعالجة بالطرق المتقدمة. بل صارت هذه العمليات يُخطط لها، خاصة مع دخول بعض الشباب المتعلّم في هذه المهنة.

عمليات التعدين التقليدي:

نشاط التعدين التقليدي في السودان يركّز علي استخراج الذهب السطحي، رغم أنّ هنالك تعدين تقليدي للكروم في منطقة جبال الأنقسنا بولاية النيل الأزرق. الذهب السطحي Placer gold، ترسب بواسطة عوامل التعرية للصخور الحاملة للمعدن علي سطح الأرض والأودية والأنهار والخيران. لا يشكل هذا الذهب الاهتمام الرئيس للشركات الكبيرة، لأنّها تبحث عن الذهب الأولي (Primary Gold) في عروق المرو (Quartz Veins) والتراكيب الصخرية الحاملة له، والذي يوجد علي أعماق متفاوتة من سطح الأرض.

يتم استخراج الذهب الأولي بطريق منظمة وعلمية، تضمن استخراج معظم الخام، وتنتج معلومات هامة عن أي معادن مصاحبة أو غيرها أثناء عمليات لاستكشاف أو الإنتاج، وتتم معالجة الخام بالطرق الآمنة. شركات التعدين ملزمة قانونيّاً تجاه البيئة و المسئوليّة الاجتماعيّة و توظيف السودانيين، وملزمة كذلك تجاه تطوير مهنة التعدين في السودان.

الوضع القانوني للتعدين التقليدي:

عرّفت اللائحة (لائحة التعدين التقليدي والتي أصدرتها وزارة المعادن)، التعدين التقليدي، بأنه التعدين الذي يقوم به الأفراد والجماعات، شريطة عدم استعمال الآلات الثقيلة وبأعماق لا تتجاوز (20 متراً). كانت الوزارة تهدف بذلك إلي الحفاظ علي الثروة المعدنية في البلاد، وتنظيم استغلالها، بما لا يوثرعلي أنظمة النشاط التعديني الأخرى، والمحافظة بقدر الإمكان علي الاستخدام المرشد للأراضي.

قامت بعض الولايات بسن قوانين ولوائح تُنظم نشاط التعدين التقليدي، حيث تمّ فرض بعض الرسوم، ومن ناحية أخري فإنّ بعض هذه التشريعات جاء متسقاً مع قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين.

سعت وزارة المعادن لاستحداث نص في الدستور يؤكد علي أن ثروات باطن الأرض ثروات قومية مملوكة للدولة، وتقوم عليها عبر وزارة المعادن والوحدات التابعة لها، وقد تمّ تعديل قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2007، بحيث يحتوي علي مواد لتنظيم التعدين التقليدي، وربما يكون من المفيد أن تخطط الوزارة لتطويره إلي تعدين صغير.

العوامل التي ساعدت في ازدهار التعدين التقليدي:

هنالك عدة عوامل تضافرت وأدت إلي أن يصل هذا النشاط إلي صورته الحاليّة، بل صار التعدين التقليدي للذهب منطقة جذب لجميع قطاعات المجتمع السوداني ودول الجوار حيث يعمل فيه أكثر من مليون مواطن سوداني، وهي إحصائية تقديريّة وغير رسميّة، إلي جانب الكثير من الأنشطة الاقتصاديّة المصاحبة، والتي يفوق عددها العشرين نشاطاً، والتي تستوعب كذلك أعداداً مقدرة من السودانيين. ويمكن أن نجمل تلك العوامل فيما يلي:

1. الارتفاع الكبير في سعر الذهب، من حوالي 200$ في الماضي إلي أكثر من 1000$ للأوقية
2. وجود بنية أساسية معقولة في السودان، مثل شبكات الطرق والاتصالات
3. توفر التقنية التي سهلت عملية البحث والاستكشاف، مثل أجهزة الكشف للمعادن، ودخول بعض الآليات علي مستوي الأعمال المنجميّة أو في مراحل الاستخلاص، بدلاً عن الأشغال اليدوية.
4. وجود خبرة شعبية معقولة في فنيّات التعدين ووجود عدد من الممولين الراغبين في الدخول في المجال.

خصائص التعدين التقليدي في السودان:

للتعدين التقليدي خصائص مميزة، لكن قد تتغير من حين لآخر، وعموماً يمتاز هذا النشاط بالاتي:

1. يعتمد علي الأيدي العاملة Labor Intensive .
2. النشاط تقليدي لكنّه عشوائي في الممارسة. وقد يتطور إلي نشاط يستخدم الآلة، وليست هنالك إحصائيات دقيقة عن كمية ونوعية الآليات المستخدمة في أعمال التعدين أو المعالجة والاستخلاص.
3. يتم العمل في جماعات تربطها مصلحة مشتركة، وبينها علاقات إنتاج وعقد اجتماعي واقتصادي عرفي غير مدوّن.
4. المجموعات ليس لديها مواقع ثابتة وإنما تتحرك حسب المعلومات التي تنتشر عن اكتشاف مناطق تعدين جديدة.
5. يعتمد أسلوب العمل علي التجربة والخطأ في مراحل الاستكشاف، أو مرحلة التعدين، ولكن مآل هذا الأمر في المستقبل قد يكون هو اتّباع الأسس العلمية خاصةً أنّ القطاع صار جاذباً للمستثمرين والخبراء.

الممارسة الحالية للتعدين التقليدي في السودان:

أغرت الاكتشافات المتوالية لمعدن الذهب في بعض مناطق السودان، بعض الجهات لتطوير النشاط التعديني ونقله من نشاط يدوي إلي نشاط شبه آلي، وذلك لعدة أسباب

نجملها في الأتي:

1) سهولة الحصول علي إذن العمل، مع عدم الالتزام بسداد مستحقات كبيرة للحكومة أسوةً بشركات التعدين، إلّا من الجهود التي بدأت تبذلها وزارة المعادن في الآونة الأخيرة.

2) الأسعار التي يشتري بها بنك السودان الذهب المُنتج مجزية وتحقق أرباحاً جيدة.

3) تشجيع الدولة للنشاط، وارتباط المصالح بين الأطراف المشاركة، حيث أنّ هنالك عوائد مادية للأفراد و والولايات.

4) الدعاية الإعلامية الكبيرة التي صاحبت النشاط.

نري أنّ ضعف الرقابة علي التعدين مصحوباً بسهولة الحصول علي الرخصة من المحليّات، وعدم الالتزام بالبرامج الفنية، و العمل دون دراية بأسس العمل الفني للمعدنين، فيه إهدار للثروة المعدنية وعائداتها للبلاد. فرض هذا النشاط وجوده في الاقتصاد السوداني بعد أن تعدّي إنتاج الذهب أكثر من سبعين طناً في العام، للسنوات الثلاث ٢٠١١- ٢٠١٣، والآن تتحدث الوزارة عن أرقام أكبر من ذلك. لا تُفرض أي ضرائب مباشرة علي إنتاج التعدين التقليدي ولا تُشارك الدولة في الأرباح كما هو الحال في التعدين المنظم وليس هنالك أي التزام تجاه تطوير وتنمية المجتمعات المحلية.

يستخدم المعدنون التقليديون عنصر الزئبق (ذو الآثار السالبة) لاستخلاص الذهب من المعادن المصاحبة والشوائب الأخرى، ذلك لمقدرة الزئبق في ذلك، ولكن بكفاءة أقل قد تصل إلي ٣٠-٣٥٪، وتبقي أكوام التربة من مخلفات الاستخلاص، وهي غنية بالذهب وملوثة بالزئبق. حاولت الوزارة التصديق لبعض الشركات لاستخلاص الذهب من هذه المخلفات بشرط استخدام تقنيات تعيد تجميع الزئبق منها. حسب علمنا لم تقم أي شركة باسترجاع الزئبق، وقد تمّ التركيز علي استخلاص الذهب فقط. نشأت عدة نزاعات في هذا الصدد وحاولت الوزارة إيجاد حلول لها، نجحت حيناً وفشلت في أحيان أخري.

إيجابيـات وسلبيات التعديــن التقليــدي:

يمكن الإشارة لبعض الآثار الإيجابية للتعدين في الآتي:

1. محاربة الفقر، حيث يوجد حوالي مليون مُعدٍّن، في كثير من المحليّات، وهنالك أكثر من 25 مهنة مصاحبة.

2. اكتسب المواطن خبرة في مجال التنقيب واستخلاص الذهب وبعض المعادن الأخرى.
3. التعايش السلمي بين المواطنين من مختلف القبائل.
4. وفرت بعض المعلومات التفصيليّة التي يُمكن استغلالها لبناء وتطوير قاعدة معلومات المعادن.

رغم الايجابيات العديدة للتعدين التقليدي فهنالك بعض الآثار السالبة التي تصاحبه، منها:

1. تدهور البيئة وصحة المعدنيين والذين يعملون بجوارهم، بسبب استخدام الزئبق لاستخلاص الذهب، واستنشاق ذرات الغبار الناعم المشبع بالمعادن والسيليكا القاسية، الناتجة من طحن الصخور.
2. هجر المواطنين العاملين في قطاعات الإنتاج الحيوية لمهنهم، مثل الزراعة والرعي.
3. هدر موارد وثروات البلاد بسبب التنقيب والحفر العشوائي، وبسبب تهريب الذهب لدول الجوار.
4. وجود كتلة نقدية كبيرة بأيدي المواطنين خارج النظام المصرفي، مما يتسبب في تشويه الاقتصاد الوطني.
5. هذا بالإضافة لبعض الآثار الاجتماعية والأمنية السالبة وغيرها.

للتخفيف من هذه الآثار والمساهمة في معالجتها، نقترح أن تولي وزارة المعادن اهتماماً أكبر لهذا النشاط للسيطرة عليه، وعلاج سلبياته كالآتي:

1. تقوية الإدارة العامة للرقابة علي التعدين في الوزارة، ومدها بالخبراء وتدريب منسوبيها وتوفير المعينات والميزانيات اللازمة، مع الاستفادة من تجارب الدول المشابهة للسودان، والتي تعيش نفس ظروفه كما في دول القارة الأفريقية.
2. توفيق أوضاع الآليات العاملة في هذا النشاط، وذلك بمنح المعدنين التقليديين رخص تعدين صغير حسب الأسس المعمول بها.
3. فرض رسوم مباشرة أو غير مباشرة علي الإنتاج تقوم مقام العوائد الجليلة وقد تم ذلك في الآونة الأخيرة.
4. تنظيم المعدنين التقليديين وحصرهم وإحصاؤهم واستخراج بطاقات عمل لهم.

5. تقوية الأجهزة النظامية ومدها بالمعينات والتدريب الفني و العمل علي تجنيد ضباط وأفراد من التخصص.
6. التنسيق مع الولايات و العمل اللصيق معها، حيث يُلاحظ أنّه لا يوجد دور للوزارة في منح تراخيص التعدين التقليدي.
7. تشجيع البحث العلمي والدراسات المختلفة في هذا المجال لتوفير الحلول لبعض المشاكل التفصيليّة.
8. تشجيع قيام الخدمات المصاحبة مثل الخدمات الصحيّة وغيرها.
9. العمل علي تقوية الإرشاد التعديني لرفع مستوي وعي المعدنين لمجابهة المخاطر التي تواجههم ولرفع مقدراتهم ومهاراتهم في مجال التعدين.



آثار تدني أسعار النفط على الاقتصاد السوداني

أ .محي الدين محمد محي الدين

مقدمة:

يُنظر لتسارع وتيرة تدني أسعار النفط العالمية باعتبارها عرضا من أعراض تنامي استخراج الزيت الصخري بكميات مقدرة في الولايات المتحدة، وقد بينت عدد من الدراسات أن هذا التدني قابل للاستمرار لفترات أطول في ظل الصراعات الدولية والإقليمية ، ويدلل الخبراء على ذلك بإصرار السعودية على ضخ ذات الكميات التي تُصَدّرُها دول الأوبك رغم الدعوات المتكررة بضرورة تخفيض الإنتاج بغية تغيير الأسعار الحالية. وفي ضوء هذه المعطيات يبدو من المهم دراسة آثار الانخفاض على الاقتصاد السوداني، وهذا ما تحاول الورقة مناقشته من خلال المعلومات المتوفرة.

نظرة في خلفية القضية:

مثل اكتشاف البترول مرحلة مهمة من مراحل الثورة الصناعية في العالم ؛إذ صار هو المحرك الرئيس لعجلة الاقتصاد العالمي، وظل التحكم في مصادر الطاقة محورا تدور حوله حركة الصراع بين دول العالم المختلفة .ويلاحظ وجود أكبر الاحتياطات العالمية من النفط في مناطق جغرافية محددة مثل الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية؛ الشيء الذي جعلها – إلى جانب الشركات العالمية التي تتولي الإنتاج – لاعبا رئيسا في الاقتصاد العالمي إذ تتحكم في مستوي الإنتاج وبالتالي تفرض أسعارا محددة لسعر برميل البترول في السوق العالمي.

وبات من المعلوم أن قضية الوصول إلى مصادر الطاقة والتحكم فيها قضية استراتيجية للدول في سياساتها الاقتصادية ومواقفها السياسية[1].

تشير التقارير الدولية إلى توفر الطاقة وكفايتها لاحتياجات البشر لفترة تتجاوز عام 2035م، ويقول التقرير السنوي عن مستقبل الطاقة أن الاحتياطي العالمي من النفط يلبي الطلب العالمي لمدة 55 عام بذات المعدلات الإنتاجية التي كانت سائدة عام 2011م [2]. ووفق التقديرات المعتمدة فإن 70% من الزيادة في بيانات الاحتياطي المؤكد من النفط العالمي منذ عام 2000 تعود بالأساس إلى مراجعات في بيانات الحقول المكتشفة، والتي

تعرف بالنمو في الاحتياطي، وهو بحسب تعريف ماقوري :" الزيادة المقدرة من النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي التي يمكن أن تضاف إلى الحتياطات الموجودة من خلال: التوسع،المراجعة،وتحسين كفاءة الإستخراج، علاوة على اكتشاف مكامن جديدة وأحواض متصلة بالخزان الرئيس الذي ينتج النفط. وبعبارة أخري فإنه يشير إلى مراجعة مستوي الخزانات المكتشفة بالفعل، وليس إلى اكتشافات جديدة"[3].

لكن رغم هذه التطمينات فإن العالم شهد خلال العقود الأخيرة تزايدا في التنافس على مصادر الطاقة ويعزي ذلك إلى الخوف من نضوب موارد الطاقة الأحفورية بسبب زيادة الطلب عليها. عزز هذا الخوف المتنامي بين الدول المستهلكة للطاقة، تزامنه مع الأزمات السياسية التي شهدتها بعض الدول المنتجة للنفط مثل العراق الذي تدهورت مساهمته في السوق العالمي للنفط جراء الغزو الاميركي عام 2003م . واتجهت الشركات والدول في البحث عن مصادر غير تقليدية للطاقة تكون بديلا مناسبا يعوض النقص من المصادر التقليدية. ومثل اكتشاف الزيت الصخري ثورة جديدة في مجال الاستكشافات النفطية، وهي ثورة يتوقع لها أن تسود خلال العقود القادمة حتي عام 2035م[4]. وتملك الولايات المتحدة الاميركية موارد ضخمة من الصخر الزيتي خاصة في التكوين الجيولوجي المعروف بـ Green River Formation والذي يمتد في ولايات كولارادو ويوتا وولاية وايومنغ، وتقدر الموارد القابلة للإنتاج تقنيا نحوا من 800 مليار برميل من النفط حسب تقرير صدر عن مؤسسات أميركية رسمية[5].هذا الواقع أدي إلى إعادة تشكيل أراء سادت على مدي فترات طويلة فيما يتعلق بالاتجاهات المستقبلية، بعد أن طرأت تغيرات هائلة على طريقة التفكير والعمل، حيث باتت أسواق الطاقة تمر بتغير عميق إثر تحول مستوردي الطاقة إلى مصدرين والعكس صحيح[6].

وبالرغم من أن المخزون من النفط التقليدي المنتج من الأحواض الجغرافية التي أشرنا اليها سابقا يمثل غالب الإنتاج العالمي إلى وقتنا الراهن، لكن يمكن النظر إلى زيادة الإنتاج غير التقليدي وهي زيادة تؤشر إلي تغير محتمل في نوعية النفط وجغرافية إنتاجه،باعتبارها محدداً آخر من محددات تسعير النفط عالمياً. وتدل الشواهد على إمكانية حدوث انخفاض في نسبة إنتاج النفط التقليدي في العالم لصالح النفط الصخري الذي يمثل 20% من الإنتاج مقابل 80% للإنتاج التقليدي. وحسب قراءات المختصين في مجال الطاقة فإن نسبته سترتفع بحلول عام 2040م إلى حوالي 40% من إنتاج النفط العالمي[7] .

المشهد الراهن:

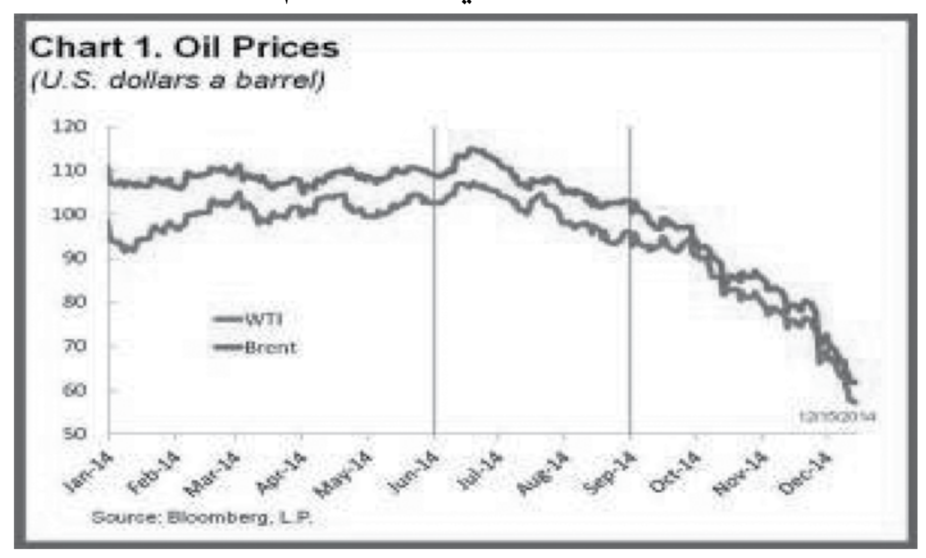
تلك المعطيات التي أشرنا اليها دفعت البعض للاعتقاد بأنها مؤشرات على تضاؤل الاهتمام العالمي بمناطق إنتاج النفط التقليدي، وهي رؤية استمدت تشكلها من تناقص اعتماد الولايات المتحدة على النفط وما بدا من تباعد في المواقف بينها والمملكة العربية السعودية في عدد من القضايا الإقليمية. بيد أن متخصصين في مجال الطاقة يرون أن تطور تقنيات استخلاص النفط من الصخور لن يلغي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في العقلية الاقتصادية الأميركية. فالنفط العربي ينظر اليه بحسبانه الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي لنحو عقدين من الزمن على الأقل[8].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تدنت أسعار النفط العالمي ؟ ولماذا أصرت السعودية على الإبقاء على مستويات الإنتاج الحالية رغم تدني الأسعار؟

هذه الأسئلة تستدعي الإجابة عليها إمعان النظر لتشابكات المصالح السياسية وتقاطعها إقليميا ودوليا. فالصراع في منطقة القرم والتنافس السني الشيعي على النفوذ في الشرق الأوسط يفسر أسباب الأزمة الحالية. وينظر لإصرار السعودية في اجتماعات الدول الأعضاء في منظمة أوبك على مستويات الإنتاج الراهنة باعتباره جزءًا من رؤية أميركية سعودية تهدف لإضعاف الاقتصاد الروسي والإيراني.

ويري محللون ان أسعار النفط وصلت إلى مستويات غير معهودة نسبة لعوامل متداخلة: تدني الطلب على المنتجات البترولية على نطاق العالم، خاصة في أوروبا، في الوقت الذي يفيض فيه السوق بالبترول[9].

أسعار النفط حتي ديسمبر 2014م



(المصدر: موقع المنتدي العالمي لصندوق النقد الدولي)

ويمثل إنتاج السعودية حوالي ثلث الإنتاج العالمي. وبدا واضحا التباين في المواقف بين دول أوبك فيما يلي خفض الإنتاج لمقابلة التدني في أسعار البترول، وأدت زيادة إنتاج كل من السعودية وليبيا لإرتفاع حجم المعروض من النفط، حيث زادت السعودية حصتها في سبتمبر من العام الماضي وكذلك الحال مع ليبيا.

لكن العامل الحاسم في معادلة الإنتاج والطلب يبقيٍ هو زيادة إنتاج الولايات المتحدة للنفط محلياً، والذي بلغ 8,7 مليون برميل يومياً بزيادة مليون برميل عن العام 2013م، وهو معدل يفوق معدلات إنتاجها في ربع قرن،وبالتالي قلت وارداتها إلى النصف؛ وهو ما دفع دولاً مثل السعودية ونيجريا للتنافس على السوق الآسيوية وخفض أسعار النفط، ويقول خبراء في مجال الطاقة أن السعودية التي تتزعم أوبك تريد جعل المنتجين أصحاب التكلفة العالية خارج أوبك ينصاعون لأوبك، ويتنازلون عن جزء من إنتاجهم حتى تتوازن السوق ويختفي فائضها، ولن يكون هناك قائد فعلي للسوق سوى السوق نفسه[10]..

وخلصت بعض القراءات إلى أن أسعار النفط ربما ستظل منخفضة حتي عام 2016 وأن إنتاج النفط العالمي "يحتاج إلى خسارة نحو 4% من مستويات الإنتاج الراهنة (91

مليون برميل يوميا) قبل أن يصل سعر البرميل مجددا إلى 80 دولارا" (11).

هذا المؤشر قد يشير إلى تواصل الوضع الراهن الذي يتسم بتذبذب الاسعار العالمية مع إحتفاظ اوبك بحجم الإنتاج الحالي حيث "لم يتم خفض الإنتاج ولا حتى رفع سقف إنتاج المنظمة الإجمالي إقراراً منها بالواقع. وهذا الأمر ليس مفاجأة. أما ما كان لافتاً للانتباه فهو ظهور علامات التكيف مع واقع جديد - وذلك، بعد تفكير لمدة عام، فالصدمة الأولى لهبوط سعر النفط قد تلاشت"(12).

الواقع السوداني:

بدأ الإنتاج النفطي فعلياً في حقلي (أبو جابرة)، و(شارف)، ثم لحق بهما (عداريبل) و(هجليج)، ليصل مجمل الإنتاج النفطي في السودان إلى (3) آلاف برميل يومياً حتى العام 1998م، ثم تدفق الإنتاج وفيراً بنهاية العام 1999م إلى (150) ألف برميل، إلى أن وصل إلى (500) ألف برميل يومياً قبل الانفصال[11].وقد بدأ الإنتاج النفطي يتراجع بالسودان عقب انفصال الجنوب، ليصل إلى (120) ألف برميل يومياً، نصيب الدولة منها (55) ألف برميل، ليفقد السودان حوالي (75%) من البترول - من جملة(350) ألف برميل يومياً تقريباً .ويبلغ احتياطي السودان من النفط المؤكد 6.8 مليار برميل (2010) م، وهو بهذا يحتل الرقم 20 في العالم، بينما يبلغ احتياطيه المؤكد من الغاز الطبيعي (2010) مليار متر مكعب[12].

وأبرز الحقول النفطية:

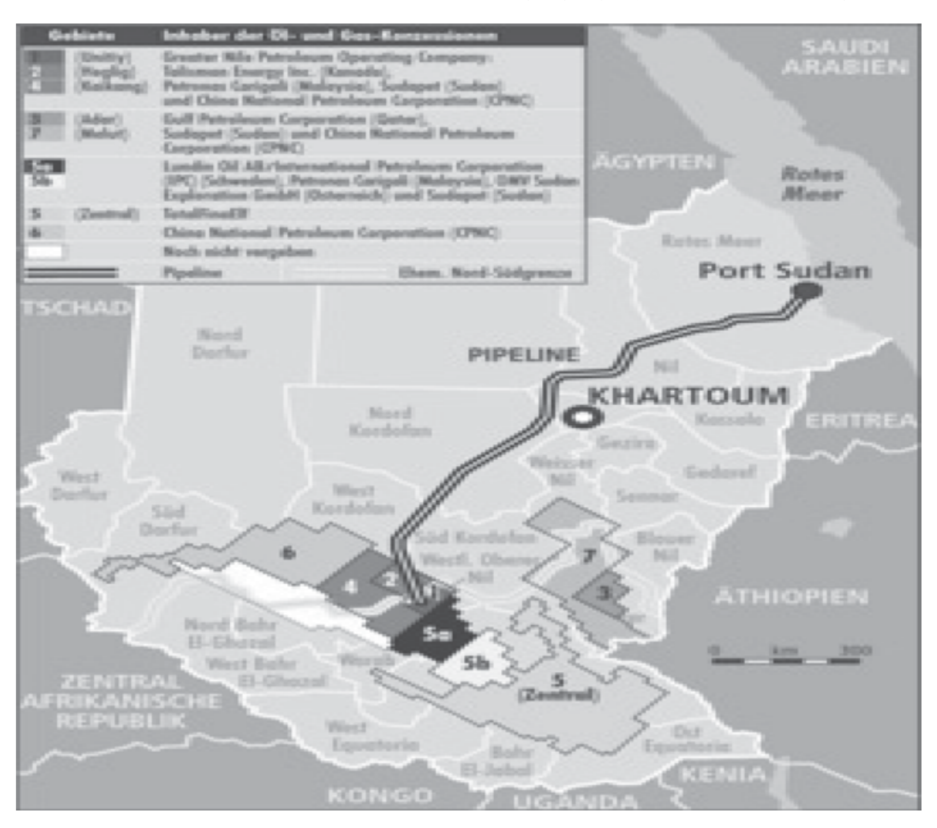
1. حقل هجليج: وتقع منطقة هجليج قرب الحدود مع دولة الجنوب، وتبعد حوالي (45) كلم إلى الغرب من أبيي بولاية جنوب كردفان، وتضم حوالي (75) بئراً إنتاجية وجزءاً من مربعي (2 و4)، ويدار الحقل بواسطة شركة النيل الكبرى- (كونسورتيوم) من شركات صينية، ماليزية، هندية وسودانية- . يذكر أن محكمة التحكيم الدولية في لاهاي قضت في العام 2009م بأن حقلين نفطيين في تلك المنطقة (هجليج) و(بامبو) يتبعان للشمال.

ويبلغ طول خط الصادر من هجليج إلى مصفاة الخرطوم والأبيض وحتى ميناء بشائر بالبحر الأحمر (1610) كيلومترات، وتبلغ سعته (150) ألف برميل في المرحلة الأولى وينتج الحقل (60%) من إجمالي إنتاج النفط السوداني.

2.حقل (برصاية) أو (النجمة) مربع (17): ويقع جنوب كردفان محلية السلام، ويبعد عن بليلة حوالي (44) كلم. وتبلغ إنتاجية الحقل حوالي (6) آلاف برميل يومياً. ويدار الحقل بواسطة شركات: (استار أويل)، (سودابت) السودانية بنسبة (34%)، وشركة (إنسان) اليمنية حوالي (66%). ويتوقع أن ترتفع إنتاجية الحقل إلى (10) آلاف برميل يومياً.

3. الفولة وبها ثلاثة حقول: (كيكانق)، (تقارة) و(سفيان).. وبدأ الإنتاج بـ (12) ألف برميل يومياً.

4. حقل حديدة (بليلة):وتقع منطقة (حديدة) جنوب دارفور، وتدار بواسطة شركة (بترو انيرجي) الصينية، وتبلغ إنتاجية الحقل حوالي (10) آلاف برميل يومياً، ويتوقع أن يصل إلى (20) ألف برميل يومياً.



(المصدر: موقع ويكبيديا)

وقد خلّف الانفصال دوائر محدودة بالشمال تعمل مجتمعة على رفع الإنتاجية[13]، ويقدر صندوق النقد الدولي أن عائدات البترول تصل إلى نسبة 27% من العائدات والمنح عام 2012 ، وهو رقم تناقص عن ماكان عليه قبل عامين فقط حيث كانت نسبة مساهمة البترول في الإقتصاد السوداني تقدر بحوالي 60%(14) .

ونتيجة لهذا الواقع اتجهت الحكومة لتطوير تلك المناطق في مسعي يهدف لإيجاد البدائل التي تقلل بها أثر الصدمة الاقتصادية التي صاحبت خروج البترول من الميزانية، وبدأت بوضع تدابير تمكن من استغلال الموارد المتاحة. فاتجهت إلى حصر الحقول المتبقية بالشمال، ونشطت الشركات في سباق محموم لزيادة الكمية المنتجة بالسودان وتعويض الخسائر، حتى وصلت الإنتاجية مؤخراً إلى (140) ألف برميل يومياً، جعلت الحكومة تقطع وعوداً بوصول الإنتاجية إلى (180) بنهاية العام 2014م. ورغم إرتفاع الإنتاج إلى حوالي 140 الف برميل يوميا إلا أن الاستهلاك المحلي يستوعب حوالي (90) ألف برميل يومياً بينما يحصل السودان على 55 ألف حسب اتفاق قسمة الإنتاج، (80) ألف برميل لمصفاة الجيلي و(10) آلاف برميل لمصفاة الأبيض. وهو ما يحتم ضرورة شراء (26) ألف برميل من الشركات المستثمرة بالسودان لتغطية العجز في الاحتياج المحلي من المشتقات النفطية.

وقارن الخبير الاقتصادي محمد إبراهيم كبج بين تصدير السودان للجازولين عام 2007م - إذ بلغ عائده حوالي (711) مليون دولار قبل الانفصال - وبين السنوات الست التي أعقبت ذلك، ووجد أن صادرات السودان من المنتجات البترولية انخفضت كثيراً، لأن الوارد من الاستهلاك المحلي فاق (150) مليون دولار خلال العام، مع انعدام الصادر حاليا.[41]

الانعكاسات على السودان:

تأثير إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد السوداني يأخذ بعدين متعاكسين ، أولهما إيجابي والأخر سلبي . وأبرز الأيجابيات المتوقعة تقليل الإنفاق من النقد الأجنبي على شراء المحروقات. وحسب وزير المالية فإن تراجع أسعار النفط سيؤدى بدوره إلى خفض فاتورة استيراد المنتجات البترولية من الخارج، بما يعزز الوضع في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في القطاع الخارجي، وهذا سيوفر عملات أجنبية تعين في بناء احتياطيات من النقد الأجنبي للسودان(15).

ودلل على هذا الأثر الإيجابي البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء في السودان حول تراجع معدل التضخم للشهر الرابع على التوالي في نوفمبر 2014 ليسجل 25.6%، انخفاضا من 28.2% في أكتوبر من ذات العام ، وذلك بفضل هبوط أسعار النفط العالمية(16).

أما البعد الأخر فيتمثل في تأثير الإنخفاض هذا الذي سيلقي بأثار واضحة على الوضع الاقتصادي للسودان بالنظر إلى إعتماده على الدعم وتلقي القروض والمنح في تنفيذ مشروعات البني التحتية وجذب الاستثمار، والتي يتوقع أن تشهد تدنيا جراء الأثار المترتبة على انخفاض أسعار البترول.

ويرى رئيس مجموعة صحارى أحمد مفيد السامرائي أنه «نظراً إلى ارتفاع درجة الارتباط بين الأداء اليومي للبورصات العربية ومسار أسعار النفط منذ منتصف العام الماضي، بات جلياً أن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها الحالية سيؤثر سلباً على أداء كثير من القطاعات الاقتصادية الرئيسة، وبالتالي التأثير على نتائج أدائها في نهاية السنة، وسيكون لذلك انعكاسات سلبية على مستويات المنافسة وحدّتها ضمن الفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالي تأثر هوامش الأرباح سلباً»[51].

وفقا لتحليل لوحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، فإن الحكومة السعودية أمامها أربعة سيناريوهات أو خيارات لمواجهة العجز الناجم عن تدني أسعار النفط، والإبقاء على مستويات الإنفاق الحكومي مرتفعة، أبرزها اللجوء للاحتياطي، وتأجيل بعض المشاريع غير الملحة، وخفض المساعدات الخارجية، والاقتراض من المصارف السعودية. يشار إلى أن المساعدات السعودية الخارجية خلال 24 عاما، قد بلغت 252 مليار ريال (67.2 مليار دولار) منذ 1990 وحتى إبريل 2014، منها 85 مليار ريال (22.7 مليار دولار) لتسع دول عربية خلال الفترة من (يناير) 2011 وحتى (أبريل) من العام 2014، وتشمل الدول العربية التسع، مصر، اليمن، الأردن، البحرين، سلطنة عمان، فلسطين، المغرب، السودان، وجيبوتي[61].

وتبدي سامية ساتي ملاحظة مهمة مفادها أن أهمية الاستثمارات الصينية في قطاع النفط السوداني، حفزتها لزيادة المعونات والدعم الذي تقدمه لحكومة السودان في شكل منح وقروض.وأوردت أن الفترة بين عامي 99 و 2009م تظهر أن مساهمة المنح والقروض الصينية للسودان تراوحت بين 75 % و76%[71].

على ذلك يتوقع أن يضعف تنفيذ معدلات عالية من التمويل الخارجي للتنمية، في ظل الوضع الاقتصادي العالمي. وهو وضع يشبه كثيراً ما حدث عام 2008 و2010 حيث لم يتجاوز الأداء فيها 20%. وهذا يرجع بالأساس إلى تدني مساهمة البترول في الموازنة العامة والذي كان وما يزال يمثل العامل المؤثر في ثبات سعر الصرف.

وقد عبر وزير المالية في يناير الماضي عن خشيته من تداعيات تدني أسعار النفط ، وقال لوكالة الأنباء الصينية « إن السودان يخشى من أن يؤثر انخفاض أسعار النفط سلبا على تشجيع الاستثمارات في مجال استخراج النفط في السودان، ولذلك طرح الآن مبادرة لشركائه في مجال إنتاج النفط خاصة شركة النفط الوطنية الصينية (سي أن بي سي) وشركة بتروناس الماليزية والشركة الوطنية الهندية للبترول لتشجيعهم على زيادة إنتاج النفط في السودان إما بزيادة الاستخلاص في الحقول القائمة أو بالإنتاج والاستكشاف في حقول جديدة ومربعات جديدة»(18).

السيناريوهات المتوقعة :

وفق المؤشرات والتحليل السابق فإن صناعة النفط في السودان ستواجه بجملة من التحديات أبرزها:

السيناريو الأول:

- إحجام الشركات عن مواصلة أعمال التنقيب عن البترول في المربعات الجديدة:

ويبدو هذا السيناريو متوقعا حسب القراءات التحليلية لتداعيات تدني الأسعار على صناعة النفط العالمية. ويتوقع أن تجمد الشركات عمليات التنقيب والحفر لتقليل الخسائر في ظل استمرار الأسعار على ما هي عليه حالياً.

ومعلوم أن عمليات الإستكشاف وتأثيث مواقع التعدين النفطي تستهلك نسبة مقدرة من ميزانيات التنقيب، كما أن صناعة النفط تتسم بالتعقيد والكلفة العالية للحفر والإنتاج. وقد اتجهت هذا المنحي شركات النفط العملاقة وكذا الشركات الصغيرة، مما يعني أن هناك توجها عاما أصبح يسود الشركات النفطية، وهو تقليص الاستثمارات والنفقات، وإعادة دراسة الجدوى الاقتصادية في ضوء المتغيرات الجديدة في السوق وفي مقدمتها تدني الأسعار.[18]

➢ ويتوقع خبراء الطاقة تراجع الإمدادات النفطية من خارج أوبك والتي تعتبر

مرتفعة التكلفة. فتأثير الأسعار المنخفضة سيكون أكبر على الدول من خارج أوبك، ومن بينها السودان، وليس على أعضاء المنظمة الذين يتمتعون بتكلفة انتاج منخفضة[19].

السيناريو الثاني:

- **تؤدي** ظروف الصراع بين حكومة الجنوب والمتمردين الذين يقاتلونها إلى تعقيد الموقف الأمني في أو قرب الحقول النفطية الغنية في ولاية الوحدة مما يؤدي إلى توقف ضخ النفط. وهو سيناريو يعيد تكرار تجربة سابقة قادت الحكومة السودانية لإجراء ترتيبات فنية معقدة للمحافظة على خطوط نقل البترول، بسحب الخام وتعبئتها بالماء ومواد كيميائية أخري لتأمينه ضد التلف، وهو أمر متوقع في حال فشلت الاطراف المتصارعة في الوصول لصيغة تفاهم ينهي النزاع في جنوب السودان.

تحليل السيناريوهات:

- **تقديرات** الحكومة تشير إلى أن أنخفاض أسعار البترول ستعود على الخزينة العامة بفائض يقدر بحوالي 800 مليون دولار. وهي تقديرات تستند إلى حساب فرق السعر بين التقديرات التي أعتمدتها الميزانية والسعر الراهن الذي فرضته آليات السوق العالمي مؤخراً.

- **بالنظر** إلى تجارب الماضي القريب نجد ان تدني أسعار النفط عام 2009م ، جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ، قد أدى إلى تضاؤل نصيب الحكومة السودانية من عائدات الإنتاج الكلي للبترول من 75% عام 2005م إلى 56,75 عام 2009 م[21].

- **يبدو** أن هذه الأزمة ستلقي بظلالها السالبة على تدفق عائدات نقل وتصدير نفط الجنوب عبر السودان. حيث كان الشركاء قد إتفقوا على رسوم محددة لنقل بترول الجنوب عبر خط الانابيب إلى بورتسودان ، إضافة لرسوم تعويض عن ديون السودان قبل الإنفصال. وتشير تصريحات على لسان مسؤولين في حكومة الجنوب إلى بروز اتجاه يدعو لخفض رسوم العبور. وحسب ما ورد في هذا الصدد

فإن حكومة الجنوب ستعيد النظر في ما إذا كانت ستستمر في دفعها للسودان 25 دولاراً مقابل عبور البرميل الواحد، أو فقط 9 دولارات للبرميل. وتبريرات الجنوب لهذا الإجراء تستند إلى أن مبلغ ال15 دولار الإضافية هي عبارة عن عمل خيري[22]، فيما الحقيقة هى أن المبلغ يأتي إنفاذا لاتفاق بين البلدين يقضي بدفع دولة الجنوب على سنوات حزمة تعويضية للسودان قيمتها 3 مليارات دولار، مقابل ألا تتحمل الدولة الوليدة مع السودان ديونه الخارجية قبل الانفصال عن الدولة الأم. وهذا الموقف الجديد ستكون له نتائج سلبية تتمثل في الآتي:

- **حال** أقدم الجنوب على تطبيق سياسة جديدة بشأن الرسوم المتفق عليها، فإن ذلك سيقابل بالرفض من السودان فيضطر لوقف مرور بترول الجنوب؛ وبالتالي يفقد حصته التي بنيت عليها تقديرات الميزانية. أو:

- **يقبل** بتعديل المبلغ وفق صيغة جديدة فينعكس ذلك الأمر تناقصاً في تقدير الماعون الإيرادي؛ وفي كلا الحالين يتأثر الاقتصاد.

- **والأمر** الآخر هو إمكانية أن تطالب الشركات العاملة في بترول الجنوب بخفض رسوم نقل البترول الخاصة بها والتي تبلغ 50% من الإنتاج. وكانت الحكومة والشركات قد وقعت في يونيو من عام 2014م اتفاقاً كانت ثمرته دفع الشركات 19.8 دولاراً للبرميل لمدة ثلاث سنوات تبدا من يونيو 2013. وهو اتفاق تحصل بموجبه حكومة السودان على مبلغ 366 مليون دولار سنوياً[23].

- **ولاشك** أن مراجعة الرسوم سيضعف من حصيلة الواردات من العملات الصعبة، وبالتالي يؤدي إلى تاكل الاحتياطات النقدية للحكومة، كذلك فإن التأثير سيطال قدرة الحكومة على توفير النقص في الوقود، والذي توفره الحكومة بالاقتراض من الصين مقابل ديون الأولى على الأخيرة في المعاملات البترولية.

- **أن** مجال الاستثمار سيشهد تأثرا بهذه الأزمة إذ أن المستثمر الأجنبي الذي يرغب في دخول مجال الاستثمار في البلاد بمبلغ كبير، يقوم بالاقتراض من مؤسسات تمويلية خارجية ومن الأسواق المالية المختلفة التي تعيش الآن حالة ارتباك نتيجة الوضع العالمي الحالي. وهو مؤشر يدلل على أن انعكاسات الأزمة ستطال قطاعات

حيوية ترتبط بالاستثمارات الأجنبية.

- **عائدات** السودان من مساهمات المانحين في مشاريع إعادة التعمير وفي العون الإنساني الذي يقدم لبعض المناطق المحتاجة ، يتوقع أن تنخفض كثيراً ، خاصةً في ظل انشغال الدول الغنية بتوفير الأموال اللازمة لإنقاذ أسواقها؛ وهذا بدوره يلقي على عاتق الاقتصاد السوداني مسؤوليات فوق طاقته .

كيفية التعامل مع السيناريوهات المتوقعة:

ولمواجهة السيناريو الأول يبدو من المهم أن تلتفت الجهات المختصة إلى معالجات تحفز الشركات لمواصلة عملها حتي تزيد إنتاجية السودان من النفط، ومن تلك المعالجات المقترحة ما يلي:

- **تبدأ** وزارة الطاقة والتعدين في إعادة النظر في الاتفاقية القائمة انطلاقا من حقيقة أن عمرها 15 عاما، وقد حدثت كثير من المتغيرات، كما أن وقوع بعض المربعات الجديدة في مناطق نائية تفتقر إلى كثير من البنيات التحتية، وبعضها الآخر في مناطق مغمورة بالمياه - كما في مربع (15) - يتطلب تقديم حوافز إضافية تشجع الشركات على العمل هناك.

- **عملية** الترويج للحقول الجديدة تختلف عن الحال في منتصف العقد الماضي، التي كان نتاجها تكوين كونسورتيوم شركة النيل الكبرى. ويعود الاختلاف إلى جملة من العوامل أبرزها الاستناد إلى المعلومات الفنية المكثفة التي جمعتها شركة شيفرون الأميركية لتلك المربعات، بل إن الإنتاج كان قد بدأ فعلياً في بعض مناطق الامتياز؛ الأمر الذي شكل إغراءً ومحفزاً للشركات التي بنت خطط إنتاجها على معرفة موثقة بمربعات التنقيب. وهناك أيضا العامل السياسي الذي جعل الشركات الأمريكية والأوروبية تغيب بصورة شبه كلية عن الساحة النفطية السودانية خاصة بعد انسحاب شركتي لندين السويدية و أو.أم.في (24).

- **الاستفادة** من الغاز المصاحب للنفط في بعض المربعات وتوظيفه لتنويع الصادرات بما يعوض بعضاً من الخسائر المتوقعة جراء تدني أسعار البترول عالمياً.

خلاصة:

ونخلص من تحليل الوضع الاقتصادي الدولي والإقليمي والمحلي إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: الإيجابيات:

و تتمثل في:

1. **تقليل**الإنفاق على الواردات من المشتقات البترولية.
2. **تعزيز** قدرة الحكومة على مواجهة دوافع رفع الدعم عن المحروقات.
3. **توفير** سيولة يمكن توظيفها في مجالات اقتصادية أخري مثل دعم الشرائح الضعيفة.

ثانياً: السلبيات:

أ. **إضعاف** حماس الشركات لفتح استثمارات جديدة وتطوير الحقول المنتجة.

ب. **تملص** دولة الجنوب والشركات من التزاماتها السابقة فيما يتعلق بتحديد رسوم العبور والتصدير عبر الموانئ.

ج. **تضاؤل** فرص الاقتراض من المؤسسات والحكومات نسبة لعدم ضمان استرداد الديون في الفترة المحددة، مع الحرص على مستوى الاحتياطيات النقدية لمقابلة الركود الاقتصادي بسبب كساد أسواق النفط.

د. **ابتعاد** المستثمرين عن الدخول في استثمارات كبيرة تتطلب الاقتراض من المصارف.

التوصيات:

ويبقي من المهم التأكيد على أن تحسين مساهمة الموارد غير البترولية وتوسيع قاعدة الاقتصاد من شأنها تحقيق استدامة النمو الاقتصادي على أساس التنوع في الموارد واستغلال الإمكانات التي يتمتع بها السودان للتعافي من أثار ما بات يعرف في عالم الاقتصاد بالمرض الهولندي. وأهم التوصيات:

1. توسيع قاعدة النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة بغرض زيادة مساهمتها في الدخل القومي، وعلى رأسها الزراعة وصادرات الثروة الحيوانية.

2. **تصدير** الذهب باعتباره معالجة مهمة يمكن أن تقلل من أثار الأزمة الحالية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول، على ألا يتم الاعتماد عليه كليا كما حدث في أول الأمر مع البترول.

3. **تقديم** تسهيلات تشجع المستثمرين للدخول في مشروعات ذات عائد اقتصادي يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد.

4. **العمل** على توظيف حاجة دول المنطقة لتأمين غذائها بتفعيل مشروع الأمن الغذائي العربي.

5. **تأسيس** قاعدة الهرم الاقتصادي على أساس متين، قوامه عمليات إنتاجية: صغيرة الحجم، محدودة التمويل والسيولة، وتتمتع بقاعدة عريضة، تدعمها رؤية واضحة تحدث حالة من التكامل بينها وإدارة الاقتصاد الكلي للدولة.

6. زيادة فاعلية وكفاءة إدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي بالتنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي.

7. استقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية للقطاعات الإنتاجية .

8. إنفاذ الخطط الخاصة بإنتاج الغاز الطبيعي المكتشف بالبلاد.

الحواشي :

(1) النفط الصخري في الولايات المتحدة،ثورة في الأفق؟،المركز العربي لابحاث ودراسة السياسات،ص2.

(2) IEA,World Energy Outlook 2012,p.63.

(3) Maugeri, Leonardo.Oil: The next revolution. The Harvard Kennedy School. Belfer Center for Science and International Affairs. The Geopolitics of Energy Project (2012). P.iii.

(4) النفط في الولايات المتحدة: ثورة في الأفق؟،مرجع سابق،ص10.

(5) National Petroleum COUNCIL :at www.npc.orgLNARAlNARD_

<Resource_Supply.pdf

(6) تقرير منتدي مركز بروكينجز الدوحة للطاقة: الجيوسياسات المتغيرة للطاقة،2 3- أبريل 2014م، الدوحة قطر، ص1.

Gordon, Deborah. Understanding Unconventional Oil. The (7) .Carnegie paper, Energy and Climate (2012). P. 6

(8) العلاقات السعودية الأميركية انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ص1.

OPEC Split as Oil Prices Fall Sharply, http://www.nytimes.(9) .com/2014/10/14/business/energy

(10) مقال بعنوان : هل تحدث أزمة تراجع أسعار النفط تغييرا في خريطة الطاقة العالمية، على الرابط : www.globalarabnetwork.com.

(11) راجع مقال لؤي الخطيب بعنوان: إلى متى ستبقى أسعار النفط منخفضة؟، على موقع http://www.brookings.edu/ar/about/centers/doha.

(12) روبن ميلز،باكورة الصخر الزيتي تنضج في اجتماع أوبك في فيينا ،على الرابط التالي: **http://www.brookings.edu/ar/about/centers/doha**.

(13) أنظر موقع وكيبيديا : **wikipedia**.org.

(14) http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=1093&id=89718,(Arabic- 16.9.201

(15) بترول السودان .. واقع مقلق ومستقبل تحفّه الآمال على الرابط: http://www.almeghar.com/permalink.

(16) راجع: country analysis: sudan and south sudan,U.S. energy: information administeration

(17) بترول السودان .. واقع مقلق ومستقبل تحفّه الآمال على الرابط : http://www.almeghar.com/permalink.

(18) أنظر التصريح على الرابط التالي: http://arabic.news.cn/economy/2015-01/29/c_133956090.htm.

(19)راجع الخبر على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk/ 17/12/economy/2014

(20)أنظر مقال بعنوان : البورصات العربية لم تمتص صدمة أسعار النفط ،**على الرابط التالي : http://www.alhayat.com/.**

(21) راجع النسخة الإلكترونية لصحيفة الاقتصادية : http://www.aleqt.com/.

(22)samiasatti, Assessment of the impact of Oil: opportunities and Challenges for economic development in Sudan . African center for economics and finance. P.137.

(23) راجع تصريحات الوزير على الرابط التالي: http://arabic.news.cn/economy/2015-01/29/c_133956090.htm.

(24) مقال بعنوان : هل تحدث أزمة تراجع أسعار النفط تغييرا في خريطة الطاقة العالمية، على الرابط : www.globalarabnetwork.com.

(25) الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك ،مقابلة مع قناة «العربية: http://www.alarabiya.net/.

(26) راجع مقال السر سيد احمد على الرابط التالي : http://www.sudanile.com/.

(27) SamiaSatti,. P. 132.

(28) تصريحات وزير النفط والتعدين في دولة جنوب السودان، ستيفن ضيو داو، موقع الطريق http://www.altareeq.info :/

(29) راجع موقع سودان تربيون على الرابط : http://www.sudantribune.net/.



في ظلال (رسالة الغفران)

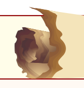
(١)

د.محمد ابو القاسم حسن

شهدت أواسط القرن الرابع الهجري ذروة الصراعات الأممية داخل حاضرة الدولة العباسية العظيمة بغداد ، وكان ذلك نذيراً بانقضاء العهد الزاهر لدولة ملأت الأرض حضارة وعلماً لأكثر من قرنين من الزمان ، انصهرت فيها القوميات وتمازجت في حضارة إسلامية باهرة تلت الملك العربي العامر كذلك بأسباب الرقي والنهوض فترة بني أمية . وعلى الرغم من أن هذه الصراعات لم تسقط بغداد ذلك القرن إلا أن سيطرة بني بويه والسلاجقة من بعدهم عليها جعلت قبضة الخليفة العباسي على أركان الدولة تتفكك ، فظهرت الدويلات المستقلة في أطراف الإمبراطورية الكبيرة في ما وراء النهر شرقاً ، وفي المغرب غرباً ، وفي الشام شمالاً ، هذا عدا ما كان من ثورات وحركات هنا وهناك ، ثم توالت الدويلات[١] .

وعلى الرغم من هذا المظهر الممزق شهدت هذه الدويلات رقياً وعمراناً كبيراً ، ذلك أن القادة الذين أنشأوها كانوا أقوياء حقاً وجديرين بالملك والسيادة ، فقادة كمحمود بن سبكتكين الغزنوي وسيف الدولة من حمدان وأمثالهم كانوا قادة أبرزوا لنا من العلماء مثل البيروني، ومن الأدباء مثل المتنبي . ولكن هذه البيئة الإسلامية المتصارعة سياسياً أنشأت صراعاً مذهبياً وفكرياً عريضاً ، فازدهر الجدل وعلم الكلام ، وتنامت الفرق وتعددت فكان المعتزلة والأشاعرة والمرجئة ، وأخرج التشيُّع فرقاً غالية كالكيسانية والنصيرية والدروز، وظهرت فرقة القرامطة ، وحدثت ثورات عنيفة نتيجة المذهبية وعصبيتها ، وأخرج التصوف غلاة تعمقوا في الباطنيات والغتوصيات ، وفي ظل كل ذلك ولد في عام ٣٦٣هـ أحمد بن سليمان الذي اشتهر بكنيته (أبي العلاء) ببلدة معرة النعمان من أطراف حلب بالشام ، وأخذ يتغذى بكل ما ذكر من ميراث عصره ، ناشئاً بين آل من العلماء والقضاة من أعمامه وأخواله الذي توارثوا قضاء حلب[٢] .





(٢)

وجه دميم ، وعمًى منذ الصغر، مع أمراض في البطن، وبثور الجدري تملأ الجسد وتزيد الوجه دمامة، ومقام في قعر غرفة لا يخرج عنها ، كان هذا هو أبو العلاء المعري ، قال عنه الأنباري :» مولد أبي العلاء يوم الجمعة مغيب الشمس لثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، وعمي بالجدري ، وجدر أول سنة سبع وستين وثلاثمائة ، فغشى يمنى حدقتيه بياض ، وأذهب اليسرى»[٣]. مات أبوه وهو في ريعان الشباب ومبدأ الفتوة ، على خلاف بين الرواة في عمره حينها، ثم ماتت أمه وهو رجل يسبق الأربعين بأعوام قلائل، حيث كان في طريقه من بغداد للمعرة ، لكنه يتلقى ذلك كطفل رضيع فقد حضن أمه ، فيفرض على نفسه الحبس داخل داره حتى يموت[٤]، وهو يعدُّ ذلك سجناً اختيارياً ، مع سجنين آخرين لا خيار له فيهما ، أحدهما عماه ، والأخر حياته التي يراها سجناً ، بل صوماً يفطر منه يوم مماته يقول:

أراني في الثلاثة من سجوني ... فلا تسأل عن الخبر النبيث

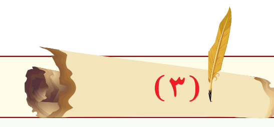
لفقدي ناظري ولزوم بيتي ... وكون الروح في الجسد الخبيث

ويقول :

أنا صائم طول دهري وإنما ... فطري الحمام ، ويومذاك أعيِّد[٥]

لكن كيف كانت نشأته وصفاته قبل ذلك؟ ، عن علمه يكفينا أن نروي قصته بدار الحكمة ببغداد وأمليت عليه كل كتبها فلم يكن فيها من جديد عليه إلا ديواناً لشاعر واحد مغمور . وشيء آخر أنه بلغ من حفظه النادر القصة التي تروى عن شهادته بما سمع من تخاصمين بالعبرية التي لم يكن يعلم منها كلمة ، ولكنه شهد بذكر كل ما قيل بينهما عند تخاصمهما[٦]، وهذا دليل على شهادة أهل عصره له ومن أرخ له بحافظة تتقاصر دونها حواسيب عصرنا صحت هذه الرواية أم لم تصح . أما ما كان من اعتراف علماء عصره له فحسبنا أن نعلم أن داره كانت مقصداً لطلاب العلم ، بل إن أكثر ما كتب كان إجابة عن مسائل جاءته من علماء ؛ فـ (رسالة الملائكة) يجيب فيها عن مسائل في النحو والتصريف والاشتقاق جاءته من بعض معاصريه ، و(رسالة الغفران) التي بين أيدينا الآن اجابة عن رسالة (لعلي بن القارح) وهو من أكابر علماء وشيوخ حلب يحييه بإكبار ويجعله له

شيخاً بقوله :» أطال الله بقاء مولاي الشيخ الجليل»[7] ، بل يجعل صفحات من رسالته في الاعتذار لأبي العلاء عن رأي في أحد الشيوخ ممن يكبرهم أبو العلاء ، ويستفتيه في أمور في الشريعة والأدب وعدد من الزنادقة ومن انحرف بتصوفه ، وغير ذلك من المسائل التي يفصِّل أبو العلاء الرد فيها ، ويكرر الاعتذار وسط الرسالة وآخرها ، ومن ذلك قوله:»وأنا معتذر إلى الشيخ الجليل منى تقريظه مع تفريطي فيه ، لأنه قد شاع فضله في جميع البشر ، وصار غرة على جبهة الشمس والقمر. خلَّد ذلك في بدائع الأخبار ، وكتب بسواد الليل على بياض النهار . وأنا في مكاتبة حضرته بمنظوم ومنثور كمن أمد النار بالشرر، وأهدي الضوء إلى القمر»[8] . ومن آثاره كذلك ما عرف برسالة (الصاهل والشاحج) وهي كذلك رد على بعض السائلين ، يرسل المعاني فيها على لسان الحيوان ، ثم ما كان من مناظرة بينه وبين داعي دعاة الفاطمية فيما جمع له باسم (رسائله الى داعي الدعاة) كل ذلك وغيره مما يدل على شهادة أهل عصره له .



(٣)

ولكن آراء أبي العلاء في مسائل من الفقه والاعتقاد ، وكثرة مناظراته ، وكثرة حساده ، كل ذلك جعله متهماً في دينه ، فجمع الدكتور عبد الكريم الخطيب – من المعاصرين – كتاباً كاملاً عن عقيدة أبي العلاء يكاد يجزم فيه بتكفيره، مستندا لمحاورته لداعي الدعاة بمصر[9]، ويصدِّر الإمام الذهبي ترجمته له بالقول :» اللُّغوي الشاعر صاحب التصانيف السائرة والمتهم في دينه» ، لكنه يتردد بين ما يروى عن غلوِّه في العقل وعن زهده وتنسكه، فيستشهد من شعره بما يجعل النظر إليه بوصفه منحرفاً في دينه أكثر منه معتدلاً أو مستقيماً ، من نحو:

هفت الحنيفة والنصارى ما اهتدت ويهود حارت والمجوس مضلَّلة

رجلان أهل الأرض : هذا عاقلٌ لا دين فيه ، وديِّنٌ لا عقل له

ونحو :

وما حجي إلى أحجار بيت كؤوس الخمر تشرب في ذراها

إذا رجع الحكيم إلى حجاه تهاون بالمذاهب وازدراها

بل أشار لأن بعض مؤلفاته ومنها رسالة الغفران قد »احتوت على مزدكة وفراغ « ، وروى عن الباخرزي أنه عارض القرآن بكتابه (الفصول والغايات)[10]، ولكن تصريحه في أكثر من موضع وما



يمكن أن تحمل عليه أقواله يجعله مؤمناً متعمقاً ، فقد روى الذهبي نفسه عن بكائه وهو يتلو القرآن ويذكر الآخرة[11]، ورده على بعض ما أخذ عليه بما ينكر تأويله بالتكفير ، هذا والقلوب والسرائر لا يعلمها الا الله العليم .



(٤)

وقف على قبر أبي العلاء عند موته أكثر من ثمانين شاعراً يرثونه، هذا القبر الذي كتب عليه:

هذا جناه أبي علي   وما جنيت على أحد

ذلك أنه لم يتزوج حتى مات وقد بلغ الستة والثمانين عاماً سنة ٤٤٩ هـ ، وكان كذلك لا يأكل لحم الحيوان ولا يشرب لبنه ، معتقداً أن هذا ظلم للحيوان ، وخلف بعد حياته المريرة العامرة آثاراً عظيماً منها ما ضاع ومنها ما بقي ، ومما بقي من شعره «اللزوميات أو لزوم ما لا يلزم» وهو ديوان فلسفي نظمه على حروف المعجم في قوافيه ، وفي كل حرف أتى بقواف على الحركات الثلاث والسكون ، وهو مع (رسالة الغفران) ما حمل به الناس عليه في دينه، وكذلك ترك ديوان «سقط الزند» وهو من شعره ما قبل محبسه ، وفيه قصائد (الدرعيات) التي تحتاج تعريفاً فنياً ونفسياً ورمزياً واسعاً ، أما آثاره النثرية فعلى رأسها (رسالة الغفران) ثم (الفصول والغايات) و(رسالة الملائكة) و (رسالة الهناء) ، و (رسائله إلى داعي الدعاة) و(الصاهل والشاحج) وغيرها.



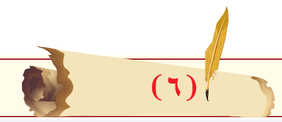
(٥)

(رسالة الغفران) قسمان كما قسمتها محققتها د.عائشة عبدالرحمن ، أولها رحلة خيالية بين الجنة والنار في الدار الأخرة ، والثانية رد على رسالة (ابن القارح) بفقراتها وموضوعاتها المتعددة .

مدخل الرحلة في الدار الأخرة جعله أبو العلاء من الرد على ثناء ابن القارح في رسالته على الله تعالى ، فجعل من هذا الثناء سبباً لورود ابن القارح على الجنة ، فيبدأ في وصف ما يجده ، معتمداً على وصف الجنة في القرآن، وعلى خياله الخصب الذي زاده عماه عن أن يحدَّ بما يراه المرء من نعم الدنيا ، فيمرُّ على وصف شجر وأنهار الجنة من عسلها وخمرها ولبنها، ثم يمرُّ بمن هم في الجنة من رجال الأدب في العصور التي سبقته ومن معاصريه ، فيبدأ بأهل اللغة من

سيبويه والكسائي وأضرابها ، ثم الشعراء الذين يدخل في روعنا من سيرتهم أنهم عملوا بعمل أهل الجحيم ، فيفسر لنا دخولهم الجنة بسؤال كل منهم : « بم غفرلك؟» ، فيبين ما غفر له به ، من هنا جاءت تسمية الرسالة بالغفران . وأثناء ذلك التحاور يطرق مسائل في النقد واللغة معهم ، ويعكس فيها آراءه ، ويجادلهم فيما اشتهر من آرائهم، ويستمر في وصف نعيم الجنة من قصورها وحورها وولدانها المخلدين وأطعمتها وأشربتها، ويمرُّ على الجن في الجنة ، فيحاورهم ويجعل لهم شعراً يتناشدونه معه ، ثم يذكر حيوانات الجنة ، ويجعل بعض الناس في الجنة دون بعض كالحطيئة إذ يصف موضعه بالحقارة لما كان منه من الهجاء ، ويجعل بعضهم محروماً من الخمر لشربه لها في الأولى ، ثم يجعل الرجاز في موضع أدنى بالجنة، لدنوِّ الرجز عن بقية الشعر!!، ثم يصف النار ، وكيف أن أبا القارح ينظر من موضع بالجنة لأهل النار ، ويظهر تخابث أبي العلاء في جعله ابليس يسأل متخابثاً عما يفعل أهل الجنة بالولدان المخلدين، ويتجادل مع الشعراء الذين جعلهم في النار عن بعض ما ورد في شعرهم، وسيرتهم ، جاعلاً على رأسهم بشار بن برد من غير الجاهليين، وبينهم الأخطل التغلبي النصراني ، ثم البقية كلهم من الجاهليين.

هذا الخيال الذي لا يمكن نقله ملخصاً عبر عرضنا لهذه الرسالة، وسار عليه الكثيرون بعد أبي العلاء محاولين أن يحتذوا حذو (رسالة الغفران) من أهل المشرق والمغرب ، ولكن لغة أبي العلاء ، وما ضمنه من أدب وحوار راقٍ لم يدن منه (دانتي) في (الكوميديا الإلهية) كما حاول بعض النقاد أن يصوِّر ذلك.



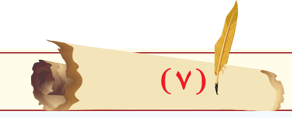
(٦)

ثم تحوي (رسالة الغفران) مواضيع شتى في ردها المفصَّل على رسالة ابن القارح ، فتتحدث عن الوفاء والنفاق ، وعن الصداقة وحسن المودة، وعن الأدب وأحوال الأدباء، ويحاول فيها إظهار التواضع وكونه رجلاً بسيطاً في معارفه وحياته، ثم في حديث طويل عن الزنادقة وأحوالهم دخل عليه بالرد على ابن القارح في إشارته للمتنبي ، ولم يخرج منه إلا وقد طاف على كل من عرفه المسلمون من طوائف الزنادقة والغلاة من المتشيعة والمتصوفة، خاصة الشعراء منهم، ولم يترك كلمة لخصت مذهب كلٍّ إلا قالها، معتذراً لبعضهم ومهاجماً الآخرين ، ثم يذكر بعض الزهاد وأحوالهم من نحو الفضيل بن عياض والخليفة عمر بن عبد العزيز، ويختم الرسالة بحديث عن التوبة والحج وذم الخمر، وعن النساء في كلمات تذكرنا بما أورده عنهن في درعيته المشهورة :

عليك السابغات فإنهن ... يدافعن الصوارم والأسنة[١]



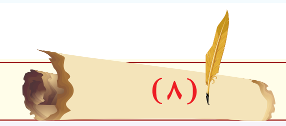
ثم يعتذر لابن القارح بعوائق الزمن التي أخرته عن إملاء الرسالة ، قائلاً عبارته التي اشتهرت في (أيام) طه حسين : " وأنا مستطيع بغيري ، فإذا غاب الكاتب فلا أملاء ، ولا ينكر الإطالة علي ، فإن الخالص من النضار العين ، طالما اشترى بأضعافه في الزنة من اللجين ، فكيف إذا كان الثمن من النُّميَّات يوجدن في الطريق مرميات"[٢]. ويظهر هنا حرصه مرة أخرى على إظهار تواضع يبلغ مداه في كلماته هذه الخاتمة التي يظهر لنا فيها أنه يبخِّس ما في هذه الرسالة ، ويراه شيئاً قليل القيمة!.



(٧)

لأن أبا العلاء كان ظاهرة غير عادية ، وكان أديباً ولغوياً ، ومجادلاً لا يباري ، فقد أخذ بأيدي كبار الأدباء والعلماء الى المجد عبر بوابة كتبه . إن أمرأة مثل بنت الشاطئ تجعل جهدها العلمي لثلاثين عاماً في أغلبه موجهاً لأبي العلاء لدليل على قوة آثار هذا الرجل ، فكانت رسالتها للماجستير باسم (الحياة الانسانية عند أبي العلاء) ، وأصدرت في التسعينات كتابها في سيرته (مع أبي العلاء في رحلة حياته) ، وبين هذين حققت (رسالة الغفران) ، وحققت (رسالة الصاهل والشاحج) و أصدرت كتابها (جديد في رسالة الغفران) ، وغير ذلك . وسبقها أستاذها طه حسين ، الذي كتب (مع أبي العلاء في سجنه) وكتب (رهين المحبسين) ، بل خرَّج تلاميذه ينشغلون بأبي العلاء ، كأديبنا العالم عبد الله الطيب المجذوب التي تخرج برسالة دكتوراه عنوانها (أبو العلاء شاعراً) ، وجعل فصلاً كبيراً من مرشده في جزئه الرابع عن أبي العلاء ، عدا ما ورد عنه في مجلدات الكتاب الخمسة التي لم يخل أحدها من ذكر أبي العلاء ، ثم نجد الدكتور عمر فروخ ، والدكتور عبد الكريم الخطيب ، وعباس محمود العقاد ، كلهم ممن سلك درب الكتابة عن أبي العلاء إكباراً وتعلُّماً أو نقداً ، هذا غير ما تركه الأقدمون من لدن ياقوت الحموي ، وابن العديم ، وغيرهم. وما فات مستشرقو الغرب أن يطوفوا على كتبه ، فدائرة المعارف الإسلامية التي صنفها جمع من الانجليز ذكرت بها مواد عديدة عن أبي العلاء وكتبه، وأخذ عنه (دانتي) ، و(جوتة) و(ستاندال) ، وكتب عنه الكثيرون ممن أرخوا للأدب العربي منهم. وقطعاً لا يضير آثار أبي العلاء أن يجعله

فتانا معاوية محمد نور دون الفلاسفة ، ويحاول أن يصفه بالمرض النفسي حين يحاول معالجته ، ولعل عمر معاوية محمد القصير الذي تقسم بين الطب والصحافة والأدب والمرض لم يسعه أن يفهم أبا العلاء جيداً حتى يكتب عنه بدراية.



(٨)

(رسالة الغفران) ليست عبثاً لفظياً ، أو تسلية خيالية أو فراغاً، وإن حوت شيئاً من ذلك ، لكنك تجد بين كل صفحة وأخرى مسائل في مختلف العلوم اللغوية ، وحاولت أن أدوِّن بعضاً من المسائل النحوية الواردة فيها ، فوجدتني أعرج على مسائل في فقه اللغة وأخرى في العروض والقوافي – وهي كثيرة بحيث يمكن جمع نقاشها في كتاب كامل ، وأخرى في الغناء، وغيرها في البلاغة ، والتصريف ، والنقد ، ولو راجعنا حوار ابن القارح مع امرئ القيس وحده لوجدنا فيه طرحاً لمسائل في خمسة من علوم اللغة ، ورحم الله أبا العلاء ، والله الميسر والمعين.

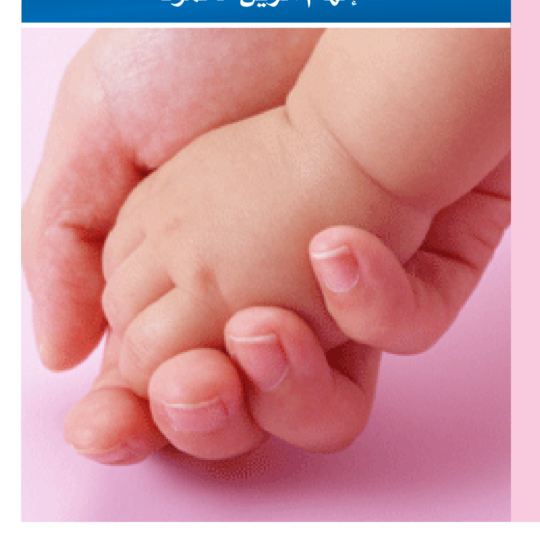


الهوامش

١. محمد الخضري : الدولة العباسية : مؤسسة الكتب الثقافية /بيروت/ ط١ ٢٠٠٢م : ص٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥ .
٢. أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء (تحقيق إبراهيم السامرائي) /مكتبة المنار/ الأردن / ط٣ ١٩٨٥م ص ٢٥٨.
٣. أبو البركات الأنباري : م. س. :ص ٢٥٧.
٤. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت٧٤٨هـ) : سير أعلام النبلاء (بتحقيق: محمد بن عبادي عبد الحليم) / مكتبة الصفا / القاهرة / ط١ ٢٠٠٢م :الترجمة رقم ٤٣٦٨ ج ١١ ص ١٤.
٥. أبو العلاء المعري : لزوم ما لا يلزم :
٦. الذهبي : سير أعلام النبلاء: ج ١١ ص١٤.

الأم الظالمة

إلهام الزين محمود



خرجت من المنزل تأخرت .. قلقت الأسرة عليها .. زاد تأخيرها وزاد قلق الأسرة عليها خاصة أمها بدأت تزرع الأرض جيئة وذهاباً وتنظر إلى الساعة .. ثم خرجت إلى الباب وتطلعت إلى الأفق علها ترى شبحها يأتي من بعيد . ثم يطول الوقوف والتطلع دون أن ترى شيئاً يتحرك، فقد كان الوقت متأخراً جداً وقد انقطع المارة تماماً ، وتدخل البيت ولا تستطيع الجلوس ثم تعاود الكرة مرة أخرى، وهكذا حتى أرسلت الشمس أول شعاع إلى الأرض فتوجهت إلى الله بالصلاة والدعاء الذي لم تتوقف عنه طول الليل .. بدأ الجميع في الاستيقاظ فقد ناموا على ما كانوا عليه .. أخواتها الأربعة جميعهن يبكين ويفركن أيديهن قلقاً .. وكل واحدة أخذت هاتفها واتصلت بمن تعرف من الصديقات وبنات الأهل علهن يجدن خبراً يطمئنهن عليها .. حتى أخذهن النعاس، فمنهن من نامت على الأرض والأخرى نامت على الكرسي وتلك على طرف سرير حتى تخدر جسدهن، وما أن فتحن أعينهن وسألن أمهن عنها فأجابتهن دمعة انحدرت من عينيها اللتين لم تذوقا طعم النوم .

بدأت الحيرة على الوجوه ولم تدر الأسرة ماذا تفعل، فالأم لا تريد أن يعلم بهذا الغياب أحد من العائلة ، وهي تتستر على كل ما تفعله ، ولكن هذه المرة زادت الأمور عن حدها .

ذهب اليوم الثاني كما ذهب الأول لم تظهر ولم تعرف الأسرة لها أي طريق ، وفي ضحى اليوم الثالث جاءت ترتسم على وجهها ابتسامة فاترة ؛ ألقت السلام كأنها خرجت قبل ساعة من المنزل، بلهفة تسابقت الأخوات عليها للاطمئنان على حالها فإذا بها تردد ببرود



شديد فاجأهن ، بل صدمهن صدمة جعلت البنت الكبرى تصرخ ﯿﮯ وجهها وتصفعها صفعة شديدة حتى دارت ﯿﮯ الاتجاه الأخر، وسألتها عن سر الغياب الطويل وأين كانت ، لم ترد عليها بل أدارت ظهرها وجرت نحو الأم الحائرة التي لم تدر ماذا تقول وبكت بكاءاً شديداً ﯿﮯ حضن أمها ، مما جعل الأم توقف ابنتها الكبرى وتقول أنها لن تترك أحداً يمس شعرة منها مهما حدث منها وأينما كانت لا يسألها أحداً .

جرجرت الأخوات أرجلهن إلى غرفهن وهن يسكبن دمعات حارة ، فهذا ليس أول موقف تنتصر فيه فهي آخر العنقود .. وقد كانت كل طلباتها أوامر وكل ما تقوله ينفذ مهما كان، وقد عزمت كل واحدة ﯿﮯ قرارة نفسها ألا شأن لها بما يحدث، فمر هذا الموقف كأن شيئاً لم يكن. بعد ذلك النقاش سألت الأم بنتها أين كنت؟ ردت عليها رداً لم يكن غريباً عليها وقالت: «لم أعد صغيرة حتى تسألوني بهذه الطريقة» وصرخت ﯿﮯ وجه أمها:» لقد سئمت هذه الحياة .. لست طفلة». لم ترد الأم، بل أطرقت صامتة ، ووصلت غرفتها وأفرغت دموع عينيها ﯿﮯ وسادتها حتى جفت .

مرت أيام طويلة على تلك الحادثة حتى بدأت تذهب من الذاكرة ، وذات يوم كررت تلك الليلة .. وغابت حتى بعد منتصف الليل فقلقت الأم قلقاً شديداً .. وقلقت الأخوات عليها لكنهن هذه المرة لم يظهرن قلقهن بل انطوت كل واحدة على نفسها . وجاءت البنت تمشي على أطراف أصابعها حتى لا يحس بها أحد وذهبت على الفور إلى سريرها، وتظاهرت بالنوم ؛ جاءت الأم إليها وسألتها:» ما سبب غيابك وأين تأخرت؟» ، فأجابت أنها كانت مع صديقتها وسرقهما الوقت، لم تعلق الأم ، بل ذهبت وتركتها .

مر الحادثان وتأكدت البنت أن السلطة عليها لم تكن قوية فسارت ﯿﮯ نفس الطريق الذي بدأته .. وكثر تأخيرها وغيابها من المنزل بأسباب ومبررات واهية وملفقة ، وأصبحت سيرتها على كل لسان . لكن الأم لا تقبل أن يقال عنها أي شيء، وتغضب إن أسدى أحدهم نصيحة لها، وأصبح الكلام يقال هنا وهناك ولا يصل للبيت .. وقرر جميع الأهل تركها . أما أخواتها فكن عكسها ﯿﮯ كل شيء، فهي لم تفلح ﯿﮯ شيء أبداً وذلك للحماية الزائدة من الأم لها حتى

الدراسة لم تفلح فيها رغم أنها ذكية.. بل تركتها وأصبحت بلا هدف وبلا رقيب ، فقط تفعل ما يحلو لها .. في كثير من الأحيان تجدها تائهة لا تدري ما تفعله ، بل يغمرها شعور التعاسة واليأس ، خاصة بعد زواج الأخوات واستقرارهن في بيوتهن، فقد تزوجن من أحسن الشباب، وأنجبن البنين والبنات، وزاد ضياعها عندما أصبح البيت فارغاً .. ولم تجد من تعاكسه وتظهر أمامه مقدراتها في تصنع المواقف وتلفيق الأكاذيب .

كانت الأم تقول وتبرر صنائع ابنتها بأن عقلها غير متزن وأن بها مس من الجن حتى إنها صدقت ذلك وفي كثير من الأحيان تبرر لنفسها أنها لا تدري كيف فعلت ما فعلت .. واستغلت ذلك في كثير من المكائد وتلفيق الأكاذيب لمن حولها من الأهل والأصدقاء، فابتعد الجميع عنها ، وأول من تركها وتخلى عنها من تلاعبت معهم من الشباب ، فقد انصرفوا عنها وتزوجوا ذوات الأدب والدين .

أخذت الأم تذهب بالبنت من هذا الشيخ إلى ذاك والكل يقول أن بها مس من الشيطان، وانفقت أموالاً طائلة في هذا الطريق لا آخر له.. وما زالت فيه دون أن تجد مسلكا إلى بر الأمان .

عضت الأم أصابع الندم على تلك التربية التي ظلمت بها ابنتها، إذ كانت تعتقد أن توفير الحماية وإجابة الطلبات هي التربية العصرية، ولكن هيهات هيهات، ولات ساعة مندم.



وسائل الإعلام

ودورها في حفظ لغة الأمة وهويتها





رابعة إبراهيم النضيف

تعد اللغة العربية وسيلة مهمة من وسائل الاتصال؛ فهي الأداة التي يعبر بها الإنسان عن أفكاره ومشاعره ويتمكن بها من تبادل المعارف والأفكار مع غيره من الناس. ولا شك أن اللغة المكتوبة لا تقل أهمية عن المنطوقة بل ربما تتعداها، إذ تسهم في حفظ تراث الأمة وقيمها، والمساهمة في نقله جيلاً بعد جيل.

تلك الأهمية جعلت علماء اللغة يعطونها مزيدا من العناية. فقد دلت الدراسات على أن الصورة المكتوبة للغة أبقى أثراً وأخطر على المتعلمين، لأنها ترسخ في الذهن لا تبارحه أبدا؛ ومن ثم اعتبرت الكتابة الصحيحة عملية مهمة في التعليم بحسبانها عنصراً مهماً من عناصر الثقافة، وحيث إن وسائل الإعلام الحديثة تمثل أداة من أدوات التثقيف والتعليم فلا مندوحة من التركيز على تحسين وتجويد لغتها لتقوم بذلك الدور على الوجه الأكمل. وقد أكد على أهمية وسائل الإعلام ونوه لدورها الدكتور إبراهيم مدكور رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي قال:



ولا يفوتني أن أشير إلي أن النهوض باللغة ليس مقصوراً على المجامع وحدها، بل هو قبل كل شئ من صنع الكتاب والأدباء والعلماء والباحثين ورجال الثقافة والإعلام.

لذا فإن اللغة في وسائل الإعلام كانت وما تزال محط أنظار اللغويين، الذين يعطونها اهتماما كبيرا نسبة لأنها باتت منتشرة بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع في ظل ما بات يعرف بثورة المعلومات التي هي إحدي توابع العولمة .

وقد واجهت هذه الوسائل انتقاداً لاذعاً لاعتمادها أساليب لغوية غريبة تتجاوز السلامة اللغوية المطلوبة، فهي قد صارت وسيطاً معرفياً لأجيال من الشباب والناشئة جعلوها المرآة التي ينظرون من خلالها للدنيا. ولعل هذا الواقع هو ما دفع الباحثين للغوص في مجال اللغة في وسائل الإعلام بغرض التعريف بالمشكلات اللغوية بغية معالجتها.

وللغة إرتباط وثيق بهوية الأمة، والهوية على ذلك، تأكيد على ولاء الفرد، وانتمائه لأسرته، أو قبيلته،أو مجتمعه، وهي تستمد قوتها من عمق العاطفة، وارتباط كل ذلك بمصالحه العامة والخاصة. ويتفق الدارسون على أن فكرة القوميات بدأت في الظهور أواخر القرن الثامن عشر، وزاد الاهتمام بها في القرن التاسع عشر. واللغة تأخذ موقعاً متقدماً بين مقومات القومية ودعائمها،إلى جانب وحدة التاريخ والمشتركات الأخرى، مثل العادات والتقاليد والثقافة.

وقد درج الناس على استعمال تعبير لغة الأم ترجمةً للتعبير الإنجليزي(the mother tongue) دون التعمق في مدلولاته التي تربط بين تغذية جسد الوليد بلبن أمه، وتغذية روحه بمفردات اللغة وارتباطها بحياة الإنسان منذ مولده، وحتى مماته، فمن خلالها يعبر عن مكنونات نفسه، وعبرها يتواصل مع محيطه، يؤثر فيه ويتأثر به. ذلك لأن"اللغة ما هي إلا تعبير عن الفكر، وكل فكر لا بد من أن يعبر عنه، وعلى ذلك عدت اللغة ظاهرة اجتماعية من الطراز الأول. وهذا يؤكد خطورة الدور الذي تؤديه اللغة في حياة الأمم والشعوب، فهي الوسيلة التي تتواصل بها، وتنمي بها محصلتها الثقافية، والفكرية، والمعرفية.

ويصدق أن نقول إن الإنسان إذا حرم من موطنه على الأرض، فإنه يجد موطناً روحياً في لغته القومية التي يحسها دائماً بكل حواسه ، التي- ولهذا السبب- سوف تصبح قوةً تمكنه يوماً من الحصول على موطن آخر على الأرض.

وإن كانت للغة القومية كل هذه الأهمية؛ فمن الضروري أن تعنى بها الشعوب، وتولي أمرها مزيداً من الاهتمام، فمن شأن اللغة الموحدة للأمة أن تقوي من ارتباط شعوبها، وأن توحد رؤيتهم، وتمتن من اللحمة بينهم، وتعزز من وجودهم. وكذلك فإنها ترتبط ارتباطًا وثيقاً بقيام الحضارات البشرية.

والأمر المتفق عليه أن اللغة في وسائل الإعلام

تكتسب أهميتها من أهمية هذه الوسائل الإعلامية التي تكشف عن تنامي الثورة الاتصالية، وتعاظم آلتها الجبارة نفوذاً وسطوة تأثير، وسعة انتشار؛ الأمر الذي زاد من تأثير اللغة، التي تبث بها الإذاعة المسموعة والمرئية والفضائيات برامجها. ومع النجاح الهائل لهذه الوسائل في اجتذاب ملايين المستمعين والمشاهدين من كل الأعمار والمستويات؛ تبدت لنا ضرورة العناية بمستوى استخدام اللغة في هذه الوسائل.

واستناداً لواقع الحال في المجتمعات العربية،الذي يتميز بالتباين، والتنوع، فإننا نجد أن استعمال اللغة الفصحى في وسائل الإعلام، يمثل أهمية بالغة؛ إذ يُمكن من تحقيق تواصل فعال، على نطاق الوطن العربي.

وتنبع أهمية هذه الفكرة، من كونها توظف اللغة الموحدة، لتحقيق التكامل، وتعزيز اللُّحمة بين مكونات المجتمع على اختلاف شرائحه، وتعدد اثنياته وقبائله. وكان نتاج هذا الفهم ظهور الحاجة إلى لغة مشتركة، ترتفع عن العامية، وتتجنب ما في لغة التراث من صعوبة.

فمما يدمي القلوب أن تجد ميلا للغات الأجنبية وإصراراً على العامية في كثير من وسائل الإعلام، مع إهمال اللغة العربية وعدم الحرص على السلامة اللغوية، حيث تكثر الأخطاء وتتعدد، وخطر ذلك على الأجيال القادمة بيِّن لا تخطئه عين مبصرة. والواجب يحتم –والحال كذلك– أن تتخذ الأمة العربية لنفسها منهجا واضحا يجعل هَمَّ الإعلام توحيد اللغة والارتفاع بها من العاميات إلى مستوى يحفظ قواعدها، ويبسط مفرداتها، وييسر وصولها لعامة الناس وخاصتهم.

ذلك الدور يتطلب من كل المؤسسات العمل يدا بيد لوضع قانون يحكم أداء وسائل الإعلام، ويلزمها باستخدام اللغة الوسيطة التي تعارف الإعلام عليها، ومراعاة السلامة في التراكيب والجمل، وتوسيع دورها في تعزيز الروابط القومية وتمتين اللُّحمة بين أبناء الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة.

ولا أقل من أن تعقد الجامعة العربية مؤتمر قمة يطرح فيه مشروع قرار بهذا الخصوص تلتزم به الدول الأعضاء، وتُرسم فيه استراتيجة حماية اللغة والهوية، وتوضع من خلاله رؤية المستقبل المأمول الذي يكون للإعلام فيه دور بارز وسهم نافذ. وليس ذلك على الله بعزيز، فإن صح العزم وعُقدت النية لاريب سيتغير واقع الحال ويتبدل المآل، ونكون بذلك قد وضعنا لأجيال المستقبل لبِنات عليها يُؤسس بنيان الوحدة وترفع قواعد المصير المشترك.

❖ إعلامية

أقمار في سماء تلودي

شعر : محمد حامد آدم

يا قلب ما فعل الذين تهادوا سنن الرضى و تخيروا و أرادوا
زفوا لنا في (العيد) موكب هيبة تغضي لها في كرها الأعياد
ختموا صيامهمو بنسك رائع و لطالما برعوا به و أجادوا
لم تعتقل همم الأباة حظوظهم في (العيد) و الأحباب و الأولاد
و تخيروا سوح الجهاد ليسعدوا أهل (الرباط) فكان ثم جهاد
و السابقون إلى العلا أيامهم نَصَبٌ و همٌّ شامخ معتاد
يا إخوتي الأبرار كيف صعدتمو نحو السماء فأشرق استشهاد
معراجكم مثل الألى سبقوا مضى ليزين صدر سمائنا الأمجاد
عقد من الأقمار ضم خيارنا فيه (الزبير) و صحبه الأوتاد
و بريق (شمس الدين) باق كالسنا فذ به الإصدار و الإيراد
و يطل من (عبد السلام) إزاءكم سفر به الأذكار و الأوراد
نسجوا المثال لأمة جبارة أعيا بها الأشرار و الأوغاد
ضمت أياديها على قرآنها و ترسمت ما سطر الأجداد
لله درك يا نبيلة كلما عض الأسى عض الثبات فؤاد
أهدى (الربيع اليعربي) أواره بجهاده المبرور فهو زناد
أيقظت أشواق القرون بأمة أعدى عداها الكفر و الإلحاد
و مضيت ثابتة الجنان جريئة بالحق يعشي نوره الوقاد
يا إخوتي الأبرار حزني قانت راض و قلبي مولع معتاد
لكنه (عرس الشهيد) فليس من ثكل و لا نعي و ليس حداد
و ضراعتي لله أن نمضي على ذات السبيل فثمة الميعاد

الأغراض في الشعر السوداني المعاصر

د.محمد ابو القاسم حسن




الشعر في السودان وسمه كثير من الكتاب العرب بأنه الشعر العربي في السودان، وذلك في كتابات الدكتور عبد المجيد عابدين عن (الثقافة العربية في السودان)[1]، أو الدكتور عز الدين إسماعيل عن (الشعر العربي في السودان)، أو الدكتور عبده بدوي عن (الشعر الحديث في السودان)، وكلهم يتحدث عنه كجزء من التيار العام للشعر العربي في تطوره. لكن فئة غالبة من أدباء ونقاد وشعراء السودان رفضت هذا الوصف، واعتبرت أن هناك تميُّزاً يسمى به الشعر في السودان (بالشعر السوداني)ففيه سمات تخصه، يأخذ فيها من جماع ثقافات انصهرت وأخرجته، وليست ثقافة واحدة هي الثقافة العربية حتى يكون جزءاً منها لا غير.

والشعر في السودان غزير، ضارب في القدم، حيث يورد الأستاذ عبد الهادي الصديق في كتابه (أصول الشعر السوداني) مقاطع من شعر ترجم عن اللغة المروية القديمة، وذلك قبل عدة آلاف من السنين قبل ميلاد المسيح عليه السلام . وانتشار الشعر وتذوقه عبَّر عنه الشاعر الكبير (نزار قباني) حين زار السودان، وألقى الشعر في عدد من مدنه بأن قال: «الشعب السوداني كله شاعر»، لما وجده من احتفاءٍ بالشعر.

ومن احتفائهم بالشعر أن حاولوا وضع تعريفات له خاصة بهم ، وقد احتفوا بعض الشيء بكلمة العقاد:

والشعر من نفس الرحمن مقتبس   والشاعر الفذ بين الناس رحمن

ولكنهم أضافواإليها، وابتدعوا غيرها.

فهذا الشاعر التجاني يوسف بشير (١٩١٢ – ١٩٣٧م) يقول:»لا محالة أن الشعر سحري في كل شيء ، وهناك أقوال أخرى للمحجوب، وعبد الله الطيب، وإدريس جماع الذي يصف الشاعر في مقطوعة له بأنه (مخلوق من طينة البؤس) ، وأنه (مستشف من كل شيء جمالاً) وأنه:

هيِّـن تستخفـه بسمـة الطفـل   قـويٌّ يصـارع الأجـيالا

وأقوال عديدات أخريات لغيرهم.



وكتب شعراء السودان في موضوعات الشعر العربي المعهودة وفي غيرها، وأول ما عرفت الموضوعات الشعرية المتفرّدة في القصيدة السودانية الشعبية، التي سارت متوائمة مع الفصيحة ، وإن تفردت – أو غنيت أكثر من الفصيحة – في موضوعات بعينها مثل غناء الحماسة، والمدائح النبوية والصوفية، وما عرف (بالمسادير) جمع مسدار وهو قصيدة تروي حكاية الرحلة الى ديار المحبوبة ووصف الطريق والجو وغير ذلك في شكل رباعيات (دوبيت)، ويرتبط فيها الغزل بذكر الإبل أو الدابة وحيوان الطريق وتختم بالوصول لديار المحبوبة والتمتع بصحبتها، مع التفنن في الارتقاء بالمفردات عن ابتذال الموضوع على الرغم من عاميتها، مذكرة ببعض سمات الشعر العربي القديم مثل المعلّقات. ومن الموضوعات في الشعر الشعبي المدح للزعماء والقادة القبليين، ورؤساء العشائر، وكل من يتقدم الناس في أمر؛ وارتبط معه الفخر بصفات القيادة والرفعة، ورسخت صور للبطل الشعبي، وأنموذج الرجل خلال هذه الأشعار من نحو قول أحدهم:

إن أداك وكتر ما بقول أديت
أب درق الموشح كله بالسوميت

أب رسوة البكر حجر ورود سيتيت

كاتال في الخلا .. وعقبان كريم في البيت

فهو عندهم يعطي بلا من، ويشبه الأسد والتمساح الذي إن أراد أن يحجر ورود الماء عن غيره لفعل،

وهو في ميدان القتال (الخلا) يقاتل بشدة، ولكنه إذا رجع للبيت فاض بالكرم. ويرى بعض الأدباء أن اللغة الشعبية هي الأقدر على نقل الأفكار ورسمها، إذ يقول الناقد عبد الهادي الصديق:»إن هذه اللغة الفصحى تظل لغة المحافل الرسمية، وليست لغة تعبير عن الوجدان الحقيقي، وتظل لغة نموذجية للاتصال كلغة التجارة القرشية أو لغة الأسواق الشعرية».وإن يجبهنا الواقع بصدقية كلامه في جوانب عديدة، إلا أن اللغة غايتها الاتصال، كما التعبير عن الوجدان، وما يربط بين جهات السودان المختلفة ولهجاته المتعددة هو هذه اللغة الفصيحة، فلا تستغرب أن نجدها قد أصبحت لغة الشعر الأوسع انتشاراً، بل لغة كثير من الأغاني السودانية، والتي ينتشر بعض ساقطها – للأسف – في السودان وخارجه ، وهو لا يمثل السودان في شيء.

فالشعر الفصيح إذن له مكانته، وقصدنا أن نشير إلى أغراض ومفاهيم فيه يظهر بها التميز، التميز عن شعر سوداني قديم قليلاً كان هجيناً بين الفصحى والعامية، أو شعر سوداني يمكن وصفه بما قيل عن (الشعر العربي في السودان) لم يكن إلا امتداداً للشعر العربي في بقية الأقطار، وقد عرف الشعر السوداني الحديث قصيدة المديح، سواء في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، أو مدح

كبراء القوم مثل زعماء الأحزاب من الوزراء ومن الأساتذة وغير ذلك مما نجده في شعر المجذوب وعبد اللّه الطيب وعبد اللّه محمد عمر البنا ومحمد محمد علي وغيرهم، أما قصيدة الهجاء فلم تعرف تقريباً إلا في إطار ضيق بأغراض المزاح عند مجموعة صغيرة منهم الشاعر منير صالح عبد القادر. واحتلت قضايا الانفكاك من ربقة المستعمر، ونشر دعوات اجتماعية نهضية، مثل الدعوة للتعليم الأهلي وجمع التبرعات له كما نجدها عند العباسي (محمد سعيد العباسي) في قصيدته يوم التعليم وهو يقول:

فليشغل الخير والتوفيق منشغلاً ... بالمال والجاه إدراراً وإنفاقا
وجاد للعلم جود الأكرمين وما ... كانت عطاياه تعبيساً وإطراقا
فأقرضوا اللّه مما قد أفاء لكم ... يجزل ثوباً ويكسو العود إيراقا
العلم ياقوم ينبوع السعادة كم ... هدى وكم فك أغلالاً وأطواقا
فعلموا النشء علماً يستبين به ... سبل الحياة وقبل العلم أخلاقا
إن التحزب سم فأجعلوا أبداً ... يا قوم منكم لهذا السم ترياقا
ضموا الصفوف وضموا العاملين لها ... لكي تنيروا لهذا الشعب آفاقا

ومن هذا الباب ما جاء في الدعوة لأدب قومي يعتبر عن ذاتية السودان، وحدثت فيه منافحات عبر صفحات مجلة الفجر (المجلة الثقافية السودانية الأولى) في ثلاثينات هذا القرن العشرين بين دعاة الثقافة النيلية من أرباب الوحدة مع (أخواننا) المصريين، وبين دعاة القومية السودانية، ومثّل الأوائل حينها أديب أسمه د. حسن عباس، والأخرى أديبنا الكبير محمد أحمد المحجوب الذي أصبح رئيساً لوزراء السودان في الستينات، وله كتابات في السياسة والاجتماع، وديوانان من الشعر. وعرف الشعر السوداني كذلك الموضوعات التقليدية، مثل القصيدة الصوفية، ولم يخل عقد من الشعر السوداني الحديث من شعر المديح. من ذلك قصيدة المجذوب (محدالمهدي المجذوب) الشهيرة بعنوان المولد ويكرر فيها المقطع (ليلة المولد ياسر الليالي) وفيها:

صلّ ياربي على المدثر
وأعني يا إلهي بمتاب أكبر

وفيها ذكر المولد وحلقات الذكر في الاحتفال به، وهو لا ينظر لبدعة الاحتفال بقدر ما يفكر في روحية المشهد الذي يصفه بقوله:

وهنا حلقة شيخٍ يرجحنُّ



يضرب النوبة ضرباً

فتئن ، وترنُّ

ثم ترفضدُ هديراً أو تُجَنُّ

وتتصل حلقات المادحين وشعراء الصوفية، فمنهم إمام علي الشيخ في ديوانه (الليل الأبيض)، وأمين حسن عمر في ديوانه (أشجان المتوحد)، وعدد من شعراء الشباب اليوم. كذلك من

الأغراض الشبيهة ببقية العرب وصف الطبيعة، مع تميز في نقل صورة الريف عند شعرائنا مثل جعفر محمد عثمان، والهادي آدم وغيرهم من الشعراء.

ونقف عند أربعة من الأغراض المميزة، ونحاول أن نعطي صورة لكل منها بما يظهر الشعر السوداني بوضوح.

وصف المظاهر الاجتماعية ونقدها :

هنالك مظاهر متميزة في المجتمع السوداني، بعضها يعجب الناس فيقومون بتمجيده، ويرجون أن يعمَّ بين الناس، وهناك مظاهر فيها انحراف وسلوك غير مقبول،يعمل الشعر على توجيه الناس لتركه أو تبديله، وهناك مظاهر يصفها الشاعر دون أن يعبر عن موقفه منها. ونجد هذا في أشعار كثيرين منهم:

حمزة الملك طنبل، ومحمد المهدي المجذوب ومحمد المكي إبراهيم، وصلاح أحمد إبراهيم، والتجاني يوسف بشير، وعبد اللّه الشيخ البشير ، وغيرهم.

فهذا حمزة الملك طنبل يتحدث عن (رامية الودع، والساحر «الحاوي») واصفاً ورافضاً في قوله:

أدت أم عباس أعجوبة تضل كبير الحيّ بالودع

وقوله:

قد رأيت المحال رأي عيان ليس في حاجة إلى برهان

رجل كالرجال جاء بما يعجز عن فعله بنو الإنسان

أما المجذوب فله قصائد كثيرة في هذا الاتجاه عن بائعة الفول، وغمائم الطلح، وشحاذ في الخرطوم، وله أبيات يصف بها ظاهرة الشاب الذي يحب أن يضرب بالسياط في حفل العرس:

ويهج بالفتيان (شبال) إلى حنان عبيره مالوا

والسوط يأكل ظهره وجراحه وجد وتسآل

أما محمد المكي إبرهيم فهو يصف باعجاب مظهر (العرس) وإجراءاته إذ يقول:

كرنفال جن فيه العطر وانثال النغم

عربدت في الجو أصداء (الشتم)

هسهست فرحي عراجين النخيل

فالعريس اليوم يرتاد النهر

وحواليه الدرر

ألف (شبال) تنزُّ السحر والعطر النثير

هاج الخليّ وجرد الشجن القديم – أبشر

وفرقعت الأصابع يا عريس

وهفت زعاريد وغيبها الضجيج

الغربة ببعديها الجغرافي والوجداني:

عاش كثير من شعراء السودان خارجه، أغلبهم أول الأمر للتعليم خاصة في الدراسات العليا، ثم السفراء، وبعد ذلك جاءت ظاهرة (الاغتراب) والعمل خارج السودان، وهذا ما نصفه بالغربة الجغرافية، أي البعد عن أرض الوطن، وهناك غربة أخرى وهي غربة الوجدان والمشاعر، سواء داخل البلاد أو خارجها، أو عند الانتقال من مسقط الرأس في ريف ما إلى المدينة، والأحساس فيها بالضياع، وهذا ما نقصده بالغربة الوجدانية.ولعلّ الوقوف هنا مع الأغنية العامية المشهورة (بحر المودة) للسر عثمان الطيب يبين هذا النوع من الغربة أكثر وهو يقول :

شوفي الزمن يا يمة ساقني بعيد خلاص

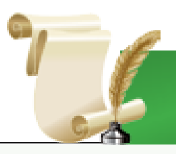
جرعني كاس

دردرني اتعذبت واتغربت يايمة

وريني الخلاص

ولكل من الغربتين أشجانها، وشعراؤها، فقد عاش شعراء مثل التجاني يوسف بشير وإدريس جماع غربة داخل نفوسهم جعلتهم رواداً للاتجاه الرومانسي في الشعر السوداني، وعانى شاعر مثل عبد الله الطيب من غربتهبلندن سنوات الدراسة فكتب ديوانه الأول (أصداء النيل) وكله حنين لبلاده يحفظ منه طلاب المدارس:

بلندن مالي من أنيسٍ ولا مال وبالنيل أمسى عاذري وعذالي



ذكرت التقاء الأزرقين كما دنا أخو غزل من خدر عذراء مكسال

إذا الأبيض الزخار هاج عبابه له رجل من بين جال الى جال

ثم في ديوانه التالي (بانات رامة) يذكر غربته في التدريس بجامعات نيجريا بهضبة جوس وردد فيها:

عرج على جوس وأذكر عندها الوطنا   إن الجبـال بجـوس هجن لي شجنا

أذكـرنني (أركـــــويتاً) وهي نائية   والنيل، ياليت أن النيـل منك دنا

ويأتي في تضاعيفها بوصف سهره، ومناجاة ربه طلباً للسلوى:

وقد أقوم قبيل الفجر أصبح   بالقرآن أتلو ويعلو صوتي الدحنا

وأسأل الله شؤبوب السلام على   قبر تضمنه يا طيب مـن ضمنا

و(للقواديس) أمـواه تدفقهـــا   و(السندقيق) شذاه يطعم الأذنا

أما محمد المكي إبراهيم فهو يصف الانتقال من الريف للمدينة، مقارناً بين المظهرين، وكيف يحس بالغربة في الخرطوم فيقول:

ونزلنا في الخرطوم بلا استقبال

فتذكرت الحشد المتدافع في إحدى السندات

(برتينتهم) وقفوا في وجه الريح

وأطل من الشباك فتى القرية

قد عاد أفندنيا ابن القرية

وانهالت بالأحضان تهانيهم

وأنا لا أحضن إلا الشارع

أما صلاح أحمد إبراهيم والذي قذفت به السياسة نحو أوروبا منفياً لأكثر من عشرين عاماً، وقد كان سفيراً للسودان بالجزائر وأعفي سنة ١٩٧١ بسبب تقلبات السياسة فهاجر لباريس ولم يعد للسودان إلا في إجازات متفرقة بعد عام ١٩٨٥م، وتوفي هناك بباريس متأثراً بداء السكر منتصف التسعينات.وظلّ مدة غربته بوجدانه مع السودان،ويزيده انقطاع الإرسال الإذاعي وجدا، فيقول:

سهرت وحدي شاخصاً معذباً

وليلتي صارت علىّ ليلتين

وقربي المذياع صامت يضنّ بالنّبأ

وفوقي النجوم في وجوهها وجوم

يا ليتني هناك .. بين قومي الأباة لا مغترباً

تنزف مني قرحة الهتاف في الحلقوم

تحملني الأسود كفناً مخضباً

أورث مثل بردة النبي في العرين

والحق أن الغربة عن السودان تثير ذلك، مهما تبلغ المعاناة فيه. ومثله السفير الشاعر سيد أحمد الحردلو الذي قال: (قلبي هناك تركته ، طفلاً يغازله الجمال)؛ فإذا كان غير أهل السودان إذا دخلوه حنّوا إليه وقالوافيه ما قاله الشاعر المصري صلاح عبد الصبور في قصيدته (سمرا) التي يختمها بقوله:

فلا هذي .. ولا تلك

ولا الدنيا .. بما فيها

تساوي ملتقى النيلين

في الخرطوم .. يا سمرا

وكم صدق !! فما أحرى أهله أن يبكوا فراقه.

صراع الهوية:

موضوع أخر أقف عنده وهو ما أسميه صراع الهوية، بين القائلين بالأصل العربي السوداني، والقائلين بأفريقيته، وبين القائلين بالثقافة الهجين التي جمعت هذا وذاك وخرج منها شيء جديد لا هو زنجي، ولا هو عربي، وإنما هو نتاج هذا التلاقح في مولود يمتاز عنهما بأنه (سوداني) أو (سودانوي) كما قال الأستاذ الدكتور أحمد الطيب زين العابدين عليه رحمة الله، أو (خلاسي) بتعبير محمد المكي :

يا بعض عربية

وبعض زنجية

وبعض أقوالي أمام الله

يا خلاسية



وفي ستينات هذا القرن كان هذا الصراع يحشد أصواتا تدعو للأفريقية مثل (الفيتوري)، الذي كان حتى ذلك الوقت في بلاده،لم يخرج منها بعد عودته من الدراسة بمصر، فأصدر ديوانه (أغاني أفريقيا)، و(عاشق من افريقيا)، وغيره، وظهر شاعر مثل النور عثمان أبكر يقول (كلما هو غيبي وعميق في السودان إنما هو من عطاء الغاب)ولذلك يعبر بشعره عن ذلك:

فرع الطبول في الدجى يشدنا
انستجيب؟
ربما نداء الغاب دعوة إلى جذورنا

ولم يستطع دعاة الثقافة العربية الخالصة أن يرجحوا نظرية ما في هذا الجو، لكنهم اتخذوا سبيلاً عملياً بإصدار دواوين تعبر عن ثقافتهم العربية وارتباطهم بها ورأس هؤلاء عبد الله الطيب، فتوالت دواوينه : أصداء النيل،وبانات رامة ،وأغاني الأصيل، وتوالي عمله في بث الثقافة العربية، خاصة أنه كان صاحب يد قوية في وضع المناهج التعليمية في (بخت الرضا) أبرز معالم التربية في السودان ثم جامعة الخرطوم[٣٤].وسبقته الدعوة في مؤتمر الخريجين، بقول شاعره:

أمـــة أصلهـــا للعـــرب   دينها خير دين يحب
عزها ثابت لا يبيد
قد نفضنا غبار السنين   ونهضنا بعـــزم متين
لنعيد فخار الجدود

ولكن من استطاعوا الانتشار أكثر من دعوا لامتزاج الثقافات، وجعل شاعر مثل محمد عبد الحي مدينة (سنار) رمزاً لهذا الانصهار، هذه المدينة التي شهدت قيام أول دولة إسلامية في السودان سنة ١٥٠٥م ، نتيجة تحالف إسلامي جمع قبائل الفونج (الزنجية) مع قبائل العبدلاب العربية بقيادة الزعيم العربي عبد الله جماع والزنجي عمارة دنقس، وإسقاط دولة علوة المسيحية. فحاول محمد عبد الحي استدعاء التاريخ في قصيدته (العودة الى سنار) وفيها يأتي برموز للغابة ورموز للصحراء، وهو يقول :

سأعود اليوم يا (سنار)
حيث الرمز خيط من بريق أسود
بين الذرى والسفح، والغابة والصحراء
والثمر الناضج، والجذر القديم
لغتي أنا وعرق الذهب المبرق في صخرتي الزرقاء
والنار التي فيها تجاسرت على الحب العظيم

فافتحوا حراس سنار – افتحوا للعائد الليلة أبواب المدينة

افتحوا للعائد التائه أبواب المدينة

بدويٌّ أنت؟ - لا

من بلاد الزنج؟ - لا

أنا منكم ، تهت سنيناً ، وتغربت سنيناً

مستعيراً لي قناعاً وعيونا

وضلالاً ويقينًا وجنونا

أتغني بلسان وأصلي بلسان

بين حانات الموانئ

ولكن هل ظلَّ هذا الصراع بلا نهاية؟ ، يجيب عن هذا شعراء الحقب التالية خاصة فترة الثمانينات عند ما بلغ توجُّه الشباب الإسلامي مداه في السودان، وصار الحديث عن الهوية يأخذ أبعاداً أعمق مما سبق، ولو سرنا لأدب التسعينات لوجدنا الرؤي فيه أكثر جلاءً، ولكن لا بأس من أخذ قصيدة من منتصف الثمانينات للشاعر صديق المجتبى تعبر عن غالب مثقفي السودان اليوم ، وتردد بالجامعات والمنتديات، باسم (بطاقتي هويتي). يقول فيها:

بطاقتي يجيب هذا الشعب

لئن تعفّرت في الحقل بالثرى

وإن تهرأت بالزيت في مواقع العمل

فلم تزل ملامحي كما هي

نقية، تقية، بشوشة، وإن بدا على عيوني التعب

وسال من جبيني العرق

....

الاسم : كلنا في موطني محمد

العمر : ولدت حينما أنت رسالة السماء

اللون : لا يهمنا .. إن كان أحمرا ، أوأسود

بقدر ما يهمنا التقي

العمل: كادح يحب أرضه يسيل من جبينه العرق

لتخرج الزروع شطئها ..

وتستوي سيقانها ..



غليظة تغيظ من كفر

وتعجب الذين يؤمنون بالقضاء والقدر

الطول: مئذنة، أساسها متين، هلالها يلوح في السماء كالبشارة

فهل ترى عرفتني بهذه الأمارة؟

فهذه بطاقتي .. فهل عرفتني بهذه الأمارة؟

بقي الموضوع الرابع ، وهو الثورية والحماسة في الشعر السوداني الحديث، وهو أمر يطول فيه الحديث أكثر من الموضوعات الأخرى، لأنه يتداخل مع الموضوعات المتقدمة، ويكون مع مدح الأعلام أو رثائهم بربطهم بالوطن، وفي الإصلاح الاجتماعي الذي يربط باستثارة الهمم وإذكاء الروح الوطنية ليستجيب الناس، أما حديث الهوية فلا يكاد ينفصل عن الوطن ومقاومة المحتل في فترات والثورة على الحكومات بعد الاستقلال، هذا عدا ما وضع في صله للثورة والقتال والدعوة للجهاد ووصف المعارك وغيرها، وهو أوسع من أن تسعه هذه المقالة، ولا بدّ له من كلمة أخرى مستقلة.